

الإستراتيجية الوطنية

لمكافحة الإرهاب



الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب

من أجل تحجيم ظاهرة الإرهاب وفكّها عن روافدها، ورفع القدرة على التفادي والتصدّي والتّحمّل للعمليات الإرهابية

VeGo

مكونات الورقة

الجزء الأول : التشخيص

VeGo

مكونات الورقة

الجزء الثاني : الأهداف - المبادئ - خطوط العمل

توطئة

- تزداد أعباء الانتقال ثقلا مع أجندة وطنية مؤثثة أصلا بتحديين : تحدي الانتقال السياسي وبناء نظام سياسي جديد ينهض بالدولة ويصلحها ولا يساهم في مزيد إضعافها وتفتيتها، وتحدي الانتقال الاقتصادي والاجتماعي من خلال تغيير المنوال التنموي عبر إصلاحات هيكلية واسعة تستهدف تعظيم نجاعته وتعميق عدالته.

- تزداد تلك الأعباء ثقلا مع بند جديد في تلك الأجندة وهو ضرورة التعاطي مع ظاهرة الإرهاب والتصدي لمخاطرها، مما يزيد في تعقيد الاجندة الوطنية، ويفرض على الفاعلين في مختلف الفضاءات والمؤسسات أن يُحْكموا ترتيب الأولويات وهم يتأهبون لخوض مرحلة جديدة من الانتقال ينبغي استثمار صبغتي الديمومة والاستقرار للمؤسسات السياسية بعد انتخابات 2014 من أجل أن تجعل المنظومة السياسية نفسها، بالرغم من صعوباتها الذاتية المستمرة، في خدمة الأجندة الأمنية والاقتصادية للبلاد، وتعبئة أقصى الجهود على هاتين الجبهتين.

- إن **حدّة ظاهرة الإرهاب وقابليتها للاستمرار** والتطور الطردي في نسق العمليات الإرهابية وتطورها وتنوعها واتساعها نتيجة **التحامها بعدد من الفضاءات** كالفضاء الديني والتهريب والإجرام والحرمان الاجتماعي والفضاء الافتراضي.

- كما تنزلها في سياق وطني داخلي يتميز **بكثافة التجاذبات السياسية وصعوبات تعتري المؤسسات الأمنية والعسكرية**، وفي **سياق جغراسياسي** يتميز بتعدد الجبهات الأمنية والعسكرية في المنطقة.

- كل ذلك يفرض تمشيا في المعالجة يزاوج بين المدى القصير **بتخفيف المخاطر المهددة لمسار الانتقال الديمقراطي** والمدى المتوسط باعتماد **إستراتيجية توافقية وطنية** لمكافحة الإرهاب نقدم في ما يلي **معالمها الكبرى وخطوطها الأساسية من أهداف ومبادئ وخطوط عمل**.

الجزء الأول : التشخيص

- ظاهرة الإرهاب **ظاهرة حادة لها قابلية الاستمرار والتطور ملتحمة بعديد الفضاءات وذات عمق إقليمي يغذيها** ويرفدها.
- شهدت هذه الظاهرة تطورا نوعيا بعد الثورة لتتخذ مسالك عدة وتسارعت وتيرة الأحداث وبلغت ذروتها سنة 2013 مع **ارتفاع طردي لقدرة الإرهاب على زعزعة الوضعين السياسي والاقتصادي**.
- ظاهرة الإرهاب تتوفر على **مقومات داخلية للديمومة** من مخزون بشري وروافد العائدين من بؤر التوتر وعلى **مقومات خارجية للديمومة** من تقارب بين الجماعات الإرهابية وهشاشة للأوضاع السياسية في المنطقة.
- وهي ظاهرة تثبت **قابلية للتطور على مستوى الاستراتيجية والتكتيكات** وتطويع التكنولوجيا الحديثة لخدمة أهدافها.
- إننا أمام **ظاهرة مركبة ومعقدة** على جميع المستويات تقوم على تعدد الأبعاد والعناوين والواجهات والمؤثرات، والمخاطر التي تواجهها تونس تتجاوز مجموعات عنف محلي تحف بها ملابسات قُطرية "اجتماعية سياسية تربوية ثقافية"... إلى **استراتيجية عالمية شاملة تهدف إلى انخراط تونس في مشروع "دولة الخلافة المرتقبة"** والتي يستنفر لها من كل أصقاع العالم
- كما يلقي **الجوار المغاربي والساحلي**، المضطرب بشكل دائم، بطيف من التهديدات التي تزيد في تضخيم مخاطر الانتقال الديمقراطي : صعود الإرهاب، تطرف الشباب، ترسيخ الجريمة المنظمة العابرة للأقطار، تكثيف التهريب، انخرام الأمن الحدودي، اضطراب ونزاعات قابلة للاشتعال، ...



الملخص التنفيذي - Executive Summary

- يظل **الوضع في ليبيا من أكبر المخاطر** على مستوى تعزيز ظاهرة الإرهاب وتغذيتها في بلادنا.
- يزداد **ملف "العائدين من مناطق التوتر"** (العراق، سوريا، ليبيا...) توسعا وخطورة ويشكل أحد الأولويات المشتركة لصانعي القرار في كل دول العالم، ويغذيه الممنوعون من السفر من الجنسين ويزيده حدة وتعقيدا.
- الأجندة الإرهابية لا تعترف بالحدود وهدفها الأساسي هو **تقويض الدولة وتفكيكها وتغيير النمط المجتمعي** وفرض مشروع جديد.
- ومن أعظم ما ينبغي الانتباه له هو **مخاطر التحام الإرهاب بالفضاءات الأخرى كالفضاء الديني والتهريب والجريمة المنظمة** والخبرة الجزائرية، والفجوة الجهوية والاجتماعية، وكذلك الحضور الناجع في **الفضاء الافتراضي وشبكات التواصل الاجتماعي**.
- وبمقابل تعاظم تلك المخاطر فإن المنظومة الأمنية تشكو من نقائص ذاتية وموضوعية ولازالت مقاربة الإرهاب تشكو من غياب الرؤية الإجمالية العامة ومن التشخيص الدقيق لطبيعتها ومن غياب الأفقية والتنسيق بين الأجهزة المعنية، ومن **غياب الأفق الاستراتيجي في علاجها**.

الجزء الثاني : الأهداف - المبادئ - خطوط العمل

I. الهدف العام للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب : من أجل **تحجيم ظاهرة الإرهاب وفكها عن روافدها ورفع القدرة على التفادي والتصدي والتحمل للعمليات الإرهابية.**

II. المبادئ العامة التي تعالج على أساسها ظاهرة الإرهاب :

- مكافحة الإرهاب **من الإجماعات السياسية الكبرى** للبلاد،
- الإرهاب **يعالج ضمن دولة القانون** وعلى قاعدة احترام حقوق الإنسان،
- مكافحة الإرهاب ضرورة من أجل **الحفاظ على الخصوصية الثقافية والنمط المجتمعي** للبلاد،
- التصدي الناجع للإرهاب يقتضي **تطوير القدرات ودوام الاستشراف** وتحيين الخطط،
- الإرهاب ظاهرة ما فوق قطرية تقتضي **إحكام التعاون الدولي** وتعميقه.

III. فك الظاهرة عن محاضنها الاستراتيجية

ظاهرة الإرهاب ظاهرة معقدة ومركبة وتزداد رسوخا في المشهدين القطري والإقليمي، وعلاجها **لا يمكنه الاقتصار على نجاعة المنظومة الأمنية** فقط لما في ذلك من اختزال قد يفاقم من خطورتها ويمدها بمعنيي الاستهداف والمظلومية. لذلك فمن المهم أن تتضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب **جهدا يتجه إلى معالجة روافد الظاهرة** وبعضا من منابع قدرتها الحيوية التي تمدّها بعناصر الديمومة والاستمرارية، ومن ذلك:

- **المحضن الديني**، إذ **الظاهرة شديدة التلبس بهذا الفضاء** ومن المهم بالنسبة للمجتمع والدولة معا فرز الظاهرة عن هذا المحضن الذي ساهمت وتساهم في تحزيبه والحيلولة دون **تأهّله وانتقاله تساوقا مع جهد الانتقال الذي يعيشه أكثرُ من فضاء مؤسسي ومدني**
- **المحضن الاجتماعي**، إذ ينبغي **الحيلولة دون التحام الظاهرة بالحِجاج الاجتماعي** الذي هو مشمولات جهات مدنية أو حزبية، وهو حِجاج يقتضي من الدولة الاستماع والاستجابة
- **المحضن الجغراسياسي**، إذ يوفر العمق الجغراسياسي للظاهرة **فضاءات تدريب وتجربة** وتعميق للمرجعية الفقهية و"ملاحم" وقصص استعراضية تشكّل **مادة الاستقطاب والتعبئة**

III. منظومة أمنية ناجعة ومتكاملة

يمكن أن نجمّع ونكثّف معالم المنظومة في مكونات متكاملة تحتاج دوام التعميق في ذاتها وفي تكاملها واجتماعها:

1) **الأعمال التحضيرية :** أي آليات وأعمال تمهيدية متواصلة **تبني القدرات الذاتية وتطورها** لأجل ضمان أقصى النتائج الإيجابية لإجراءات الوقاية والمجابهة
2) **الإجراءات الوقائية** : أي الإجراءات الضرورية **لمنع وقوع الجريمة الإرهابية**
3) **إجراءات المجابهة** : أي إجراءات التصدي والمواجهة المباشرة **للتخفيف من آثار الجريمة الإرهابية** إذا وقعت ولضمان **سرعة التعافي**

V. حوكمة ملف الإرهاب

حوكمة ملف الإرهاب : إن ملفا بهذا الحجم والخطورة يقتضي حوكمة تعمّق جهد **التخطيط للملف** وتقوم على تجميع المتناثر من المؤسسات ذات العلاقة وتستحدث الناقص منها وتُحكم **تنزيل الاستراتيجية** بحسب المحاور والأولويات، كما **تجمّع حاصل الأداء** على الجبهات المختلفة وحاصل التطورات الطارئة على الظاهرة وطنيا وإقليميا ودوليا وكذلك جديد الخطط والأساليب في مواجهتها من أجل **النهوض بالجهد الوطني العام لعلاج الظاهرة** تحقيقا لأهداف الاستراتيجية الوطنية وعلى قاعدة الوفاء لمبادئها والتزاما بروحها وفلسفتها.

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب



الجزء الأول : التشخيص

I تقديم الظاهرة الإرهابية في تونس

II السياقات الجغراسياسية

III المخاطر والتهديدات

IV أهم الصعوبات

الجزء الأول : التشخيص

I - تقديم الظاهرة الإرهابية في تونس

1. تشعب الظاهرة - Ramifications
2. حدة الظاهرة - Intensité
3. قابلية الظاهرة للتطور - Evolutivité
4. قابلية الظاهرة للديمومة - Persistance
5. خلاصة: الظاهرة الإرهابية مركبة ومعقدة على جميع المستويات

توفر الظاهرة على أرضية منذ قبل الثورة

- حضور بارز في **ساحات القتال بأفغانستان** والمشاركة في تنفيذ عمليات نوعية (كاغتيال القائد الأفغاني أحمد **شاه مسعود**)
- الهجوم على **المركز الحدودي** بسندس من ولاية توزر سنة **1995**
- هجوم **مجموعة جزائرية مسلحة GSPC** على **مركز الحرس الحدودي** المتقدم بالصري، في الليلة الفاصلة بين 17و18 **ماي 2000**
- 11 **أفريل 2002**: هجوم انتحاري ضد **المعبد اليهودي الغريبة** بجربة، نفذه التونسي" نزار نوار" بتكليف وترتيب و**تمويل من تنظيم القاعدة** في الخارج
- **2006**: تسلل مجموعة مسلحة من الجزائر إلى التراب التونسي (**مجموعة سليمان**)
- **جانفي 2007**: الكشف عن **خلية ميلانو** المؤلفة كليا من تونسيين، كانت توفر الدعم اللوجستي لمقاتلين مسافرين للعراق



I تقديم الظاهرة الإرهابية في تونس

1 تشعب الظاهرة ـ سعي الظاهرة إلى التنظم

- استفادة الظاهرة من **سياقات ما بعد الثورة**
  - ارتفاع منسوب الحريات
  - تمتع عديد العناصر المتشددة بالعفو التشريعي العام (19 فيفري 2011)
  - رجوع عديد العناصر المتشددة من الخارج
  - تشتت المجهودات الأمنية على جبهة التحركات الاجتماعية (الاعتصامات، غلق الطرقات، المسيرات والمظاهرات...)
- السعي لتوحيد الصفوف و**توسيع القواعد** ومبايعة "أمراء" بمختلف الولايات
- استقطاب **عديد العناصر الشبابية** بالداخل، بما في ذلك عدد من القصّر الذكور (69 منهم شملتهم الأبحاث خلال سنة 2014)
- **عودة نشاط بعض الخلايا الإرهابية** التي سبق أن تورط أتباعها في قضايا إرهابية قبل الثورة (من بينها خلية غرباء الإسلام)
- **إعلان سيف الله بن حسين (أبو عياض) عن تكوين تنظيم " أنصار الشريعة بتونس"**
- **انتداب العنصر النسائي**، مع التركيز على القاصرات (10 قاصرات شملتهن الأبحاث خلال سنة 2014)
- تصاعد نسق **التحاق الفتيات بالجبال أو سفرهن إلى بؤر التوتر** (94 تحولن إلى بؤر التوتر واثنتان لقيتا حتفهما إلى حدود سنة 2014، هذا وقد تضاعف عدد الإيقافات في صفوف النساء خلال شهر نوفمبر 2014 بالمقارنة مع الفترة السابقة)

I تقديم الظاهرة الإرهابية في تونس

1 تشعب الظاهرة – اعتماد الظاهرة على التظاهرات والملتقيات العلنية

- 21 ماي **2011**: انعقاد **ملتقى "أنصار الشريعة " الأول** بدار فضال بسكرة
  - حضور قرابة 2500 عنصر سلفي من مختلف أنحاء الجمهورية
- 20 ماي **2012**: انعقاد **ملتقى أنصار الشريعة الثاني** بالقيروان
  - إشراف سيف الله بن حسين (أبو عياض)
  - حضور حوالي 5000 مشارك
  - الإعلان عن إنشاء مكتب دعوي (يعنى بالإشراف على الدعوة بكامل البلاد) ومكتب إعلامي (يعنى بمواكبة التظاهرات والأنشطة السلفية والتسويق لها)



- **19 ماي 2013**: محاولة تنظيم **ملتقى أنصار الشريعة الثالث** بالقيروان ثم بحي التضامن حالت دون نجاحها وحدات الأمن (وكان من المتوقع أن يحضره حوالي 10000 مشارك)

شكل تصنيف أنصار الشريعة منظمة إرهابية في 27 أوت 2013 نقطة تحول في التعامل مع الظاهرة

I تقديم الظاهرة الإرهابية في تونس

1 تشعب الظاهرة – اعتماد الظاهرة على مصادر تمويل متنوعة

- **التهريب** بكافة أشكاله
- القيام **بعمليات سطو وسرقة** (فيما يعرف بالاحتطاب) لتوفير الأموال للتنظيم
- **جمع التبرعات** من الجوامع وفي الخيمات الدعوية
- البحث عن الكنوز و**الاتجار في الآثار**
- تزوير العملة والوثائق

نزوع الظاهرة إلى العنف واستعمال القوة

- استغلال بعض الأحداث العرضية للتصعيد و**الخروج في المسيرات**
- الاعتداء على مؤسسات الدولة (المنابر، المقرات الأمنية والعسكرية، مقرات الشرطة والحرس والجيش والحماية والديوانة والسجون) وتجاوز القوانين **واستهداف موظفي الأسلاك الحساسة والسيادية** (شرطة، حرس، جيش ...)
- استحداث **"الشرطة السلفية"** وترهيب المخالفين في الرأي بدعوى تطبيق الشريعة الإسلامية
- استهداف **الزوايا وأضرحة الأولياء** الصالحين
- المواظبة على القيام **بتدريبات رياضية** وشبه عسكرية

سعي الظاهرة إلى امتلاك السلاح

- تولى بعض الأجانب العرب الوافدين على بلادنا **تسريب كميات من الأسلحة** إلى التراب التونسي
- **تجميع الأسلحة** البيضاء والنارية وإخفائها، بما في ذلك ببعض الجوامع

- تنظيم **خيمات دعوية** والاستيلاء على **المساجد** واستغلالها لإلقاء خطب تحريضية تنشر مبادئ الفكر التكفيري
- استغلال **الفضاء الافتراضي** (الانترنت) للتواصل والتنسيق بين العناصر الإرهابية أو للاستقطاب أو لتلقين دروس في صنع المتفجرات أو للتنويه بالعمليات الإرهابية
- النشاط **داخل المؤسسة السجنية**
    - الاستقطاب خاصة في **أوساط المنحرفين**
    - **تقريب الأفكار بين العناصر المتشددة** المورطة في قضايا مختلفة والتخطيط لتوحيد النشاط بعد الإفراج
    - تنظيم العناصر المتشددة لاعتصامات ولإضرابات جوع للفت نظر الرأي العام والظهور بمظهر الضحية
- **استغلال للفضاءات المفتوحة** (مقاهي، شواطئ، غابات، منتزهات، مسالك صحية، قاعات رياضة، ملاعب خاصة، جمعيات رياضية...) لتنمية النشاط الدعوي وتكثيف الاتصالات المباشرة والاستقطاب
- استهداف **الشريحة التلمذية من الجنسين** بالاعتماد على التجمعات داخل المدارس وكذلك الكتابات الحائطية أمام وداخل المدارس للترويج للإرهابيين والعمليات الإرهابية

I تقديم الظاهرة الإرهابية في تونس

1 تشعب الظاهرة ـ سعي الظاهرة إلى الاختراق والاندساس صلب مؤسسات الدولة

- انتداب عدد من العناصر التكفيرية في **الوظيفة العمومية** وفي مختلف الوزارات (تقدمهم إلى دورات الانتداب في الأسلاك الأمنية مع ضيق الوقت المتاح للتحري، الانتدابات في إطار العفو التشريعي العام...)
- سعي العناصر التكفيرية للاندساس **صلب الأسلاك الحساسة** للحصول على المعلومات الأمنية ولتوفير غطاء لتنقلاتهم وتحركاتهم

I
تقديم الظاهرة الإرهابية في تونس

1
تشعب الظاهرة ـ ارتباط الظاهرة بالمجموعات الإرهابية بالخارج

- تعددت ارتباطات الظاهرة في تونس بالتنظيمات الإرهابية بالخارج
  - ارتباط **بتنظيم القاعدة، حيث بايع تنظيم أنصار الشريعة** أيمن الظواهري (2012)
  - ثم ارتباط "أنصار الشريعة" **بتنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"** وذلك بمبايعة "أبو عياض" لـ"أبو مصعب عبد الودود" في أحد الجبال على الحدود التونسية الجزائرية
  - ثم ارتباط **بتنظيم أنصار الشريعة بليبيا** الذي التحقت به عديد العناصر القيادية من التنظيم التونسي
  - ثم ارتباط **بجبهة النصرة** عبرت عنه شبكات تسفير العناصر المتشددة إلى سوريا
  - ثم توجه إلى الالتحاق بـ**"الدولة الإسلامية/داعش"**، حيث توجهت إليه معظم العناصر الإرهابية القيادية التونسية المتواجدة بسوريا

تم تصنيف أنصار الشريعة كتنظيم إرهابي دولي في 10 أكتوبر 2014

I تقديم الظاهرة الإرهابية في تونس

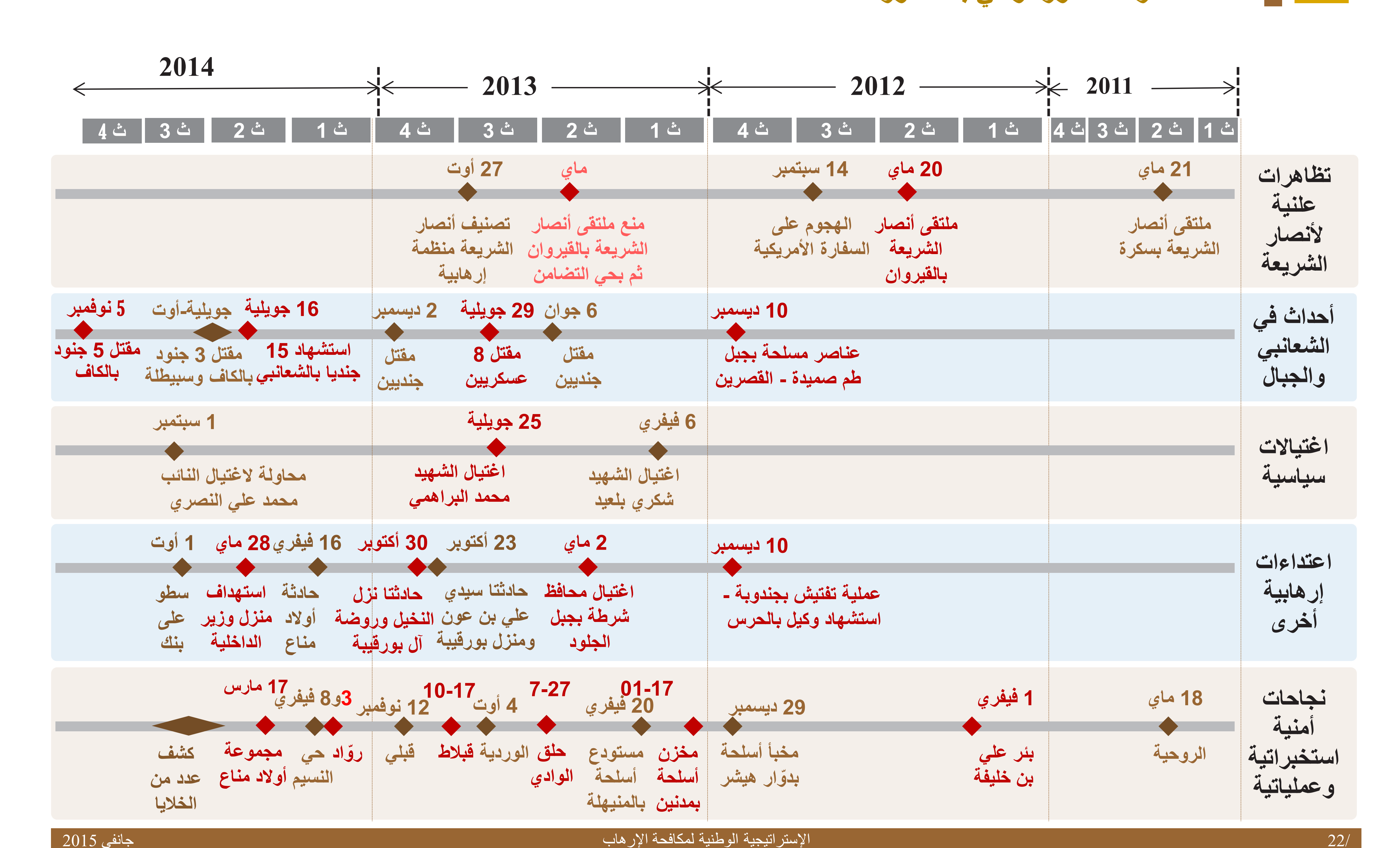
1 تشعب الظاهرة – جوانب متعددة لامتداد الظاهرة

I

2

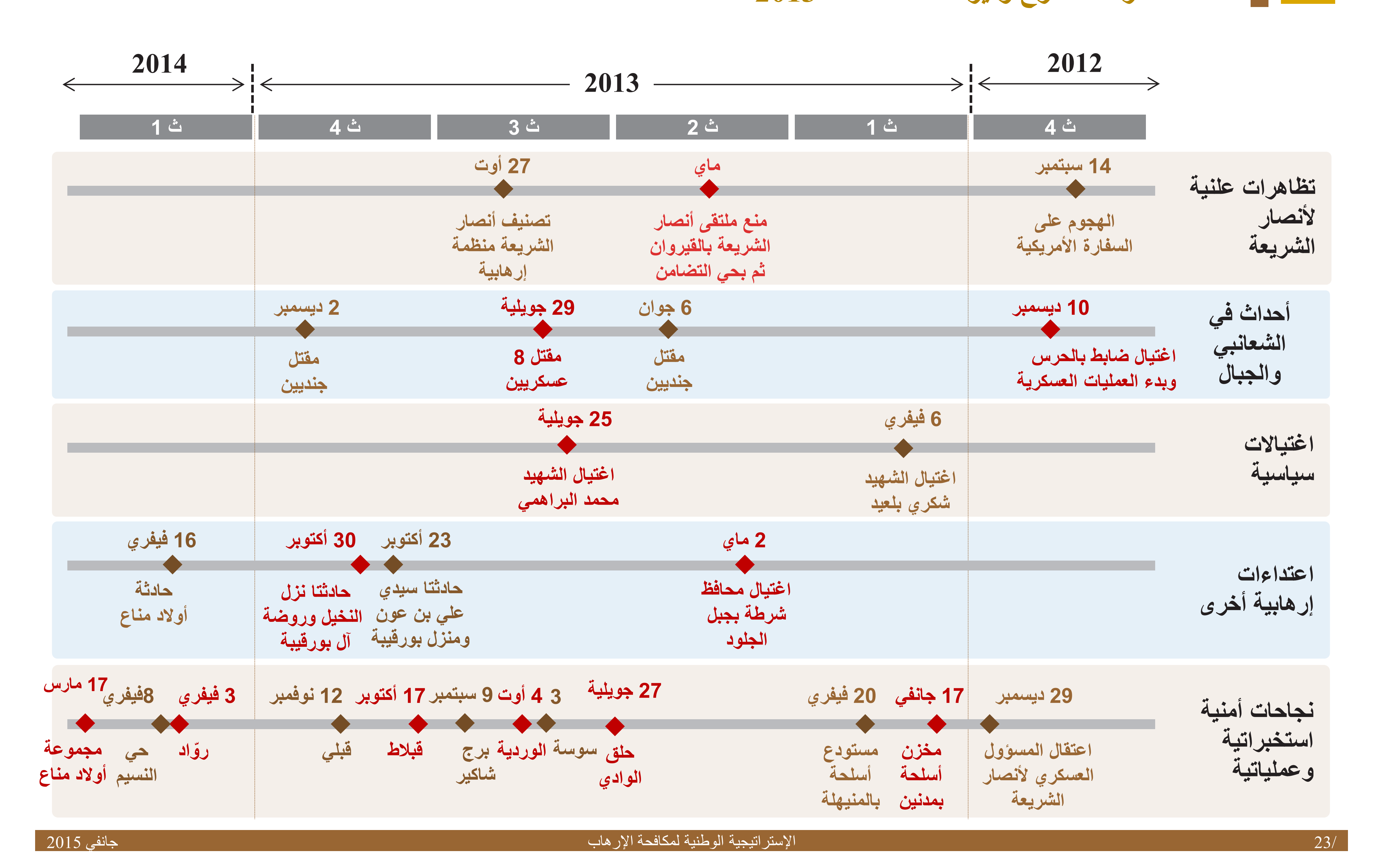
تقديم الظاهرة الإرهابية في تونس

حدة الظاهرة – تطور نوعي بعد الثورة اتخذ مسالك متعددة

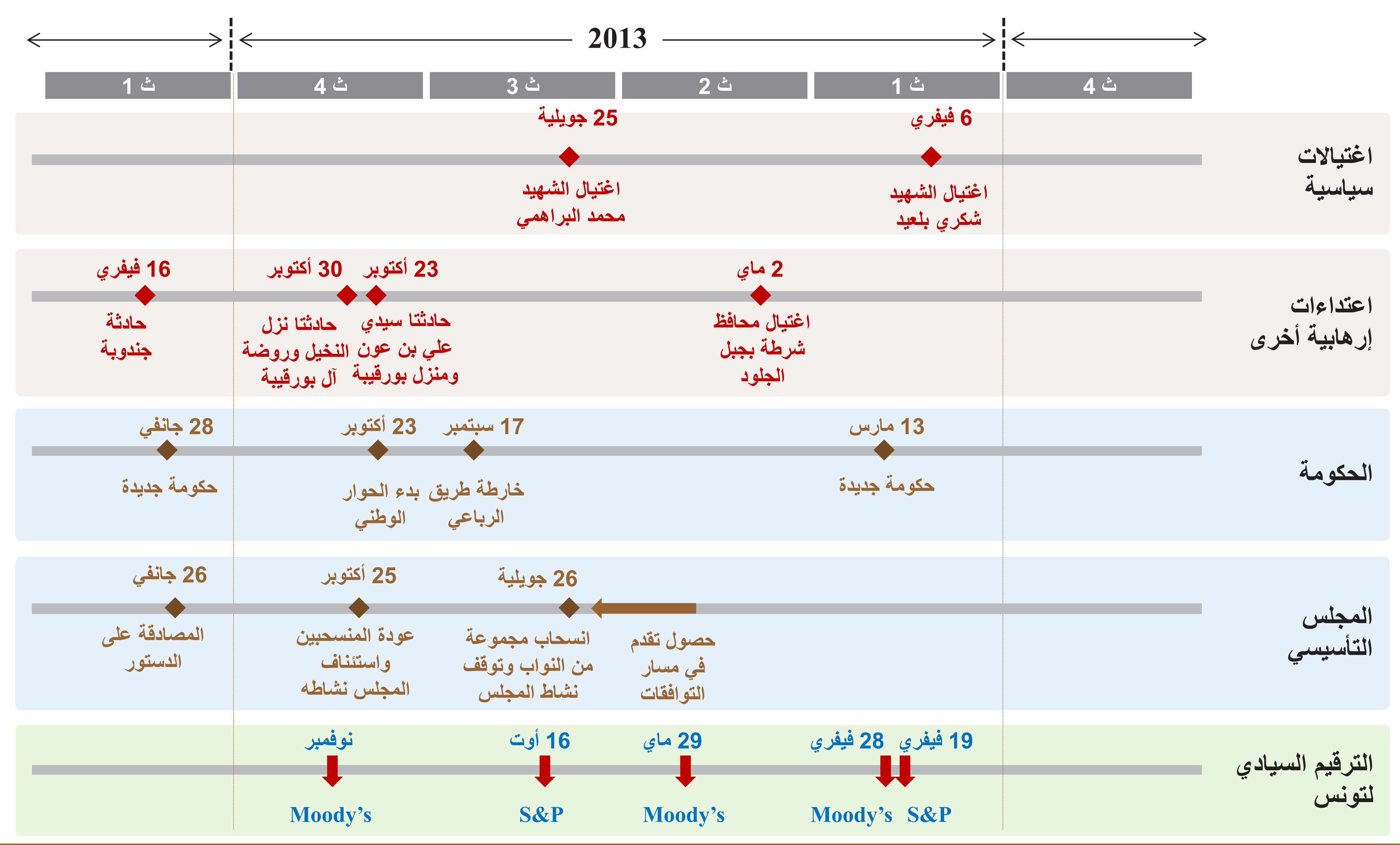


تقديم الظاهرة الإرهابية في تونس

حدة الظاهرة - تسارع وتيرة الأحداث سنة 2013



2 حدة الظاهرة ـ ارتفاع قدرة الإرهاب على زعزعة الوضعين السياسي والاقتصادي



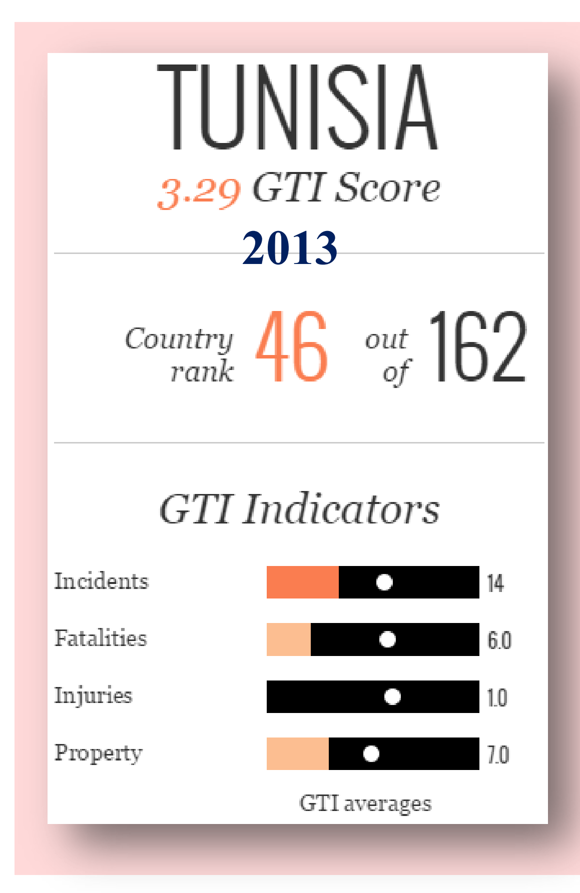
	الشهداء	المصابين
الجيش الوطني	47	155
الأمن الوطني	6	33
الحرس الوطني	14	55
السجون والإصلاح	1	1
المجوع	**68**	**244**

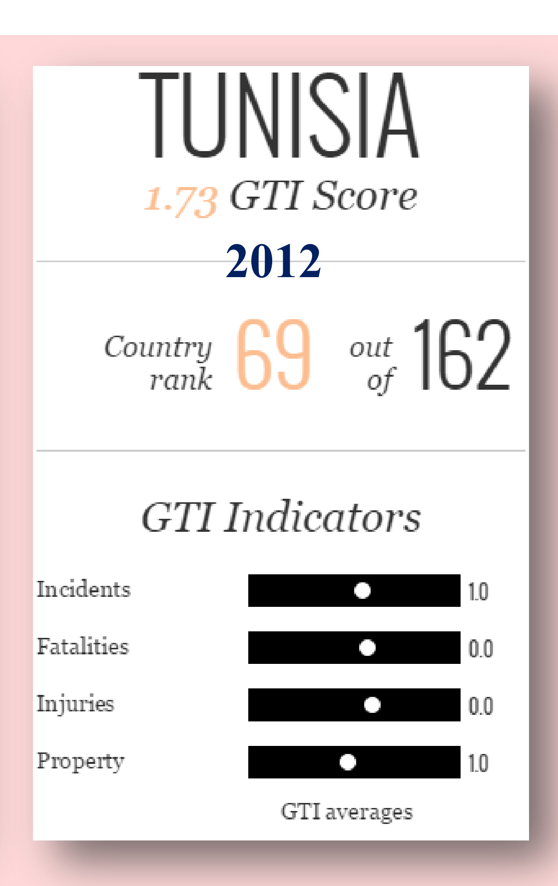
(إلى حدود 2 ديسمبر 2014)

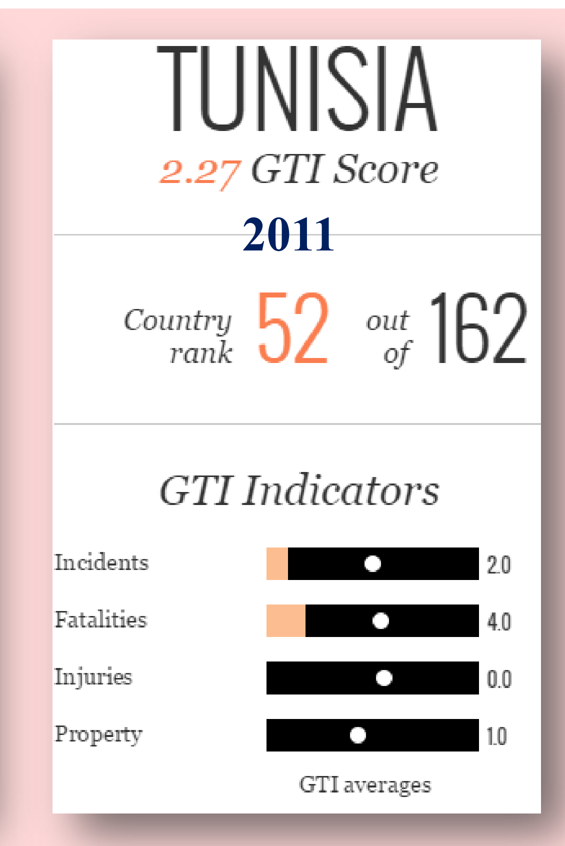


تقديم الظاهرة الإرهابية في تونس

حدة الظاهرة – ارتفاع مؤشر الإرهاب في تونس سنة 2013

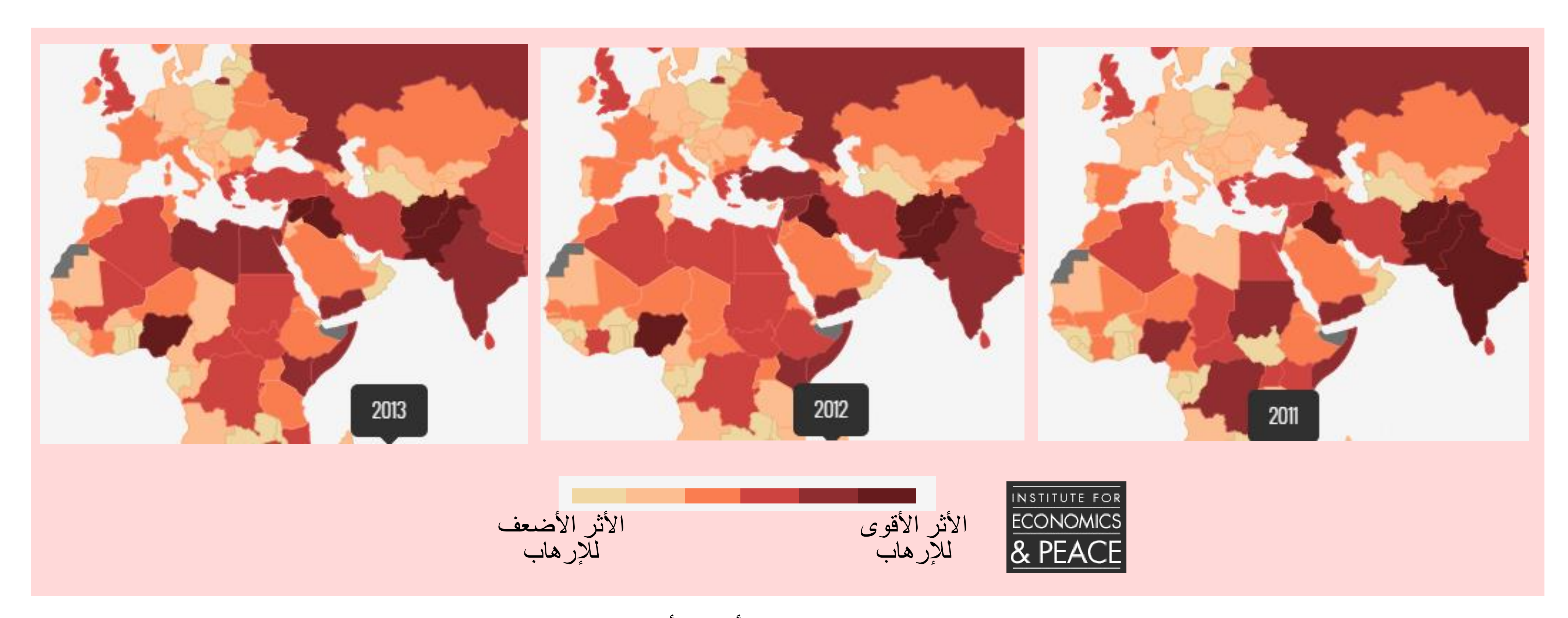








- ارتفع المؤشر العام للإرهاب في تونس سنة 2013 بعد تحسن نسبي سنة 2012
- تعتبر سنة 2013 هي الأسوأ في تونس على مستوى كل المؤشرات الجزئية: الحوادث – الوفايات – الإصابات – الأضرار على الممتلكات



- انتمت تونس سنة 2013 إلى الصنف الرابع من البلدان الأكثر تأثرا بالإرهاب
- ضم الصنف الأول من البلدان الأكثر تأثرا بالإرهاب سنة 2012 كلا من العراق وباكستان وأفغانستان ونيجيريا، وانضمت إليها **سوريا** سنة 2013، وكل هذه البلدان تمثل **فضاءات لنشاط التيارات السلفية التكفيرية**
- منذ الثورة والربيع العربي، **ارتفع المؤشر العام للإرهاب لكثير من بلدان المحيط الإقليمي المباشر لتونس**، خاصة في مصر وليبيا (اللتين صارتا من الصنف الثاني واحتلتا المرتبتين 13 و15 عالميا) ومالي (الذي انضم إلى الصنف الثالث واحتل المرتبة 22 عالميا)

- **تطور في الاستراتيجية والتكتيكات بين الجيل الأول والجيل الحالي من السلفيين الجهاديين**
  - استعمال **الجيل الأول** المنتمي للقاعدة لما يسمى "العنف الحاد والاستعراضي" جعل من القاعدة **حركة هامشية مجتمعيا**
  - بالإضافة إلى لجوئه للعنف، التحم **الجيل الثاني** من السلفيين الجهاديين بالحالة الاجتماعية مما جعله **يحاول التجذر في المجتمع** ويحرص على تحييد الرأي العام في معركته الراهنة مع رموز السلطة.
  - انتقال الجيل الثاني من السلفيين الجهاديين من مقاربة الجهاد العالمي ومهاجمة "القوى الغربية المعادية للإسلام" إلى مقاربة الجهاد المحلي الذي **يستغل ضعف الحكومات القائمة ويسعى إلى إضعاف ثم تفكيك منظومة الدولة.**
  - **تختلف تكتيكات ومرجعيات الجيل الثاني من السلفيين الجهاديين باختلاف الأماكن والوضعيات** مما يجعل الظاهرة أكثر تعقيدا وأعسر على الفهم
- تبني "أنصار الشريعة" **مرجعية فكرية مختلفة لكل مرحلة** من مراحل تنزيل "استراتيجية التمكين"
  - تطورت اللافتات التي يعملون في إطارها من "**المواجهة المباشرة**" مرورا **بـ"الجهاد اللين**" (الذي يجوز المبادرة الفردية) انتهاء **بـ"الجهاد المفتوح المصدر**" (الذي يسوغ لكل مجموعة أن تقوم بعمليات منفردة)
- **قابلية التطور في الهيكلة والتنظيم**
- **قابلية التطور في الممارسات والأساليب**
  - استلهام ممارسات الجماعات الجزائرية المتسمة بالتنويع في الأساليب (مثال ذلك، العمليات المباغتة، التلغيم، مهاجمة الثكنات والتجمعات الأمنية، الحواجز، قطع الرأس وفصله عن الجثة، المبادرات الفردية أو ما يسمى لديهم "سياسة الذئب المنفرد")

مقومات داخلية للديمومة

- التوفر على **مخزون بشري**
  - معظم الانتدابات في صفوف **الشباب** (استقطاب عديد العناصر الشبابية بالداخل)
  - **العائدون من بؤر التوتر** وخاصة **العائدون من سوريا**
  - توسع نطاق الراغبين من الجنسين في **الالتحاق ببؤر التوتر** (مُنع منهم 9000 إلى غاية ديسمبر 2014)
- **الاستفادة من الزخم الإعلامي** الناتج عن العمليات (الإرهابية والأمنية)

مقومات خارجية للديمومة

- **انضواء المجموعات المحلية تحت القاعدة في المغرب الإسلامي**، والارتباط العضوي لبعض مكوناتها معها يمكنها من قدرة أكبر على التحرك والتوسع وبالتالي الصمود والدوام
- تعدد **بؤر التوتر واستحكامها في الفضاء الجغرافي الإقليمي لبلادنا** (في اتجاه 3 محاور هي: المغرب العربي والساحل الإفريقي والشرق الأوسط) و**انسيابية المجموعات الإرهابية** (Facilité de déploiement) وقدرتها على التنقل بين البؤر، يؤكد رسوخ الظاهرة الإرهابية في الزمان
- **هشاشة الأوضاع السياسية في المنطقة** (انتقال ديمقراطي في **تونس**، غياب الدولة في **ليبيا** وصعوبة بناء المؤسسات) يوفر أرضية مناسبة لاستحكام الظاهرة الإرهابية إقليميا ومحليا

5 خلاصة: الظاهرة الإرهابية مركبة معقدة على جميع المستويات (1 من 2)

- إننا أمام **ظاهرة مركبة معقدة على جميع المستويات** تقوم على تعدد الأبعاد والعناوين والواجهات والمؤثرات:
  - **فهي ظاهرة متنوعة مركبة من حيث مكوناتها البشرية** (مقاتلون على مختلف الجبهات العالمية/ مساجين في إطار قانون الإرهاب/ مستقطبون قبل الثورة/ مستقطبون جدد بعد الثورة/ قاعدة مسجدية/ مساجين حق عام استُقطبوا في السجون/ منحرفون تائبون/ مهمشون وجدوا الكفالة والدعم في ظل غياب الدولة والمجتمع المدني/ مهربون متخفون أو وجدوا الشرعية لسلوكهم من داخل الظاهرة/ أشخاص لديهم نزوع للقيادة والزعامة/ أشخاص لديهم نزوع للبطولة والمغامرة/ أشخاص أسيرو منطق القرابة والصداقة...)
  - **وهي ظاهرة دينية مذهبية** لها مرجعياتها العقائدية والفقهية والمعرفية وسجلاتها اللغوية المخصوصة **المختلفة على السمت التونسي** والمنبتة عنه
  - **وهي ظاهرة "دعوية"** تتبنى "واجب تصحيح العقائد الفاسدة والسلوكات البدعية الشائعة في المجتمع"
  - **وهي ظاهرة سياسية** مسكونة بهاجس تغيير المنظومة السياسية بشكل جذري من خلال العنف المسلح
  - **وهي ظاهرة اجتماعية** تتركز أساسا في المناطق المهمشة وتتكون خاصة من الفئات المحرومة التي توفر في ما بينها إطارا موضوعيا للتضامن والحماية والإحساس بالانتماء وكذلك على فئات الشباب ذكورا وإناثا من ذوي الهشاشة الفكرية والذهنية

5 خلاصة: الظاهرة الإرهابية مركبة معقدة على جميع المستويات (2 من 2)

- **وهي ظاهرة اقتصادية** غير رسمية موازية، منفتحة على التهريب والأعمال الحرة ومنفتحة على الفئات المهمشة بقصد إعداد **الحاضنة الاجتماعية** "للحراك الثوري المسلح"
- **وهي ظاهرة شبابية** تتراوح غالبية الأعمار فيها بين سن المراهقة وسن الثلاثين مع امتداد طلابي ونسوي
- **وهي"ظاهرة جمعوية"** في بعض مفاصلها تتشكل من خلال نسيج جمعياتي قانوني وغير قانوني يقوم بوظائف مختلفة
- **وهي "ظاهرة إعلامية نشطة"** على درجة من التقنيات العالية تستفيد من توظيف كل الوسائط والمؤثرات والمنابر (امتد تعقيدها أخيرا إلى استعمال التشفير ورموز تتطور مدلولاتها مع الزمن)
- **وهي ظاهرة محلية قطرية ذات امتداد خارجي عميق** وجدانا وفكرا وعقيدة وقرارا، الانتماء فيه "للعقيدة الجهادية" الممتدة جغرافيا وإن تنوعت الانتماءات ظرفيا
- وهي ظاهرة تستمد وجودها الثقافي والمعرفي من **أدبيات صيغت خارج السياق الثقافي والمعرفي التونسي** ولم تتمكن من إنتاج ثقافة محلية تتفاعل مع خصوصيات الواقع التونسي عدا بعض الخطاب الدعوي الفقهي المكرّر
- **وهي ظاهرة عنفيّة قتالية بالأساس** وإن بدت "متذبذبة بين السلمية والعنفية المسلحة" أو تنازعتها ثنائيات ضاغطة كثنائية الجهاد المسلح/ الحاضنة الاجتماعية أو ثنائية صناعة الفوضى العارمة/ إقامة البناء الجديد
- وهي ظاهرة تتوفر على **قابلية كبيرة للاختراق العميق**، نظرا لهشاشة البنية النفسية والعاطفية والتربوية والذهنية والمعرفية والتنظيمية لأفرادها ولطبيعة المشروع الطوباوي الجامع

الجزء الأول : التشخيص

II – السياقات الجغراسياسية

1 محورية البعد الجغراسياسي في تناول ملف الإرهاب

2 المخاطر الإقليمية والدولية

3 صعوبات المعالجة

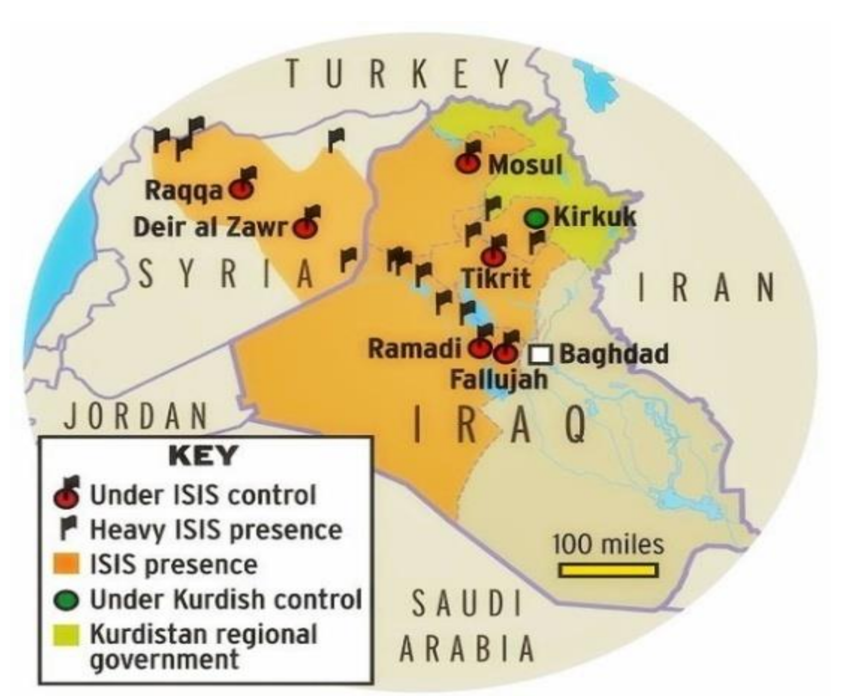
II السياقات الجغراسياسية

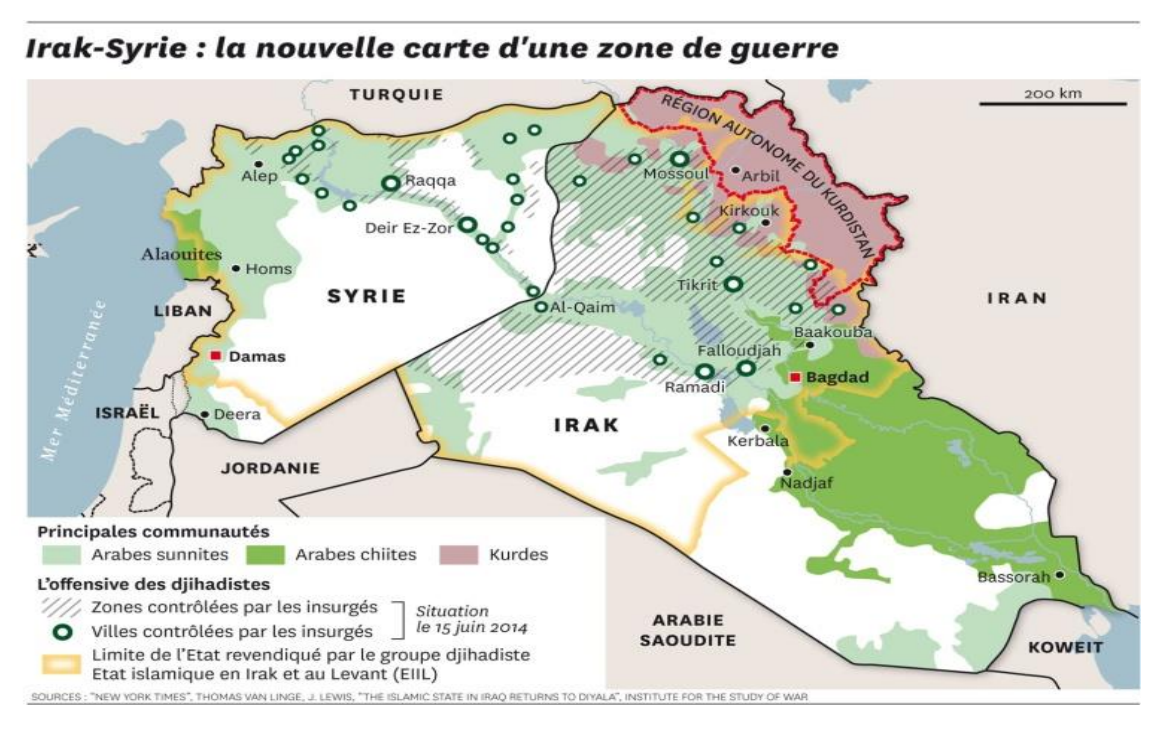
1 محورية البعد الجغراسياسي في تناول ملف الإرهاب

- كل عمل إرهابي يندرج في وسط جغرافي وإنساني ويستدعي **تحليلا من خلال استراتيجيات الفاعلين** (Stratégie des acteurs) المحليين والإقليميين والدوليين.
- **فالعمل الإرهابي يجب تحليله من زاويتين:**
  - **محلية** تدرس الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية،
  - **جيوسياسية (إقليمية ودولية)** تعكس توظيف فاعلين خارجيين لفاعلين محليين خدمة لاستراتيجيات وأهداف إجرامية وسياسية وجيوسياسية.
- الجوار المغاربي الساحلي، المضطرب بشكل دائم، يلقي بطيف من التهديدات التي تزيد في تضخيم مخاطر الانتقال الديمقراطي: صعود الإرهاب، تطرف الشباب، ترسيخ الجريمة المنظمة العابرة للأقطار، تكثيف للتهريب، انخرام الأمن الحدودي، اضطرابات ونزاعات قابلة للاشتعال، **كل ذلك يهدد أي نهوض في البلاد**

مخاطر الإرهاب العالمي

- المخاطر التي تواجهها تونس تتجاوز مجموعات عنف محلي تحف بها ملابسات قطرية اجتماعية، سياسية، تربوية، ثقافية إلى **استراتيجية عالمية شاملة تهدف إلى تحويل تونس إلى حلقة من إمارات دولة الخلافة**
- التوسع المحتمل لرقعة **انتشار الدولة الإسلامية في المنطقة**، بما يعنيه من **سعي لإقامة كيانات إرهابية** أينما توفرت الشروط المناسبة، يمثل **تهديدا حقيقيا بمزيد قضم الدولة الوطنية** وإضعاف أركانها وإرباك مقومات التعايش المدني والبحث عن المشتركات

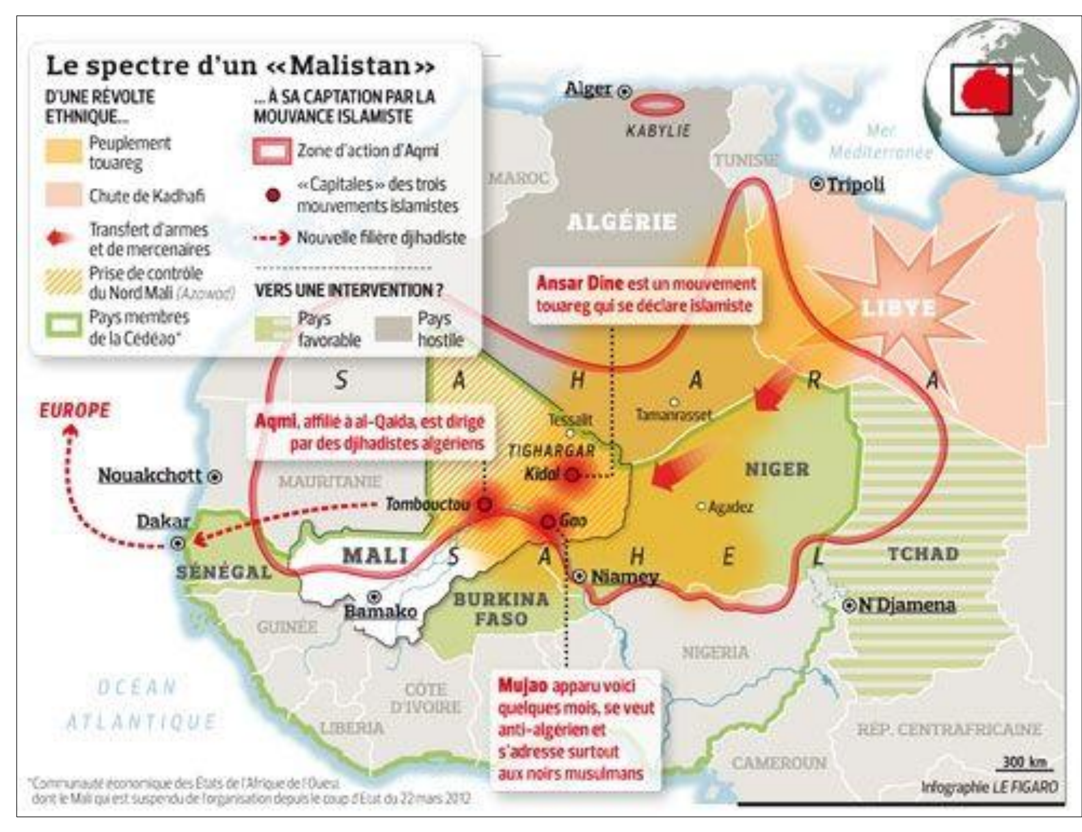




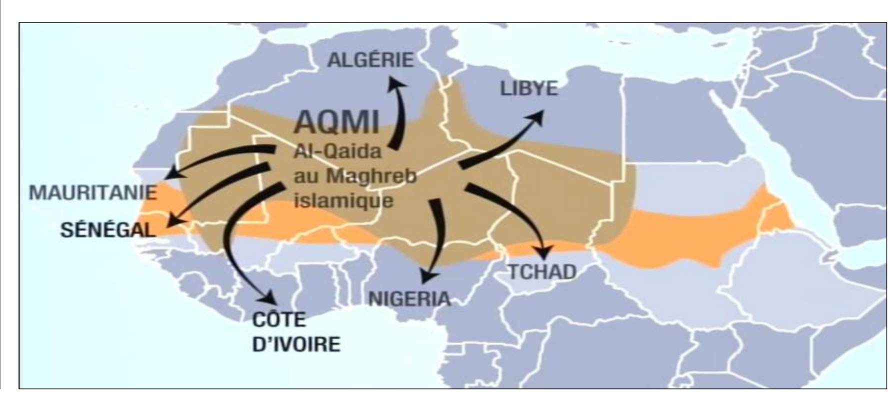
رقعة انتشار الدولة الإسلامية (داعش) في المنطقة أواسط شهر جوان 2014

المخاطر الإرهابية القادمة من الساحل الإفريقي

- التوترات والمخاطر الناتجة عن انعدام الأمن المتمكن من فضاء **"الساحل الإفريقي"** لا يجب اعتبارها هامشية أو بعيدة عن تهديد الأمن القومي التونسي، **فانعدام الأمن والاستقرار في ليبيا يضخم من مخاطر انتقال هذه التوترات** من الساحل الإفريقي إلى منطقة المغرب العربي بكاملها ومنها تونس، بحيث يتعدى تأثير هذه المخاطر الحدود الجزائرية والليبية **ويهدد مباشرة تونس على امتداد ترابها**



المخاطر الإرهابية القادمة من الساحل الإفريقي



الساحل الإفريقي منطلق تحرك القاعدة في المغرب الإسلامي

تداعيات الوضع الليبي على تونس

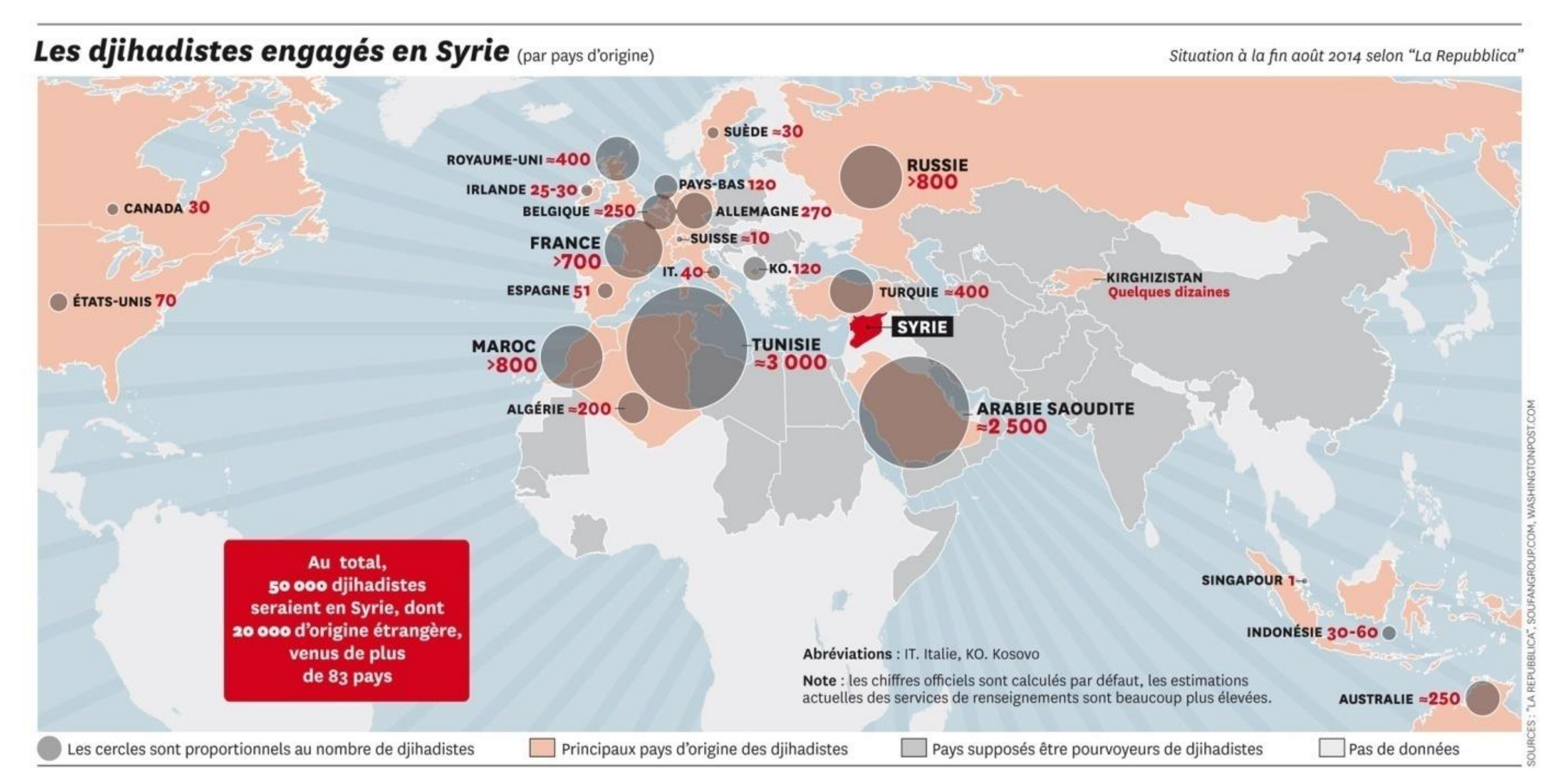
- **دعم المجموعات الإرهابية** الليبية أو اللاجئة إلى ليبيا للمجموعات الإرهابية في تونس بأشكال مختلفة
- تشكيل **ملجأ للعناصر الإرهابية التونسية**، للهروب والتدرب وتنظيم صفوفها
- **إدخال المخدرات والأموال والعناصر الإرهابية والسلاح** إلى داخل التراب التونسي، خاصة مع وجود معسكرات تدريب قريبة من الحدود التونسية
- تصاعد وتيرة تهريب المواد والسلع والبنزين من وإلى تونس واستعمال التهريب كشريان أساسي لتمرير الرجال والسلاح.
- **ضرب استقرار المناطق الحدودية** حيث التوازنات العرقية والأمنية لا تزال هشة
- اختطاف أو **اغتيال الشخصيات** التونسية
- توافد أعداد كبيرة من اللاجئين في اتجاه تونس والخشية من حدوث أزمة إنسانية على غرار ما حصل سنة 2011
- تشكيل حلقة تداخل وتشابك مع مختلف مناطق **التوتر في الساحل الإفريقي**
- **انتقال النزاعات** بين الأطراف الليبية إلى داخل الجالية الليبية في تونس

⇐ **عدم استقرار الوضع الليبي يمثل أخطر تهديد للانتقال الديمقراطي التونسي**

⇐ **فهم الوضع الجيوسياسي الليبي** واستراتيجيات مختلف الفاعلين فيه والمبادرة بالتوقي منه ،بما يخدم الأمن القومي التونسي، **ضرورة متأكدة**

ملف العائدين من مناطق القتال

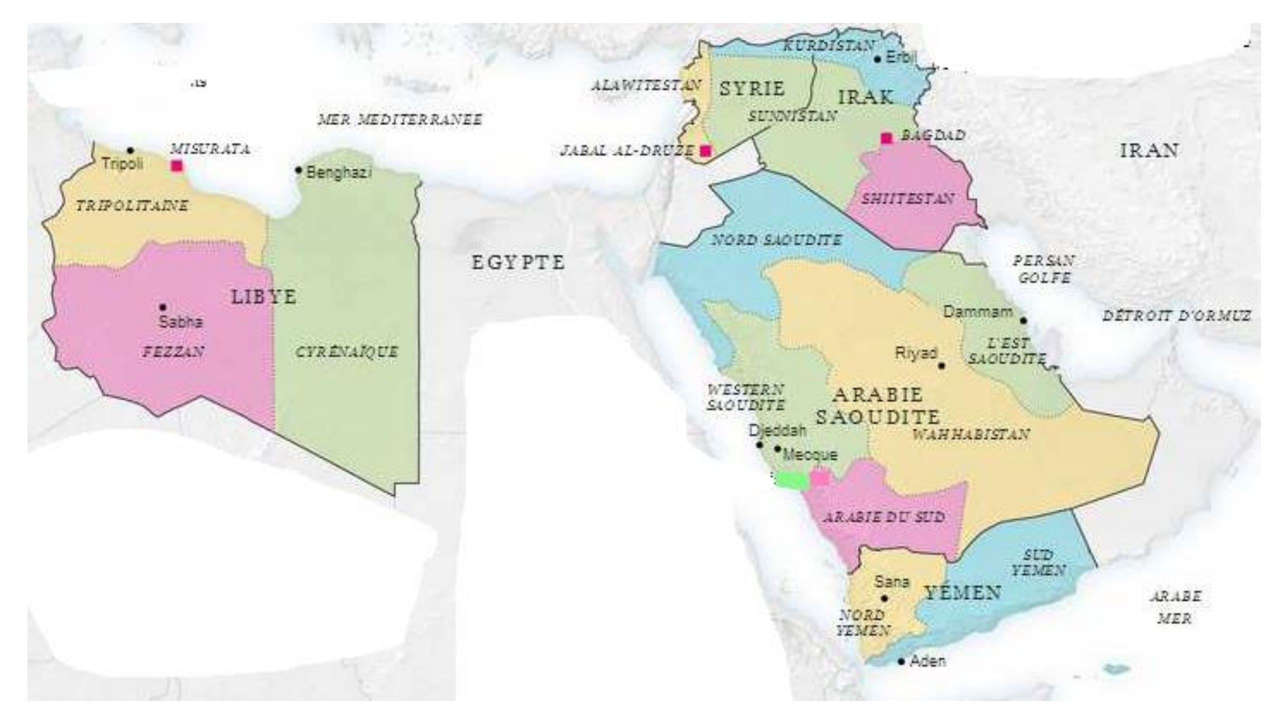
- ملف **"العائدين من مناطق التوتر"** (العراق ـ سوريا ـ ليبيا) يزداد توسعا وخطورة ويشكل **أحد الأولويات المشتركة** لصانعي القرار في كل دول العالم (انظر القرار 2178 لمجلس الأمن بتاريخ 24 سبتمبر 2014)
- سجل إلى موفى 2014 **منعُ 9000 شابا وشابة من المغادرة** للاشتباه في توجههم إلى بؤر التوتر



بعض التقديرات تضع تونس في طليعة البلدان الموفرة للجهاديين الأجانب في سوريا (تقديرات المؤسسة الرسمية تقارب الـ2500 عنصر)

تداعيات الأزمة الحادة في المنطقة العربية

- **استقرار الإرهاب كمعطى أساسي ودائم في الفضاء الجيوسياسي** معطوفا على **الأزمة الحادة في المنطقة العربية**، بكل أبعادها السياسية والتنموية، يؤكد التغييرات المتسارعة التي **تهدد بإرباك "النموذج التونسي"** القائم على الديمقراطية والوفاق



إمكانات الانقسام في عدد من الدول العربية حسب بعض المحللين

غياب الاستراتيجية المشتركة مغاربيا

- المسارات الديبلوماسية والعسكرية والمخابراتية **للدول المغاربية تخضع غالبا إلى أجندات قُطرية** ولا تعكس التزاما كبيرا باستراتيجيات مشتركة، ولا تتجسم في خطط مشتركة ومنسجمة على أرض الواقع، وهذا من شأنه أن **يضعف نجاعة جهود مقاومة الإرهاب في المنطقة**

- الاقتصار حاليا على التعاون الثنائي بدرجات مختلفة مع **ضعف التعاون متعدد الأطراف**

الجزء الأول : التشخيص

III –المخاطر والتهديدات

1. المخاطر الاستراتيجية - Risques stratégiques
2. التهديدات القريبة - Menaces proches
3. مخاطر الالتحام بفضاءات أخرى - Risques d’interférence
4. المخاطر العملياتية - Menaces opérationnelles

- تعتمد الظاهرة الإرهابية على **مقاربة مرحلية** تريد تفكيك عناصر الدولة **باستهداف مفاصل السلطة وتحييد مرحلي لمكونات المجتمع المدني** (رأي عام، إعلام...)
- **بعض القواسم الفكرية للتيار الجهادي في تونس**
  - اتفاقهم على وجود **حالة طاغوتية في تونس** وبالتالي **معاداة الدولة** (مع اختلاف بينهم حول وجوب مصادمتها بالجهاد)، في إطار منظور معادي لمفهوم الدولة
  - **الاعتبارات الشرعية هي الحاسمة** رغم سطحية **الفهم الشرعي** عموما
  - **ضعف الاعتبار الذي يولونه للمرجعيات التونسية** ("المشايخ") في مقابل المرجعيات الخارجية
  - اعتبارهم أن **المعركة الأساسية تدور في سوريا وفي العراق، البلدين الأقربين لإقامة دولة الخلافة**
- **الأهداف الرئيسية لاستهداف الدولة**

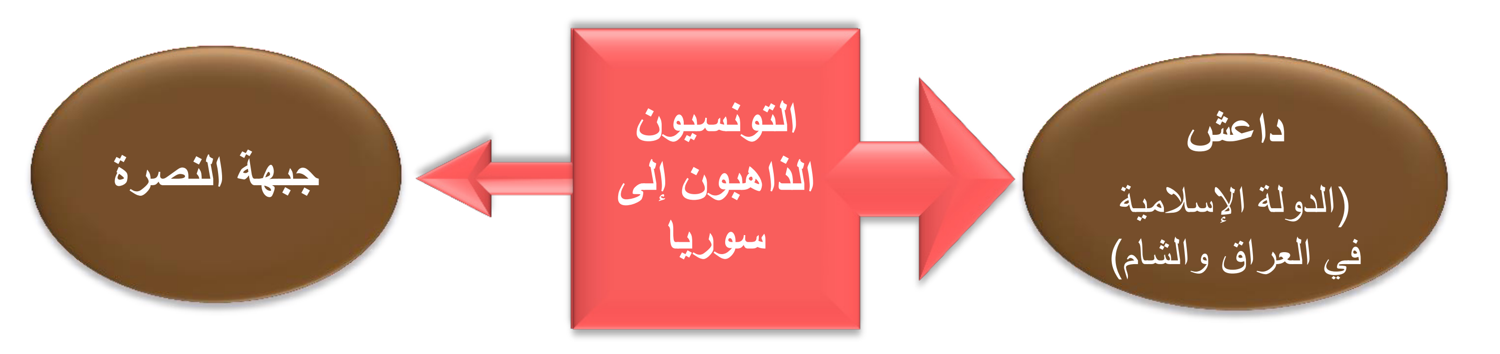
1. **إنهاك قوى السلطة** بعمليات متنوعة ومسترسلة وتشتيت جهودها وإرباكها.
2. **استقطاب شباب جدد للعمل الجهادي** عن طريق القيام **بعمليات نوعية تلفت أنظار الناس**
3. الارتقاء بالمجموعات المسلحة عبر **التدريب والممارسة العملية**

ما نحن بصدده هو **استراتيجية وأجندة ما فوق قطرية** (supra nationale)، هدفها الأساسي **استهداف الدولة وتقويضها وإحداث الفراغ والتبشير بمشروع جديد.**

- تعطل بناء الدولة الليبية وانهيار المسار السياسي يفتح الطريق أمام انقلاب كامل للوضع الأمني و**نزاعات مسلحة بين الميليشيات المدججة بالسلاح** (بين 100 ألف و200 ألف مسلح) **بعضها له ارتباطات داخل تونس**
- عجز الفرقاء السياسيين عن التوحد وبسط نفوذ الدولة من جديد، يفتح الطريق أمام **التدخل الأجنبي في ليبيا** مما **يغذي مبررات تواجد الميليشيات المسلحة**
- اعتماد **تونس كمعبر لتمرير السلاح من ليبيا** إلى داخل التراب الجزائري ومن ورائها إلى النيجر والساحل الإفريقي، وهذا يهدد أمننا الوطني
- التطورات المحتملة للوضع الليبي وانعكاساتها الممكنة على **تواجد الأشقاء الليبيين في تونس** (قاعدة واسعة من الشقين المتنافسين استقرت ببلادنا من أشهر عديدة)

- السلفية الجهادية عموما تعتبر أن **المعركة النهائية تدور في سوريا**
- بين سنتي 2013 و2014، **منع 9000 شابا وشابة من المغادرة** في اتجاه بؤر التوتر
- باقي الأرقام تقديرية:
  - حوالي 2800 شاب تحولوا إلى سوريا
  - حوالي 600 لقوا حتفهم هناك
  - وجود حوالي 46 موقوف بالسجون السورية
  - ما يقارب 560 عادوا إلى أرض الوطن، تم إحالة 110 منهم على العدالة
- الشباب العائد من جبهات القتال يمثل **مددا نوعيا للإرهاب المحلي**
  - اكتسب خبرات في القتال وفنون الاتصال
  - ارتبط بشبكات علاقات خارجية
- **انقطاع الشباب العائد من سوريا عن النسيج المجتمعي التونسي** (النمط المجتمعي، الخيارات السياسية، النسيج الاقتصادي) يموقعه على هامش المجتمع و**يعزز رغبته في استهداف النظام**
- من صعوبات التعامل مع الملف أن جزءا من العائدين من سوريا **يعودون إلى تونس بطرق غير شرعية**

- تفريعان أساسيان للقاعدة في سوريا: **داعش والنصرة ، مع غلبة واضحة لداعش**



تعمل مخالفة لتعليمات أيمن الظواهري زعيم القاعدة، قيادة الدولة تعلو على قيادة التنظيم	تعتبر اليوم **الفرع الرسمي للقاعدة في سوريا** **داعش:** جماعة من المسلمين وليس "جماعة المسلمين"
أطر عسكرية إلى جانبها **أجهزة إدارية** (شرطة، قضاء، إعانات، تعليم، صحة) تسيّر مناطق شاسعة من سوريا	
حربها ذات طابع طائفي (سنة ضد شيعة أو ضد أقليات غير سنية)	
إقامة الدولة الإسلامية بالتوازي مع إسقاط النظام السوري **(التطبيق الفوري للشريعة في كل شبر محرر)**	إسقاط النظام السوري أولا ثم إقامة الدولة الإسلامية بعد ذلك **(يمتنع عادة عن فرض رؤيته بالقوة على السكان)**

- كثير من العائدين من سوريا التحقوا هناك بمواقع "الدولة" (الإدارة، الهيئات الشرعية، الشرطة...) في المناطق "المحررة" **وعاشوا بالتالي تجربة "الدولة البديلة"**

- من نتائج الثورة **تميز الساحة الدينية بسمات جديدة**:
  - تنوع **مرجعياتها الفكرية، بعضها محلي والآخر مشرقي**
  - ضعف تمأسسها و**تحررها من السلطات الرقابية والتسييرية**
  - **بروز مقاربات متشددة** في تمايز مع النمط المجتمعي العام
  - **تلبس عدد من المفاهيم الدينية** خاصة منها: الجهاد، الطاغوت، جهاد النكاح، ولي الأمر
  - **تلبس بعض مكونات الفضاء الديني بالإرهاب**
- لعل من الوسائط الأساسية (Espaces de connexion) **التي تربط بين الفضاء الديني وبين الظاهرة الإرهابية**:
  - **المساجد** ومشكلة استغلالها كمواقع للدعاية والتعبئة
  - **الجمعيات** (الجمعيات الخيرية والدعوية، الروضات القرآنية...) واعتبار بعضها واجهة دعوية وتمويلية لبعض الجماعات المتشددة والمغالية
  - **شبكات التواصل الاجتماعي** التي تستعمل للتواصل والانتداب والتعبئة والترويج
  - **سلسلة الكتيّبات والأقراص المضغوطة** التي تمثل شبكة ما فوق قطرية بامتياز

III المخاطر والتهديدات

3 مخاطر الالتحام بفضاءات أخرى – الالتحام بالفضاء الديني (2 من 2)

- في بداية سبتمبر 2014، كانت نسبة الجوامع والمساجد الخارجة كليا عن إشراف الدولة تمثل **قريبا من 0.5% من المجموع،** متوزّعة على معظم ولايات الجمهورية
- جهة الاستيلاء على كثير من المساجد والجوامع لها **علاقة بالتيارات التكفيرية الجهادية**
- إلى جانب هذا، كانت بعض الخطط المسجدية (خطيب، إمام الصلوات الخمس، مؤذّن، قائم بشؤون المَعلم) خارجة عن تصرّف سلطة الإشراف في عدد من الجهات في بداية سبتمبر 2014

معطيات بداية سبتمبر 2014	العدد الجملي للجوامع والمساجد	استيلاء كلي	نسبة الجوامع والمساجد المستولى عليها	استيلاء جزئي على بعض الخطط			
				الخطيب	إمام الخمس	المؤذن	القائم بالشؤون
اريانة	90	1	1,1%	3	3	0	0
القصرين	243	1	0,4%	1	3	0	0
القيروان	391	3	0,8%	2	4	0	3
الكاف	96		0,0%	1	1	0	0
المنستير	252		0,0%	1	1	0	0
المهدية	257	1	0,4%	1	4	1	0
باجة	94	2	2,1%	3	0	0	0
بن عروس	150	2	1,3%	0	0	0	0
بنزرت	211	1	0,5%	0	9	3	2
توزر	134		0,0%	0	0	0	0
تونس	315	3	1,0%	1	2	0	0
جندوبة	156	1	0,6%	1	0	0	0
زغوان	108		0,0%	0	0	0	0
سليانة	108		0,0%	1	1	0	0
سوسة	252	1	0,4%	7	0	0	0
سيدي بوزيد	264	1	0,4%	4	2	0	0
صفاقس	525	3	0,6%	2	3	1	2
قابس	213	1	0,5%	0	0	0	0
قبلي	137		0,0%	4	2	0	0
قفصة	251		0,0%	0	0	0	0
مدنين	437	1	0,2%	0	1	0	0
منوبة	83	1	1,2%	1	3	1	1
نابل	290	2	0,7%	0	6	1	0
تطاوين	128		0,0%	0	0	0	0
المجموع	**5185**	**25**	**0,5%**	**33**	**45**	**7**	**8**

III المخاطر والتهديدات

3 مخاطر الالتحام بفضاءات أخرى - الالتحام بالتهريب والإجرام « Le Jihado-banditisme »

- **تطور النسيج الشبكاتي للتهريب** وتوسعه خاصة مع دول الجوار وانخراط عديد الأطراف فيه بسبب حجم العائدات
- اضطراب مسالك التهريب بعد الثورة مكن شبكات، سواء كانت إجرامية أو إرهابية، من السيطرة على بعضها بصفة مباشرة أو غير مباشرة كمصدر أساسي للتمويل
- صاحب هذا **تغير جذري في خارطة انتشار أعوان الرقابة** (انتشار الإطارات كان على حساب باقي الأعوان)
- **الاتجار بسلع خطيرة ومربحة** (سلاح، تنقل أشخاص، مخدرات، تبغ، مشروبات كحولية، أجهزة إلكترونية...) في تقاطع وتبادل منافع مع المجموعات الإرهابية
- **الاستفادة من الهشاشة الاجتماعية في المناطق الحدودية** لتعزيز شبكات التهريب (دخول الطرف السلفي على الخط بعد الثورة عقّد ظاهرة التهريب على الحدود الليبية، خاصة على مستوى معبر رأس الجدير)
- **الخوف و"التعاون"** في بعض الأحيان لدى بعض السكان الحدوديين المتواجدين على خط التماس والذين يجتمع لديهم شعور بالتهميش وضعف وعي بخطر الإرهاب
- **السعي لاختراق السلطات الحدودية** بمختلف الوسائل، **بغرض تسهيل عمليات التهريب**
- اعتماد بعض مظاهر **الاقتصاد الموازي بالأحياء الشعبية** لتوفير موارد حرة لأفراد المجموعات الإرهابية، وكذلك لترويج البضائع المهربة بما **يساهم في تمويل الشبكات الإرهابية**
- **اعتماد الاحتطاب** (السرقة، خطف الأشخاص من أجل الفدية في ليبيا، إلخ ...) **كمصدر للتمويل**

⚠ دون اتخاذ الاحتياطات والإجراءات اللازمة، **من الممكن أن تتمتن العلاقة بين الإرهاب والتهريب**، بما يعسر معالجة الظاهرتين معا

- **تواجد عدد من الجزائريين ضمن المجموعات الناشطة في تونس وتوليهم الإشراف على المجموعات وتأطير أفرادها**
- **تطابق في الاستراتيجيات والممارسات والأساليب مع الجماعات الجزائرية وخاصة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي**
  - "تأمين المواقع" زرع قنابل وألغام في المسالك
  - تنفيذ كمائن صد دوريات أو نقاط عسكرية أو أمنية
  - تفجير عن بعد (سيارة، شاحنة، دراجة أو عبوة ناسفة)
  - الهجوم على مواقع عسكرية (ثكنات)
  - توجيه التهديدات خاصة لرموز السلطة (مكالمات هاتفية، كتابات، حرق السيارات، وضع علامات على سيارات ومنازل ، إلخ)

الخسائر الكبرى مرتبطة بـ"الأمراء الجزائريين"



تفجير سيارة مفخخة المجلس الدستوري



مفوضية الأمم المتحدة

الجزائر: 11 ديسمبر 2007



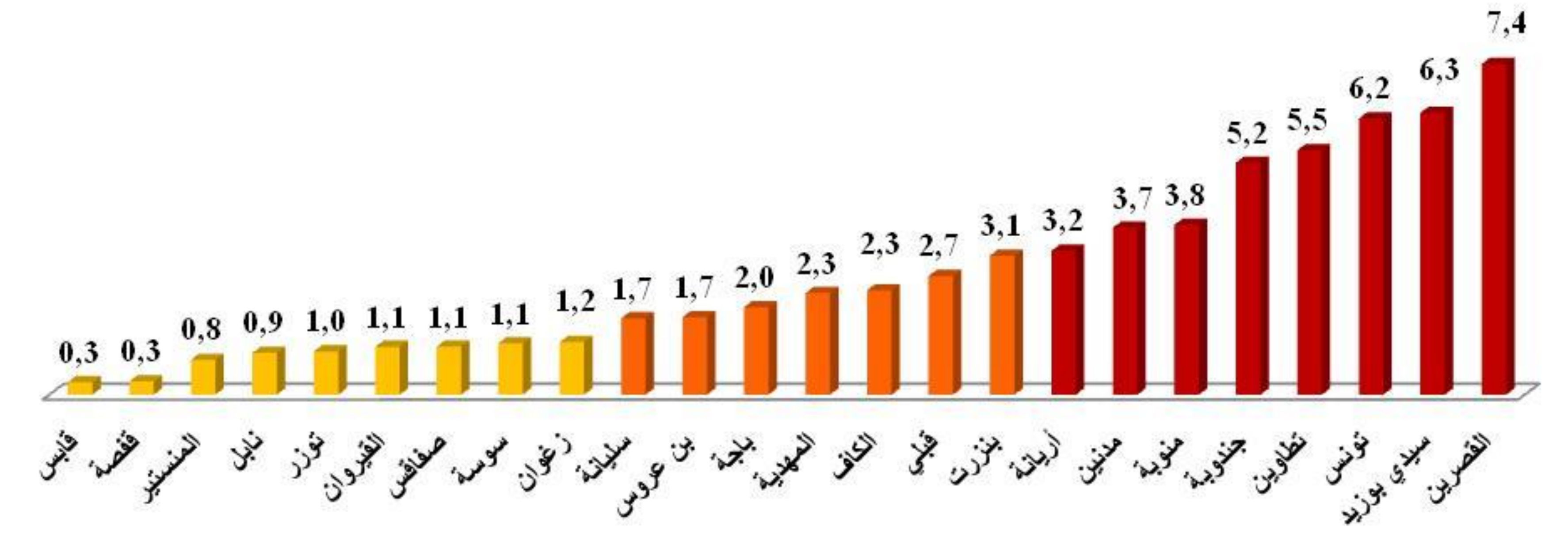
روضة "آل بورقيبة" بالمنستير



نزل "رياض النخيل" بسوسة

تونس: 30 أكتوبر 2013

- أقدار من الالتحام بين الظاهرة وبعض المحاضن الشعبية **خاصة في الجهات الأقل حظا من التنمية** (سيدي بوزيد، القصرين، مدنين، تطاوين) **والأحياء الشعبية** (خاصة حزام الفقر المحيط بتونس العاصمة)



اعتمادا على عينة من حوالي 500 من المودعين في إطار قانون الإرهاب – مارس 2014

III المخاطر والتهديدات

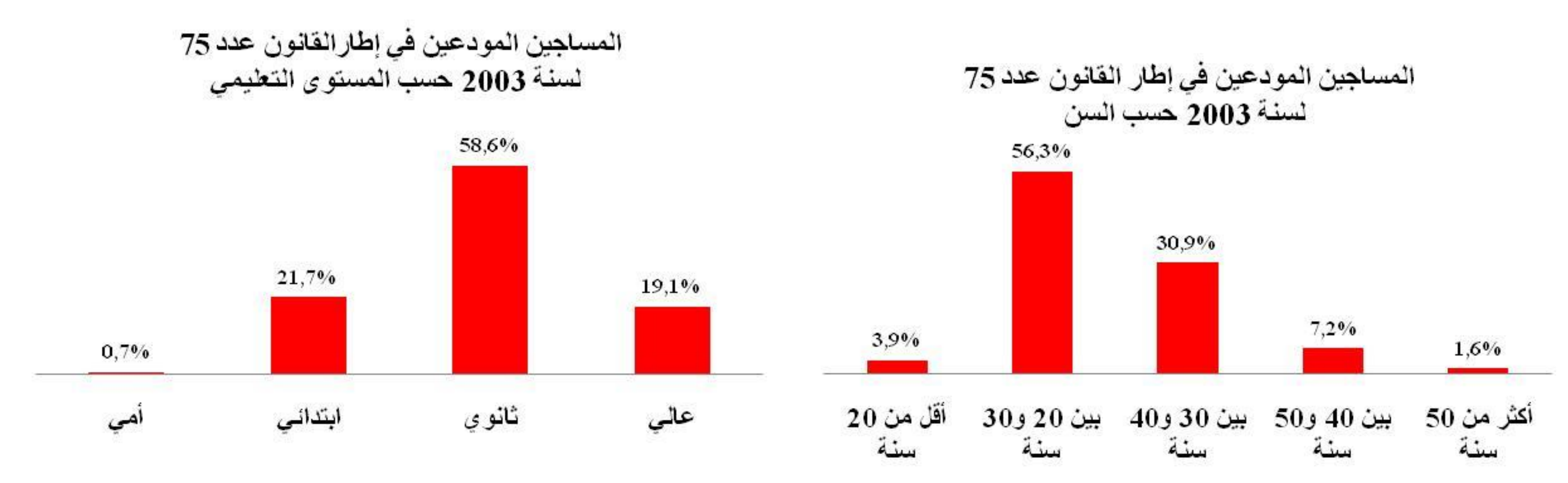
3 مخاطر الالتحام بفضاءات أخرى – تمركز في جهات دون أخرى

- **الجهات الأقل حظا من التنمية** (سيدي بوزيد، القصرين، مدنين، تطاوين) **والأحياء الشعبية** (خاصة حزام الفقر المحيط بتونس العاصمة) هي المناطق التي **يكثر منها الموعون في السجن** في إطار القانون عدد 75 وهي نفسها المناطق التي تمت فيها **اشتباكات** أو عُثر فيها على **مخابئ للأسلحة**

اعتمادا على عينة من حوالي 500 من المودعين في إطار قانون الإرهاب – مارس 2014

اشتباكات
مخابئ أسلحة

- الالتحام بالإرهاب يمس عددا كبيرا من الشباب **الذي لا يتوفر على مستوى تعليمي عال وبنسبة أقل، المتحصلين على شهادات علمية**



اعتمادا على عينة من حوالي 500 من المودعين في إطار قانون الإرهاب – مارس 2014

- الحذر من **صنع حالة وجدانية متعاطفة مع الظاهرة** على مستوى الخطاب والتواصل، خاصة في صفوف **الشباب الذي تضيق في أعينه الآفاق المستقبلية**

- **الفعل الإرهابي يسعى إلى إحداث آثار بسيكولوجية كبيرة على مستوى الرأي العام**
- الفعل الإرهابي يسعى إلى إحداث تشخيص مفاده **القدرة على التأثير في المشهد السياسي والإعلامي من خلال الأعمال الإرهابية**
- هناك التحام بمعنى قدرة العمليات الإرهابية على التأثير في الفضاءين السياسي والإعلامي
- هناك التحام بمعنى **اعتماد الإرهاب على الفضاءين السياسي والإعلامي من أجل تضخيم الظاهرة وآثارها البسيكولوجية**
- **الحاجة إلى توافقات كبرى حول هذا الملف** لدى الفاعلين الإعلاميين والفاعلين السياسيين خاصة



- **الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي يسندان العمل الإرهابي التقليدي وذلك عبر:**
  - **التنقيب عن المعلومات** وتوفير المعلومات الضرورية عن الأماكن والشخصيات المستهدفة (معلومات عن الأهداف المحتملة من سياسيين وشخصيات عامة وأمنيين وقضاة...)
  - تحقيق **الترابط التنظيمي بين الجماعات والخلايا** و**تبادل المقترحات والأفكار والمعلومات** الميدانية حول كيفية إصابة الهدف واختراقه (توفر العديد من التطبيقات الحرة المختصة في **التشفير**)
  - **التعبئة وتجنيد إرهابيين جدد** باستغلال **تعاطف الشباب المستخدم للإنترنت** خاصة من خلال غرف الدردشة الإلكترونية (chat) ومقاطع فيديو لمعارك وعمليات إرهابية وأناشيد حماسية
  - **التلقين الإلكتروني**، حيث تشرح مواد مرئية ومسموعة ببساطة طرق **صنع القنابل والأسلحة الكيماوية**
  - **التخطيط والتنسيق في الهجمات الإرهابية**، بما يشمل تدبير الهجمات الإرهابية وتوزيع الأدوار وتنسيق المهام
  - **اختراق مؤسسات حيوية** أو حتى **تعطيل خدماتها الإلكترونية**

- تكنولوجيات الاتصال الحديثة توفر للإرهابيين إمكانية **التخاطب في سرية**، خاصة عبر الأقمار الصناعية بواسطة أجهزة "الثريا" (Téléphone satellitaire) التي تسمح بالولوج المباشر إلى شبكة الإنترنت
- **تطور الاستغلال من نشر أفكار** تدعو إلى الكراهية والعنف والقتل ومصادمة الدولة والتنسيق في العمليات **إلى التغطية الإعلامية للعمليات وتسويقها بهدف التأثير العضوي والنفسي (Outil de propagande) :**
  - **تضخيم الصورة الذهنية** لقوة وحجم الخلايا، فأصبحت الخلية الإرهابية **لا يهمها عدد الذين قتلوا بقدر ما يهمها عدد الذين شاهدوا الحدث الإرهابي** وتفاعلوا معه
  - **حرب الأفكار** وتشمل شن حرب نفسية ضد المستهدفين والدعاية للأهداف والأنشطة بعيداً عن وسائل الإعلام التقليدية

استغلال الإرهاب للفضاء الافتراضي يشكل تهديدا للأمن القومي ويستدعي الالتجاء إلى مراقبة حركة الاتصالات

- **عمليات تهدف إلى تعطيل المسار الديمقراطي وإدخال البلاد في فوضى عارمة**
  - استهداف **المسار الانتخابي**
  - اغتيالات في صفوف **السياسيين والإعلاميين والفنانين**
  - اختطاف سياح واستهداف **القطاع السياحي** بمختلف مكوناته من نزل وملاهي ومقاهي ومطاعم وفضاءات ترفيه
  - تصفية أفراد من **الجالية اليهودية**
  - استهداف **البث التلفزي والإذاعي**
  - استهداف الفضاءات التجارية الكبرى
- **عمليات تستهدف إضعاف الدولة**
  - السيطرة على بعض **الأحياء الشعبية** وعزلها (مثاله "حي التضامن") وإحداث شرخ فئوي في المجتمع
  - السعي إلى استهداف **المنشآت الحيوية والاقتصادية والدبلوماسية** (البعثات الأجنبية)
  - السطو على **المؤسسات المالية**
  - استهداف **وحدات أمنية** بالتفجير أو استهداف **عائلات الأمنيين** لترهيبهم
  - مهاجمة **ثكنات عسكرية** ومهاجمة **مقرات أمنية منزوية** ودوريات ليلية ومراكز حدودية متقدمة
  - استهداف **مقرات السيادة**
- **عمليات تهدف إلى تعزيز القدرات البشرية والقتالية والمالية**
  - **اقتحام السجون** التي تأوي إرهابيين بواسطة سيارات مفخخة (مثاله سجن المرناقية)
  - محاولة **الاستيلاء على أسلحة** أعوان الأمن والجيش
  - عمليات **سطو على المؤسسات المالية (احتطاب)** بهدف إيجاد على مصادر تمويل

IV – أهم الصعوبات

1. نقائص في المنظومة الأمنية
2. نقائص في المنظومة القضائية

IV أهم الصعوبات

1 نقائص في المنظومة الأمنية

- **النقائص صلب المؤسسة**
  - نقص في **التجهيزات الأمنية** (سيارات، أسلحة، وسائل اتصال حديثة ...)
  - قلة **القدرات البشرية**
  - ضعف **النسيج الاسترشادي** (تراجع دور العمد وحراس الغابات وغيرهم في توفير المعلومة)
  - **الجاهزية** الذهنية (**الخوف، الإحساس بالمسؤولية**...) والفنية للأعوان (**ضعف التجربة** في مجابهة الإرهاب)
  - ضعف **الحماية القانونية** للأعوان
- **النقائص الموضوعية**
  - **تعدد الجبهات الأمنية** (اعتصامات، غلق الطرقات ، مسيرات ومظاهرات، جريمة منظمة وتهريب، حوادث طرقات، تنظيم الانتخابات، حراسة الشخصيات، إلخ...)
  - **إنهاك أفراد ومعدات المؤسسة العسكرية في المهام الثانوية** (حفظ النظام، حماية النقاط الحساسة ...)

- **نقائص حقيقية على مستوى إدارة مساجين قضايا الإرهاب** (ارتفاع عددهم في مقابل ضعف طاقة استيعاب السجون، نقص في قاعات الزيارة، نقص الأعوان، نقص في المعدات...) تترتب عليها محاذير كثيرة:
  - ضغط على بعض السجون وصعوبات في التوزيع داخلها
  - استقطاب لمساجين الحق العام
  - إضرابات جماعية ودعوات للعصيان الجماعي
  - تنسيق بين المساجين على هامش الزيارات
  - ضعف في تأمين التنقلات العديدة للجلسات...
- **ضعف على مستوى الوعي بخطورة الظاهرة الإرهابية** وتشعبها داخليا وخارجيا
- **نقص في نجاعة المنظومة القضائية** في التعامل مع العناصر الإرهابية (تراكم القضايا، عدم التخصص، الإرهاب النفسي، عدم توفر حماية للقضاة وعائلاتهم...)
- **نقص تشريعي** في مجال التعاطي مع القضايا ذات الصبغة الإرهابية (حماية الأمنيين، قانون الإرهاب...)
- بطء المشرع التونسي في **مواكبة تطور الظاهرة** (مثاله ما يتعلق بالملف السوري)
- **غياب** إطار قانوني لإحداث **هيكل قضائي مختص** في قضايا الإرهاب

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب



الجزء الثاني : الأهداف - المبادئ – خطوط العمل

I الأهداف العامة للاستراتيجية

II المبادئ الكبرى للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب

III فك الظاهرة عن محاضنها الإستراتيجية

IV منظومة أمنية ناجعة متكاملة وقانونية

V حوكمة ملف مكافحة الإرهاب

البنية العامة للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب

الهدف

من أجل تحجيم ظاهرة الإرهاب وفكها عن روافدها
ورفع القدرة على التفادي والتصدي والتحمل
للعمليات الإرهابية

المبادئ

1. مكافحة الإرهاب **من الإجماعات السياسية الكبرى** للبلاد
2. **الإرهاب يعالج ضمن دولة القانون** وعلى قاعدة احترام حقوق الإنسان
3. مكافحة الإرهاب ضرورة من أجل **الحفاظ على الخصوصية الثقافية والنمط المجتمعي** للبلاد
4. التصدي الناجع للإرهاب يقتضي **تطوير القدرات ودوام الاستشراف**
5. الإرهاب ظاهرة ما فوق قطرية تقتضي **إحكام التعاون الدولي**

فك الظاهرة عن محاضنها الإستراتيجية

1. فك الظاهرة عن **الحاضنة الدينية**
2. فك الظاهرة عن **الحاضنة الاجتماعية**
3. فك الظاهرة عن **الحاضنة الجغراسياسية**

منظومة أمنية ناجعة متكاملة وقانونية

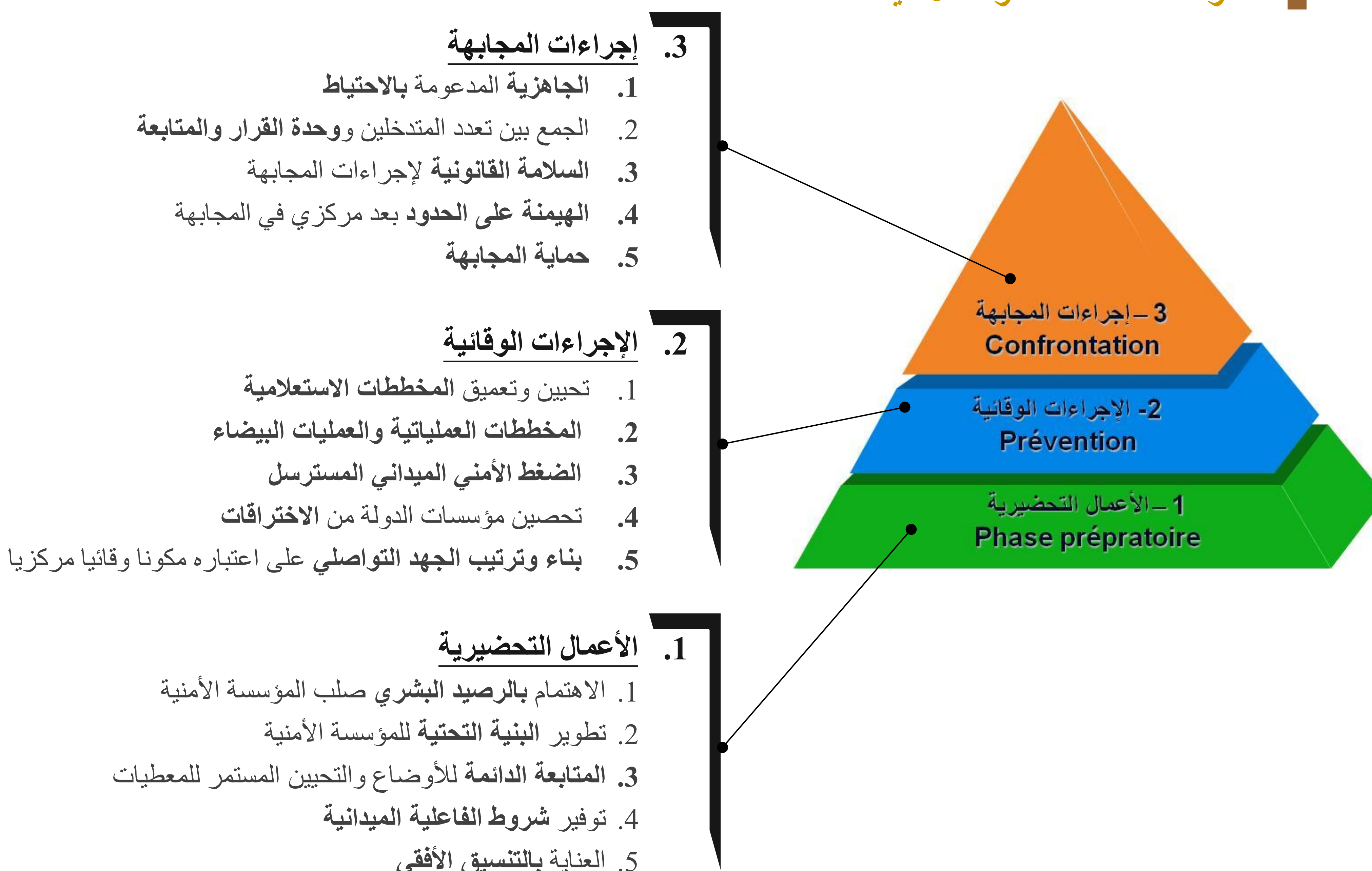
1. **الأعمال التحضيرية**
2. **الإجراءات الوقائية**
3. **إجراءات المواجهة**

حوكمة ملف مكافحة الإرهاب

- **مبادئ موجهة**
- **مؤسسات قائمة**
- **هيكل تنسيقي شامل**

مقدمة

المكونات الثلاثة للمنظومة الأمنية



I – الأهداف العامة للاستراتيجية

من أجل تحجيم ظاهرة الإرهاب وفكها عن روافدها

ورفع القدرة على التفادي والتصدي والتحمل للعمليات الإرهابية

I الأهداف الإستراتيجية

- على قاعدة التشخيص أعلاه، يمكن أن نرصد الأهداف العامة التالية للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب :

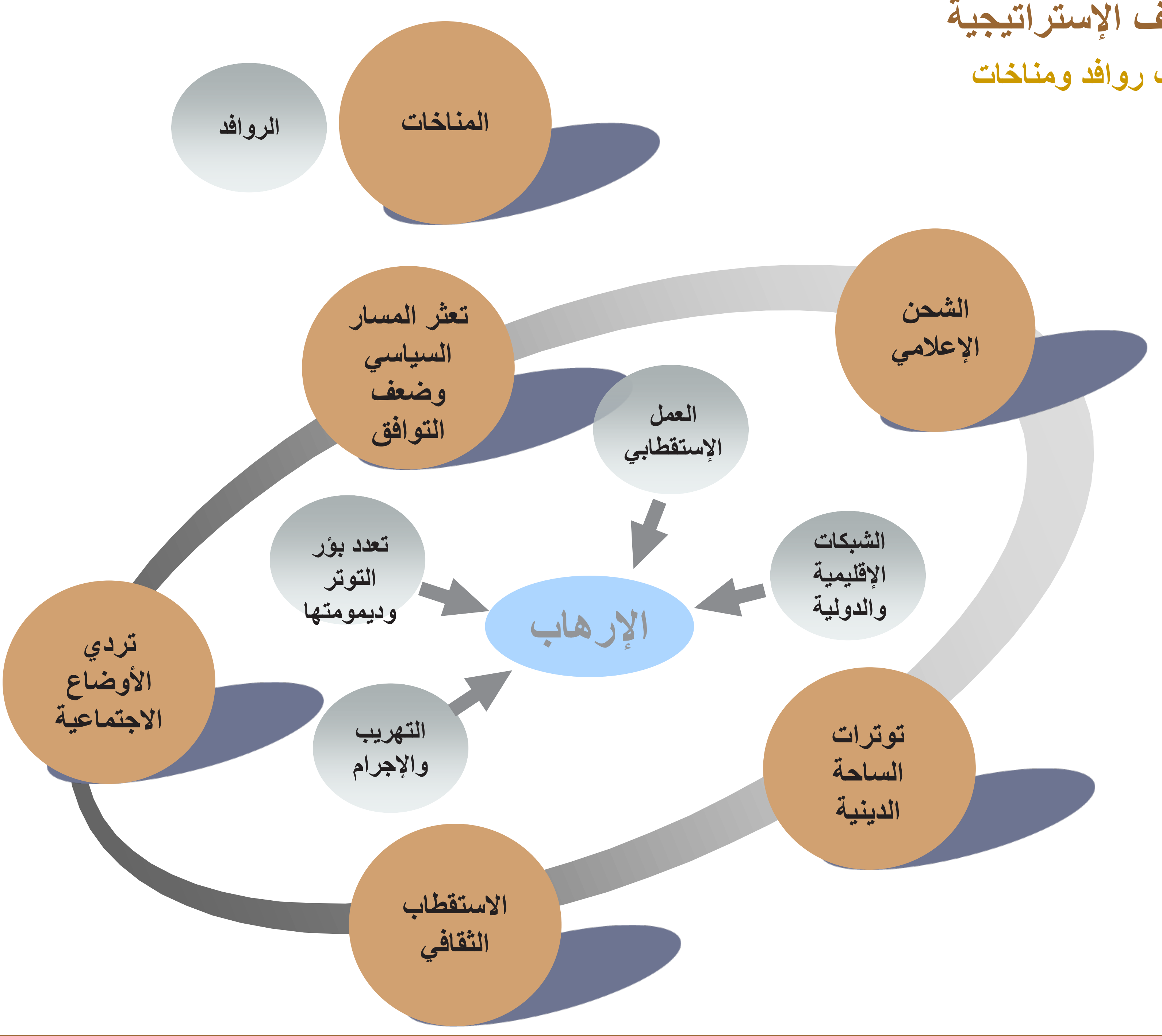
1. فك الإرهاب عن روافده التي تغذيه وتحجيمه ومن ثم إحالته إلى مكونه الأمني المعزول

المقصود بهذا الهدف **الحيلولة دون التحام الإرهاب بالعملية السياسية الانتقالية** وتهديدها، **أو بالفضاء الديني** بحيث يشوّش الإرهاب على الناس عقائدهم ويهز أمنهم الروحي، **أو بالفضاء الاجتماعي** بحيث يصبح الإرهاب هوية اجتماعية للبعض أو ينجح الإرهاب في تسييج نفسه بحاضنة اجتماعية، أو يتحول الإرهاب إلى ظاهرة تنظيمية موصولة **ببؤر التوتر في المنطقة**، ويعني هذا الهدف **عزل الإرهاب عن الروافد والمناخات** التي تؤدي إلى اتساع شبكاته وإلى تعاظم آثار عملياته

2. تعظيم قدرة البلد ومؤسساته على التوقي والتصدي ومعالجة مخلفات الأعمال الإرهابية إن وقعت

أما هذا الهدف فيعني أنه وأمام استحكام ظاهرة ما فوق قطرية، قرارها خارج البلد، وفي ظل ترجيح عدم استقرار المنطقة لسنوات طويلة قادمة، فإن البلاد معنية بتطوير قدراتها بحيث تستطيع **التوقي أو التدخل والتصدي أو معالجة مخلفات عمليات إرهابية** متوقعة في ظل السياقات الحالية والمستقبلية

الإرهاب روافد ومناخات



II – المبادئ الكبرى للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب

1. اعتبار مكافحة الإرهاب ومعالجته من الإجماعات السياسية الكبرى للبلاد
2. الحفاظ على خصوصيتنا الثقافية وعلى نمطنا المجتمعي
3. الإرهاب جريمة تعالج في إطار القانون واحترام حقوق الإنسان
4. مكافحة الإرهاب تقتضي التطوير المستمر لقدراتنا، ومقاربة استشرافية ودوام تحيين الخطط
5. الإرهاب ظاهرة ما فوق قطرية تقتضي المقاربة المندمجة داخليا والتعاون مع عديد الأطراف خارج البلاد

II المبادئ الكبرى للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب

يستند جهد مكافحة الإرهاب إلى جملة من المبادئ الأساسية تتحكم في الأداء العام وتوجهه:

1. اعتبار مكافحة الإرهاب ومعالجته **من الإجماعات السياسية الكبرى للبلاد**
2. **الحفاظ على خصوصيتنا الثقافية وعلى نمطنا المجتمعي**
3. الإرهاب جريمة **تعالج في إطار القانون واحترام حقوق الإنسان**
4. مكافحة الإرهاب تقتضي **التطوير المستمر لقدراتنا، ومقاربة استشرافية ودوام تحيين الخطط**
5. **الإرهاب ظاهرة ما فوق قطرية** تقتضي المقاربة المندمجة داخل البلاد والتعاون مع عديد الأطراف خارج البلاد

1 اعتبار مكافحة الإرهاب ومعالجته من الإجماعات السياسية الكبرى للبلاد

- يراهن تيار "الجهاد العالمي" على تواصل مسار الفوضى انطلاقا من قناعة لديهم مفادها أن "**العرب بطبعهم وجبلتهم لا ينقادون للنظام الديمقراطي** القائم على التداول السلمي على السلطة، إذ أن غلبة الطبيعة القبلية تمنع انقياد بعضهم لبعض ولا انتظام لهم إلا بوجود صبغة دينية من نبوة أو ولاية أو أثر عظيم من الدين" حيث لا يكون انقياد العربي إلا للدين أو قوة الغلبة القهرية"

- بالنسبة لمنظوري هذا التيار فإن التوافق الذي بفضله سقط نظام بن علي ومبارك لا يمكن أن يستمر، ويستدل على ذلك بما حدث في تونس ومصر من تجاذبات، وهو ما يتناسق للأسف مع بعض ما شهدته الساحة السياسية من تجاذبات حادة وتشنجات وانقسامات وصراعات تناف كادت تدمر المشروع الوطني القائم على التأسيس الديمقراطي للحكم المدني الجامع

- إن التهديد الإرهابي مسألة تتجاوز التجاذبات السياسية، فهو **يستهدف جميع الأطراف السياسية** المنخرطة في التأسيس الديمقراطي ويستهدف المشروع الوطني برمته، ومن ثم فإن تجاهل دور الإرهاب في تخريب المسار التأسيسي للمنظومة السياسية المدنية الديمقراطية الناشئة وتوظيفه في إطار الصراع السياسي يخدم استراتيجيته ويمده بالقوة والمسوغات ويساعد على إنجاح خططه القائمة أساسا على إشاعة الفوضى وتفكيك الوحدة الوطنية وإرباك الدولة وإضعاف مؤسساتها وتمييع مرجعيتها الدستورية المحكمة

II

المبادئ الكبرى للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب

2

الحفاظ على خصوصيتنا الثقافية وعلى نمطنا المجتمعي (1 من 3)

- يستهدف الإرهاب الكيان السياسي بالتفكيك ولكن يستهدف أيضا **المنظومة القيمية للمجتمع** فلا يراعي خصوصيتها، فيسعى إلى تقويض مرجعيتها بفكر دخيل تشكل في غير محاضن التجربة التاريخية والخصوصية الثقافية
- إن اختلافنا وحتى تناقضنا مع الإرهاب مزدوج:
  - **أولا**: من حيث استهدافه وضغطه على النمط السائد والسمت العام للتدين والاجتماع التونسيين
  - **وثانيا** من حيث "مرجعية التغيير" لديه المتخارجة عن خصوصية البلاد وتراثها الديني والإصلاحي ومنهج مدرستها العقدي والمذهبي واللغوي والثقافي
- إن إحدى أسس الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب هو اعتزازنا بما نحن عليه من **هوية أصيلة منفتحة ومعتدلة ثبتناها في الدستور الجديد** وحققنا ما يقرب من الإجماع حولها

لقد حسم الدستور مسألة المرجعية الثقافية للبلاد من خلال تحديد دوائر متحدة المركز (Cercles concentriques) للهوية

الدستور مرجعية وآفاق

المرجعية

... الهوية التونسية

ثورة الحرية والكرامة
نضال الشعب وتضحياته على مر الأجيال
الحركات الإصلاحية المستنيرة
الرصيد الحضاري على تعاقب أحقاب التاريخ
المكاسب الوطنية

... الهوية العربية الإسلامية

تعاليم الإسلام ومقاصده المتسمة بالتفتح والاعتدال
الانتماء الثقافي والحضاري للأمة العربية والإسلامية

... القيم الكونية

القيم الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان الكونية السامية
الكسب الحضاري الإنساني

الآفاق

... على المستوى الوطني

نظام جمهوري ديمقراطي تشاركي
تنمية مستدامة
استقلال القرار الوطني
ريادة وإضافة حضارية

... على المستوى الإقليمي

دعم للوحدة المغاربية
تكامل مع الشعوب الإسلامية والإفريقية

... على المستوى الدولي

تضامن إنساني وسلم عالمي
انتصار لحركات التحرر العادلة

II المبادئ الكبرى للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب

2 الحفاظ على خصوصيتنا الثقافية وعلى نمطنا المجتمعي (3 من 3)

ولقد ضبط الدستور علاقة للدين بالدولة على قاعدة تميز الفضاء الديني عن **دولة لها هوية حضارية** ولها **دور تعديلي يتسع ويضيق بحسب المرحلة** وخصوصيتها

التوطئة :

... تمسك شعبنا بتعاليم الإسلام ومقاصده المتسمة بالتفتح والاعتدال

الفصل 1 :

تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها

الفصل 2 :

تونس دولة مدنية، تقوم على المواطنة، وإرادة الشعب، وعلوية القانون

الفصل 6 :

الدولة راعية للدين، كافلة لحرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية، ضامنة لحياد المساجد ودور العبادة عن التوظيف الحزبي.

تلتزم الدولة بنشر قيم الاعتدال والتسامح وبحماية المقدسات ومنع النيل منها، كما تلتزم بمنع دعوات التكفير والتحريض على الكراهية والعنف وبالتصدي لها.

3 الإرهاب جريمة تعالج في إطار القانون واحترام حقوق الإنسان

- إن الدعوة إلى حماية المؤسسة الأمنية ومنظوريها و**توفير كامل الصلاحيات القانونية** لها على اعتبار أن الإرهاب جرائم استثنائية تحتاج إجراءات استثنائية من شأنها أن تحقق النجاعة والجدوى وسرعة المبادرة والوقاية والاستباق، لا تتضادد مع ضرورة **معالجة جرائم الإرهاب ضمن دولة القانون** وعلى أساس **المراعاة القصوى لحقوق الإنسان،** لأن ذلك هو عنوان التحول السياسي في بلادنا ولأن **جماعات الإرهاب تستثمر مشاعر المظلومية ورأسمال الضحية** لتأجيج مشاعر الحقد والمفاصلة مع الدولة وتوفير أرضية نفسية للاستقطاب والاستنفار والتحشيد والشحن والتعبئة لمشروعها، لذلك فمراعاة المعايير الحقوقية ليس فقط دعوة أخلاقية قيمية أو قانونية بل هي **في صلب المقاومة الإستراتيجية للإرهاب**

- لذلك يحاط جهد مكافحة الإرهاب بأقصى الضمانات القانونية واللوجستية والصلاحيات وفي نفس الوقت بأقصى إمكانيات مراعاة حقوق الإنسان واجتناب التجاوزات

4 مكافحة الإرهاب يقتضي التطوير المستمر لقدراتنا، ومقاربة استشرافية ودوام تحيين الخطط

- تؤشر المعطيات التشخيصية وحاصل المواجهة مع الجماعات الإرهابية في السنوات الثلاث الأخيرة إلى أن الظاهرة تتأصل في المشهد الجغرافي المحيط بالبلاد، وأن بعضا من حصائل المواجهة والخسائر في صفوف الأمن والجيش يدل على نقص في الجاهزية والتعبؤ. إن المواجهات مع الظاهرة ستستمر لفترة متوسطة وحتى طويلة وهو ما يؤكد على أن البلاد ينبغي أن تتهيأ لهذا النوع من الحرب غير النظامية (Guerre asymétrique) وأن تطوّر المؤسسات من أدائها الوقائي والتدخلي بناء على رسوخ هذا المعطى الإستراتيجي الجديد في البلاد وفي المنطقة

- قد تتحمل البلاد بعض الخسائر في الأرواح والأموال ولكن لابد أن يرافق ذلك تأهل عام يخفف تدريجيا من تلك الخسائر ومن تأثيرها

- كما تعيش المنطقة أوضاعا من التحول المطردة وتتداخل العوامل والأطراف والإستراتيجيات وهي مظاهر قابلة للاستمرار والاستقرار في الزمان والمكان، مما يحتم تزويد جهدنا التخطيطي والميداني **بعدسة استشرافية تراقب تطور المشهد الوطني والمشاهد الجغرافية المحيطة** بحيث نتوفر على قراءة استشرافية للأوضاع تسمح **بتحيين الخطط** وبإعادة توجيهها وإعادة انتشار القدرات والإمكانيات بما يسمح بالتصدي لظواهر تبدو بعيدة اليوم ولكنها شديدة التأثير غدا: من ذلك مثلا **تطورات الأوضاع في ليبيا**، أو **ملف العائدين** من بؤر التوتر أو **تطورات المشهد الديني** في بلادنا أو **مستقبل القطاع السياحي** في ظل استمرار الإرهاب إلخ...

5 الإرهاب ظاهرة ما فوق قطرية تقتضي المقاربة المندمجة داخل البلاد والتعاون مع عديد الأطراف خارج البلاد

- إن الأبعاد المتعددة للظاهرة واستهدافها للدولة والمجتمع معا، تؤكد على المعالجة المركبة لها، وهو ما يحيل على **مقاربة مندمجة** تنخرط فيها أكثر من جهة في الدولة والمجتمع، وهو ما يتطلب حوكمة أفقية لهذا الملف، تحقق التكامل والنجاعة في الأداء بين مختلف الأطراف والانخراط في المنظومة الدولية
- كما أن تلك المقاربة للظاهرة تحتاج إلى أن **تتعزز بجهد التنسيق والتعاون** وتبادل الخبرات والمعطيات وحتى التصدي الميداني المشترك من أجل التكافئ مع ظاهرة لا تعترف بالحدود وتتميز بنوع من "الحداثة" على هذا المستوى تتجاوز بكثير الحواجز التقليدية التي تحول دون التعاون بين الدول وتضمن السبق والمبادرة للإرهاب والإرهابيين على أكثر من مستوى

الجزء الثاني : الأهداف - المبادئ - خطوط العمل

III – فك الظاهرة عن محاضنها الإستراتيجية

1. مقدمة
2. فك الظاهرة عن حاضنتها الدينية
3. فك الظاهرة عن حاضنتها الاجتماعية
4. فك الظاهرة عن حاضنتها الجغراسياسية

الظاهرة الإرهابية

الحاضنة الدينية

الحاضنة الجغراسياسية

الحاضنة الاجتماعية

III فك الظاهرة عن محاضنها الإستراتيجية

1 مقدمة

- إن ظاهرة الإرهاب ظاهرة تتأصل وتتجذر تدريجيا في المشهد القطري والمشهد الإقليمي، وفي ظل المصاعب الداخلية التي تمر بها البلاد والهشاشة المتزايدة للنظام العربي وكذلك تطور المخاطر في دول الجوار، فإن علاج الظاهرة **لا يمكن أن يقتصر على نجاعة المنظومة الأمنية** فقط، فيطبع مواجهة ظاهرة مركبة ومعقدة بطابع أمني اختزالي قد يُفاقم من خطورتها ويمُدّها بمعاني المظلومية لدى بعض الأطراف المجتمعية
- من ذلك، فإن من المهم أن تتضمن الاستراتيجية الوطنية جهدا يتجه إلى **علاج روافد الظاهرة وبعضا من منابع قدرتها الحيوية** التي تمدّها بعناصر الاستمرارية والديمومة
- ومن بين تلك الروافد والمحاضن، ينبغي **التركيز على ثلاث موادّ أو محاضن** تدخل في طبيعة الظاهرة وهويتها:
  - **المحضن الديني**، إذ **الظاهرة شديدة التلبس بهذا الفضاء** ومن المهم للمجتمع والدولة معا أن يقع الفرز بين الظاهرة الإرهابية والساحة الدينية
  - **المحضن الاجتماعي**، إذ لا ينبغي السماح **بالتحام الظاهرة بالحِجاج الاجتماعي** الذي ينبغي أن تتبناه جهات مدنية أو حزبية، وأن ترصد له الدولة كافة الجهد استماعا واستجابة
  - **المحضن الجغراسياسي**، وما يوفره للظاهرة من **فضاءات تدريب وساحات تجارب** وتطوير للخطاب والمرجعية و"ملاحم"استعراضية تشكّل **مادة لاستقطاب الشباب** ونسج "حكايات الجهاد وكرامات المجاهدين"
- ملاحظة: **انخراط الشباب في مشروع بناء الدولة الديمقراطية** يحد من إمكانية استقطابهم من طرف الجماعات الجهادية

ضعف العناية بالشأن الديني لعقود

خلال العقود الماضية، بقيت **عناية الدولة ضعيفة** من حيث إنتاج المعرفة الدينية وتكوين الإطارات الدينية وترشيد الخطاب الديني، و**ضعفت بذلك الثقة في المرجعية الدينية التونسية أمام المرجعيات الوافدة** في سياقات العولمة (الاختراقات الخارجية)

← **ضعف حصانة الحقل الديني وضعف مناعة الأفراد أمام الخطاب الديني الوافد**

الثورة

تنامي الحريات الدينية بعد الثورة وتراجع حضور الدولة، ساهم هذا الضعف في انتشار الانفلاتات و**الخطاب الديني المتطرف** الذي يفسح المجال لدعوات العنف والكراهية ومصادمة الدولة والإرهاب

← **انتشار الخطاب الديني المتطرف في الساحة التونسية**

السياقات الداخلية والخارجية

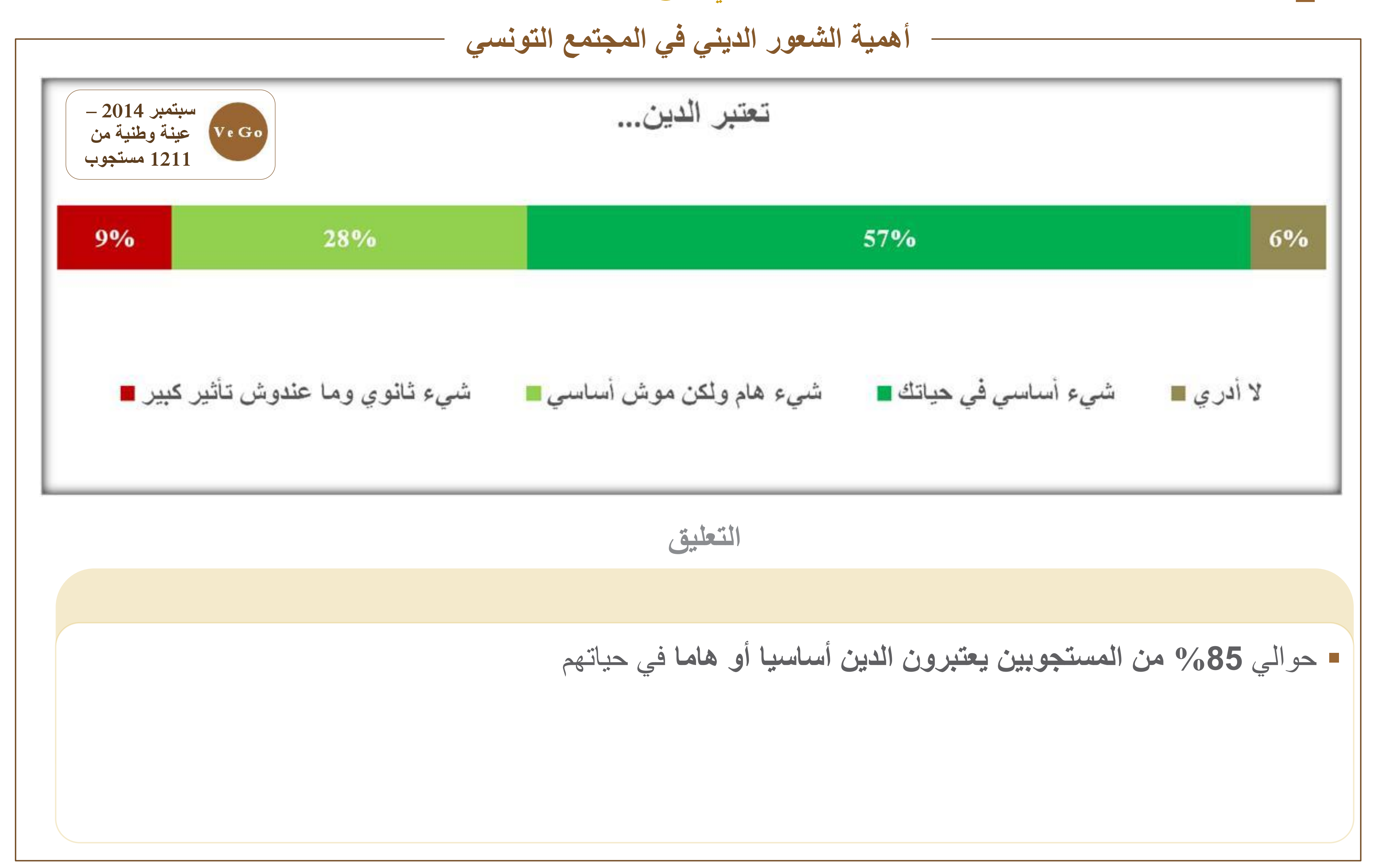
ينتاب بعض المواطنين، وخاصة منهم الشباب، **شعورٌ بأن الإسلام مستهدف**، ويتغذى هذا الشعور من أحداث الساحة الإقليمية والعالمية ومن ضعف عناية الدولة بالشأن الديني ومن الطرح الاستقطابي لبعض القضايا المجتمعية والثقافية

← **شعور باستهداف الإسلام**

قابلية الانزلاق إلى الغلو والتطرف

تغذيها عوامل أخرى نفسية واجتماعية وغيرها

أهمية الشعور الديني في المجتمع التونسي



التعليق

- حوالي **85%** من المستجوبين **يعتبرون الدين أساسيا أو هاما** في حياتهم



أكتوبر 2014 – عينة وطنية من 1209 مستجوب

VeGo

من الشخصيات الدينية اللي تعرفهم في تونس والبرا، شكون اللي يعجبوك أكثر من غيرهم؟

الشخصيات المشرقية (عمرو خالد، محمد حسّان، عمر عبد الكافي، عبد الرحمان العريفي، وجدي غنيم...)	72%
الشخصيات التونسية (فريد الباجي، علي النيفر، محمد مشفر، عبد الفتاح مورو...)	28%

التعليق

- الشخصيات الدينية المشرقية أشد تأثيرا في تونس من الشخصيات الدينية المحلية:
  - 28% من المستجوبين متأثرون بالأساس بشخصيات دينية تونسية
  - 72% من المستجوبين متأثرون بالأساس بشخصيات دينية غير تونسية



Ve Go أكتوبر 2014 – عينة وطنية من 1209 مستجوب

تنجم ترتب الثلاثة مصادر الأولى اللي تاخذ منها معلوماتك الدينية؟

الرتبة الأولى: 26% – 23% – 6% – 16% – 11% – 6% – 5% – 4% – 1%

الرتبة الثانية: 12% – 5% – 12% – 15% – 5% – 7% – 3% – 7% – 6% – 2% – 3%

الرتبة الثالثة: 9% – 4% – 4% – 11% – 4% – 4% – 3% – 8% – 8% – 6% – 2%

لا أحد – الفضائيات – التلافز التونسية – العائلة والأصحاب – الأنترنت – خطب الجمعة – الإمام – الإذاعات – الكتب والمطويات – الجرائد والصحف – الدروس اللي في المساجد والمدارس

- يمكن ترتيب مصادر التلقي الأصلية كالتالي:
  1. التلفزات: تمثل أهم مصادر التلقي وهنا **تتقدم الفضائيات بوضوح على المحطات التلفزية المحلية**
  2. يمثل **الإمام** ثاني مصادر التلقي عند الأجيال الأكبر سنا و**الأنترنت ثاني مصادر التلقي عند الشباب**
  3. **تتأخر** مصادر التلقي الأخرى مثل **الإذاعات والكتب والمطويات**
  4. يبقى **تأثير المدارس والصحف محدودا** بالنظر إلى المصادر الأخرى

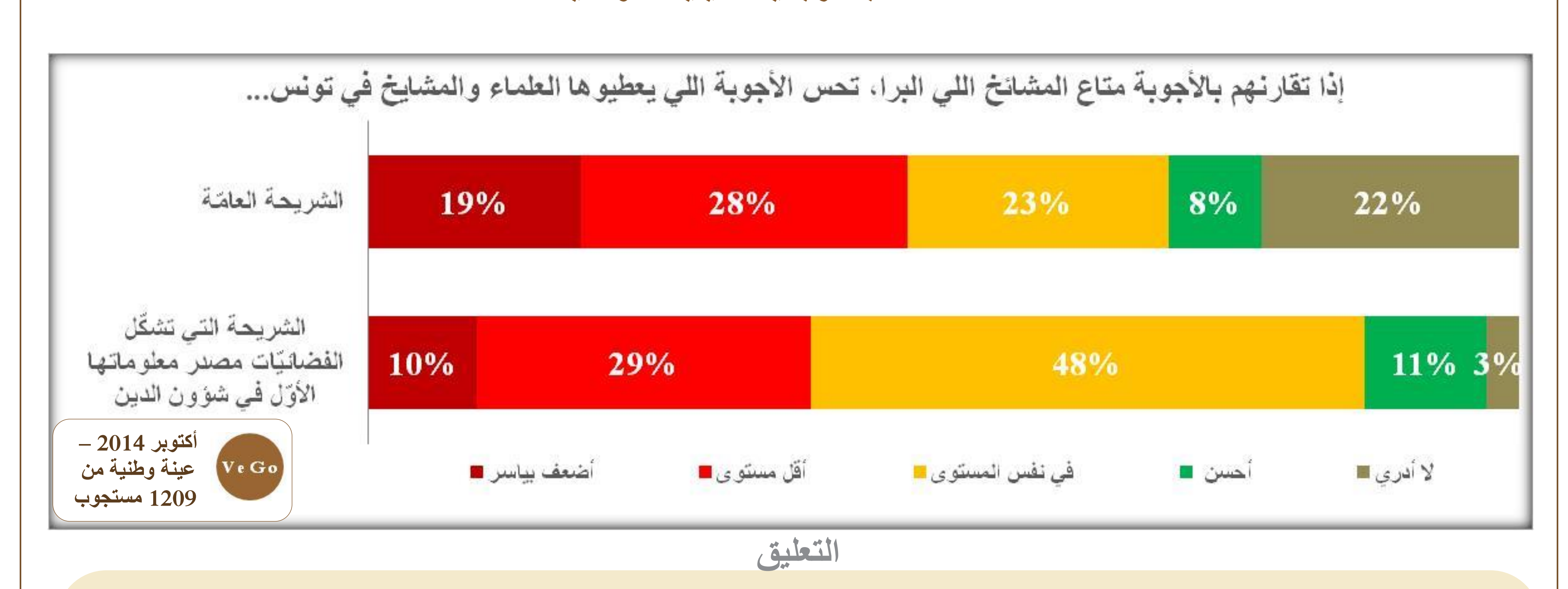
الحاجة إلى حضور معنى الخصوصية التونسية في الحقل الديني



- أكثر من 50% من المستجوبين يعتبرون أنفسهم **مسلمين قبل كل شيء**

المكوّن الديني هو الغالب على شعور الأفراد بهويتهم، ...لكنهم يعطون موقعا مهما لمعنى التونسة في تعريف أنفسهم

ضعف الثقة بالمرجعية الدينية التونسية



التعليق

- 47% من المستجوبين يعتبرون **أجوبة علماء تونس أضعف من أجوبة نظرائهم الأجانب** مقابل 8% يعتبرون أحسن
- **نفس التقدير في صفوف المتابعين الأساسيين للبرامج الدينية على الفضائيات** (39% مقابل 11%)، مع وجود شريحة واسعة (48%) ترى تساوي مستوى الأجوبة المحلية والوافدة، بما يشير إلى **إمكانية حقيقية للارتقاء بالإرشاد الديني المحلي إلى مستوى يقنع المعنيين**

الإرشاد الديني المحلي أضعف من ذاك الوافد على البلاد من الخارج

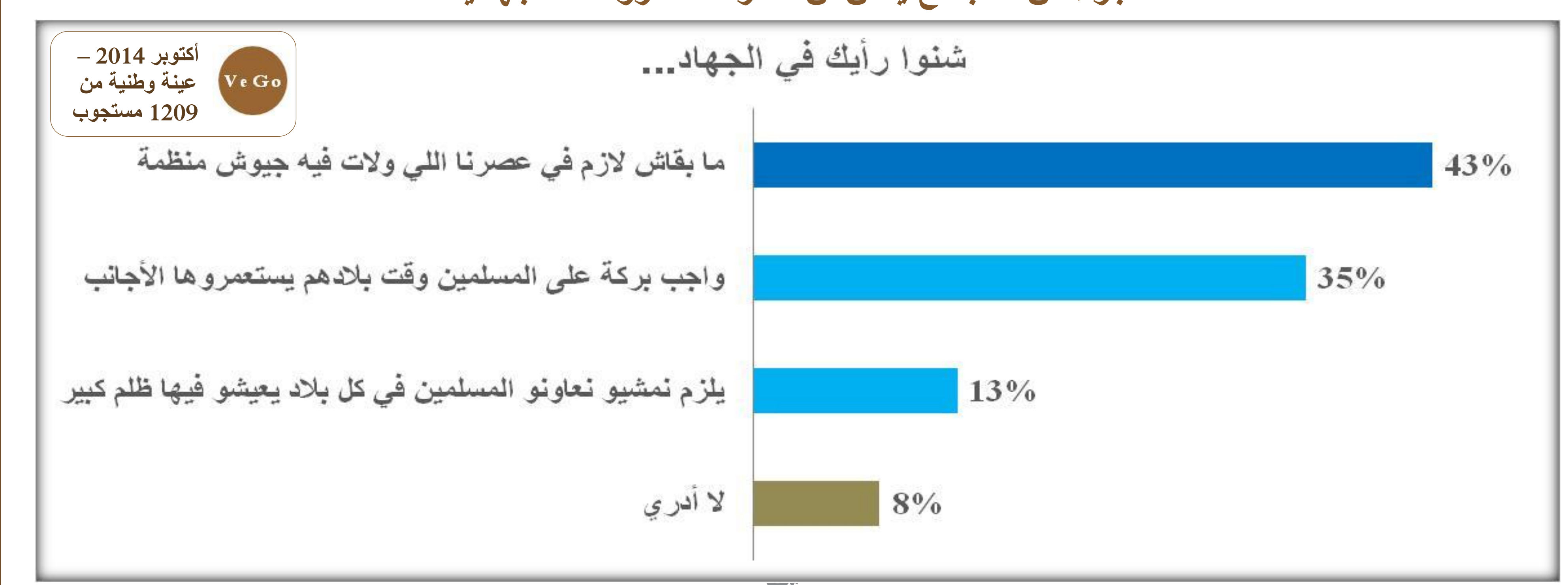
شعور بتنامي الحريات الدينية بعد الثورة



التعليق

- تقييم شائع (67%) بحدوث **تطور ايجابي في الحقل الديني بعد الثورة** مقابل أقلية (26%) ترى أن الأوضاع تراجعت في هذا المجال
- **يتزايد هذا الإحساس بالتطور الإيجابي في صفوف مرتادي المساجد** ليبلغ 90% عند المترددين يوميا على المساجد

جزء من المجتمع يمكن أن تخترقه الأطروحات الجهادية



- جزء كبير من المستجوبين (43%) لا يرى مكانا للجهاد في عصرنا
- ثلث المستجوبين (35%) يسوّغ الجهاد الدفاعي تجاه الاستعمار الأجنبي
- جزء من المستجوبين (13%) له **قابلية الاستجابة لدعوات الجهاد** باسم رفع المظالم عن المسلمين في تونس وخارجها:
  - يغلب عليهم **الرجال** (55%) و**العنصر الشبابي** (50% دون الـ35 سنة)
  - **ليسوا كلهم من الأوساط المتدينة**: 10% لا يصلون تماما و15% لا يصلون بانتظام
  - معظمهم (75%) من **الوسط الحضري** وأغلبهم (55%) **لم يدخلوا الجامعة**

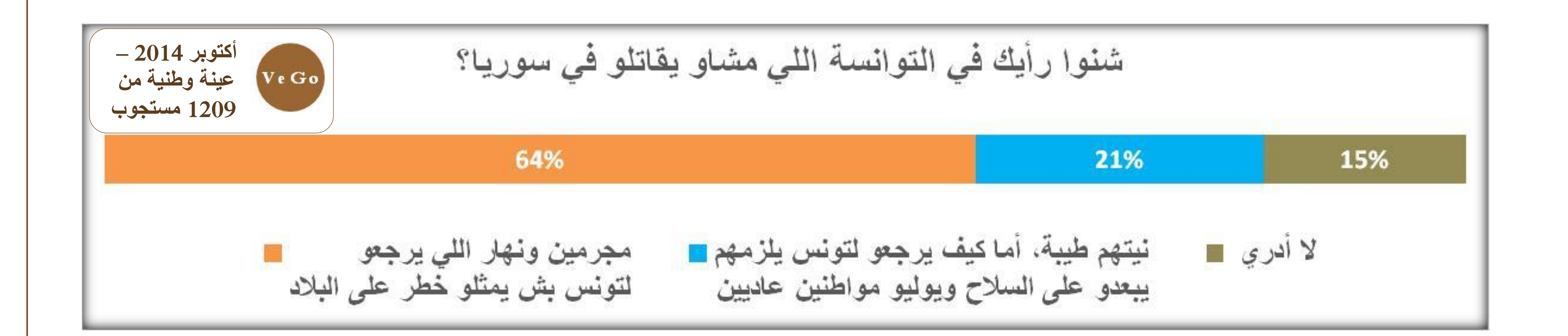
جزء من المجتمع يمكن أن تخترقه الأطروحات الجهادية



التعليق

- **غالبية مريحة** من المستجوبين (69%) **لا تقبل العمليات الانتحارية مهما كانت مبرراتها**، مقابل **جزء بسيط من** المستجوبين (7%) **يتفهمها ويجد لها مبررات**
- النساء أقل تقبلا وتبريرا للعمليات الانتحارية

جزء من المجتمع يمكن أن تخترقه الأطروحات الجهادية



التعليق

- **جزء من المستجوبين (21%) يتفهم نوايا الذاهبين للقتال في سوريا**، جزء منهم (9%) لا يصلي وجزء منهم (34%) لا يصلي بانتظام



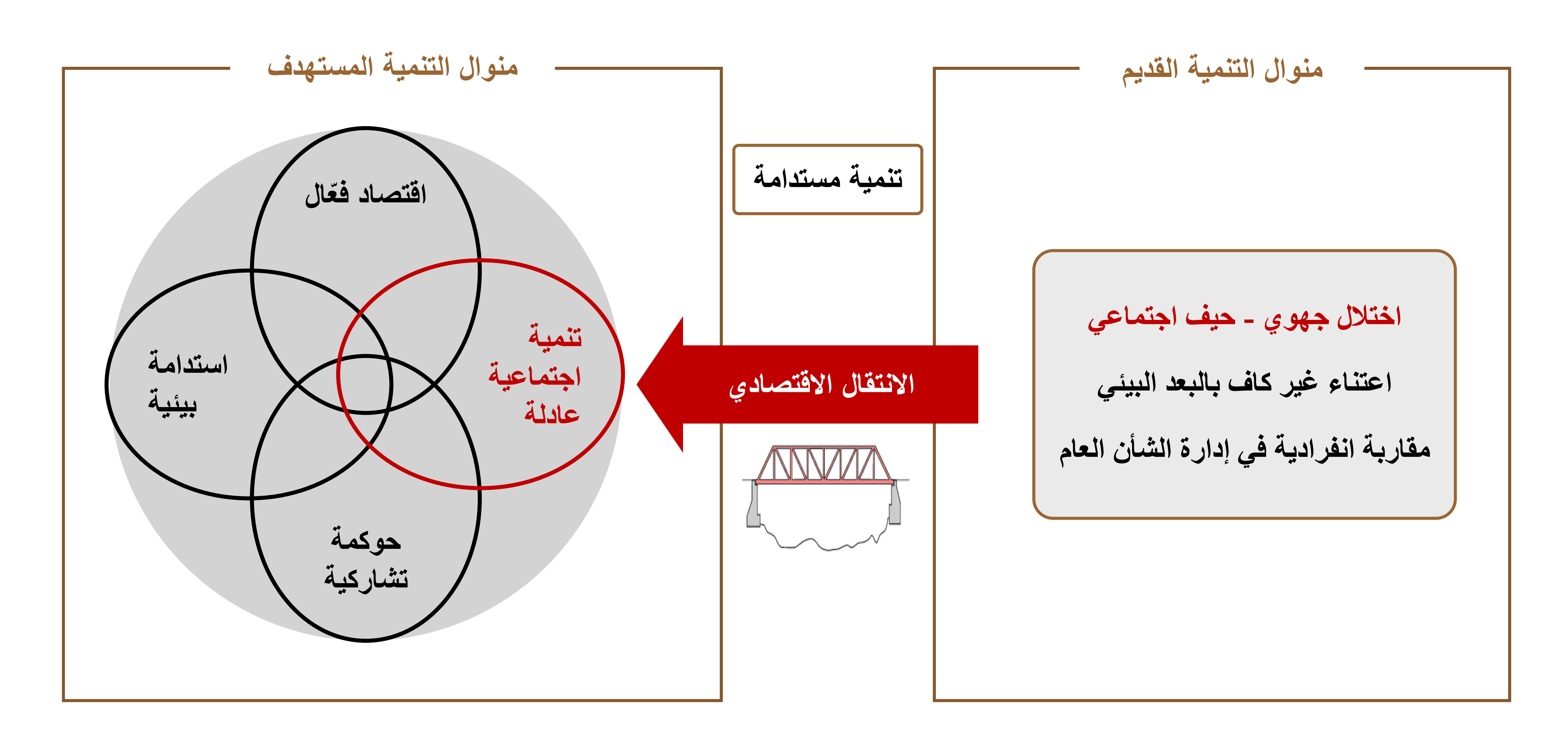
شنوا رايك في اللي يقول أنو الدولة يلزمها تعمل جهد كبير في الشأن الديني باش تقويه وتردو في المستوى؟

	مش موافق بالكل	مش موافق ياسر	موافق شوية	موافق تماما	لا أدري
فوق 55سنة	4%	8%	37%	49%	3%
بين 46و55سنة	5%	12%	42%	37%	4%
بين 36و45سنة	8%	12%	39%	35%	6%
بين 26و35سنة	7%	14%	31%	37%	10%
بين 18و25سنة	10%	10%	35%	35%	9%

VeGo أكتوبر 2014 – عينة وطنية من 1209 مستجوب

- 70 إلى 80% من **كل الفئات العمرية متفقون على ضرورة النهوض بالشأن الديني** وتأهيله عبر جهد خاص من الدولة

- لا بد من **حوار فكري عميق مختص** يضع منظوري الظاهرة المحتملين أمام التحدي المعرفي من خلال المناظرات والمناصحات في السجون والفضاءات العامة وفي الإعلام وفي البرامج التربوية وذلك لتحقيق هدفين:
  - دفع منظوري هذا التيار **للنقد الذاتي والمراجعة**
  - قطع الطريق على الاستقطاب و**توفير الحصانة للشباب** الذي لديه القابلية للاستقطاب
- ولا يمكن مواجهة ظاهرة الإرهاب والتطرف من دون **تأهيل الحقل الديني وفق رؤية إصلاحية متكاملة** تولي العناية لبناء المؤسسات وتكوين الإطارات (أئمة، مربون، مدرسون، أساتذة، محاضرون، إعلاميون...) وترشيد الخطاب وتحصين الناشئة وإعادة الثقة بالمرجعية التونسية
- ويمكن مواجهة ظاهرة الإرهاب والتطرف من خلال **مشروع وطني للتثقيف** و**استراتيجية وطنية للمقاومة الفكرية** باعتماد برنامج واسع للمحاضرات والمحاورات تُسهم فيه المجموعة الوطنية أئمة ووعاظا وأساتذة ومعلمين وجامعيين ومثقفين وأدباء وفنانين...



تهدف الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية أساسا إلى المرور من اقتصاد الريع إلى اقتصاد المنافسة عبر منوال تنموي وطني مستدام يوائم بين الأبعاد الاقتصادية و**الاجتماعية** والبيئية برعاية دولة ذات رؤية إستراتيجية ومقاربة تشاركية في إدارة الشأن العام

III

فك الظاهرة عن محاضنها الإستراتيجية

3

فك الظاهرة عن حاضنتها الاجتماعية – منع التحام الإرهاب بالاقتصاد غير المهيكل

- أصاب الدولة تفكك وضعف واهتراء بعد الثورة تسبب في تفلت الوضع وتراجع حضورها
- تراجع حضور الدولة أدى إلى تضخم القطاع غير المهيكل وتعدد مظاهر تداخله مع التهريب والإجرام
- التحام مختلف فضاءات الاجرام والفساد ومخالفة القانون ببعضها في ظل هذا الوضع واستفادتها من أوضاع الهشاشة الاجتماعية وأخذها بعدا إقليميا عابرا للحدود من خلال توسع وتطور شبكات التهريب خاصة مع دول الجوار



منهجية التعامل مع التحام الإرهاب بالتهريب

- يعتمد جزء هام من اقتصاديات المناطق الحدودية على التهريب والتجارة الموازية مما يستوجب **التعامل بحكمة وتروّ مع هذه الظاهرة في تلك المناطق**
- **التركيز في مرحلة أولى على فك الالتحام بين التهريب والإرهاب** وذلك بـ :
  - التعامل مع مسالك التهريب بهدف منع استعمالها في إدخال السلاح والمخدرات وتمويل الإرهاب ودفعها مرحليا وبشكل غير مباشر في المساهمة في مراقبة الحدود
  - تشديد العقوبات على جرائم تهريب السلاح والمخدرات
- **في مرحلة ثانية**، يمكن الاعتماد على حلول تمكن من **استيعاب الظاهرة بإقامة مناطق تجارية ولوجستية حرة** يتم تحديد حجم نشاطها على ضوء حاجيات المنطقة

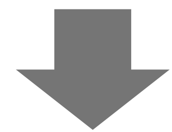
- بناء **سياج حول معبر رأس الجدير** وتركيز منظومة **مراقبة بالكاميرا**
- تمكين الديوانة من وحدة جوية لمراقبة الحدود

- إضافة إلى التحويلات الاجتماعية التي كانت تقوم بها مؤسسات الدولة الرسمية قبل الثورة، بنيت منظومة إعانات موازية معتبرة قائمة أساسا على صناديق إعانات شبه رسمية إضافة إلى الإعانات التي كان يقدمها الحزب الحاكم بشكل متواصل أو في المناسبات الوطنية أو الدينية

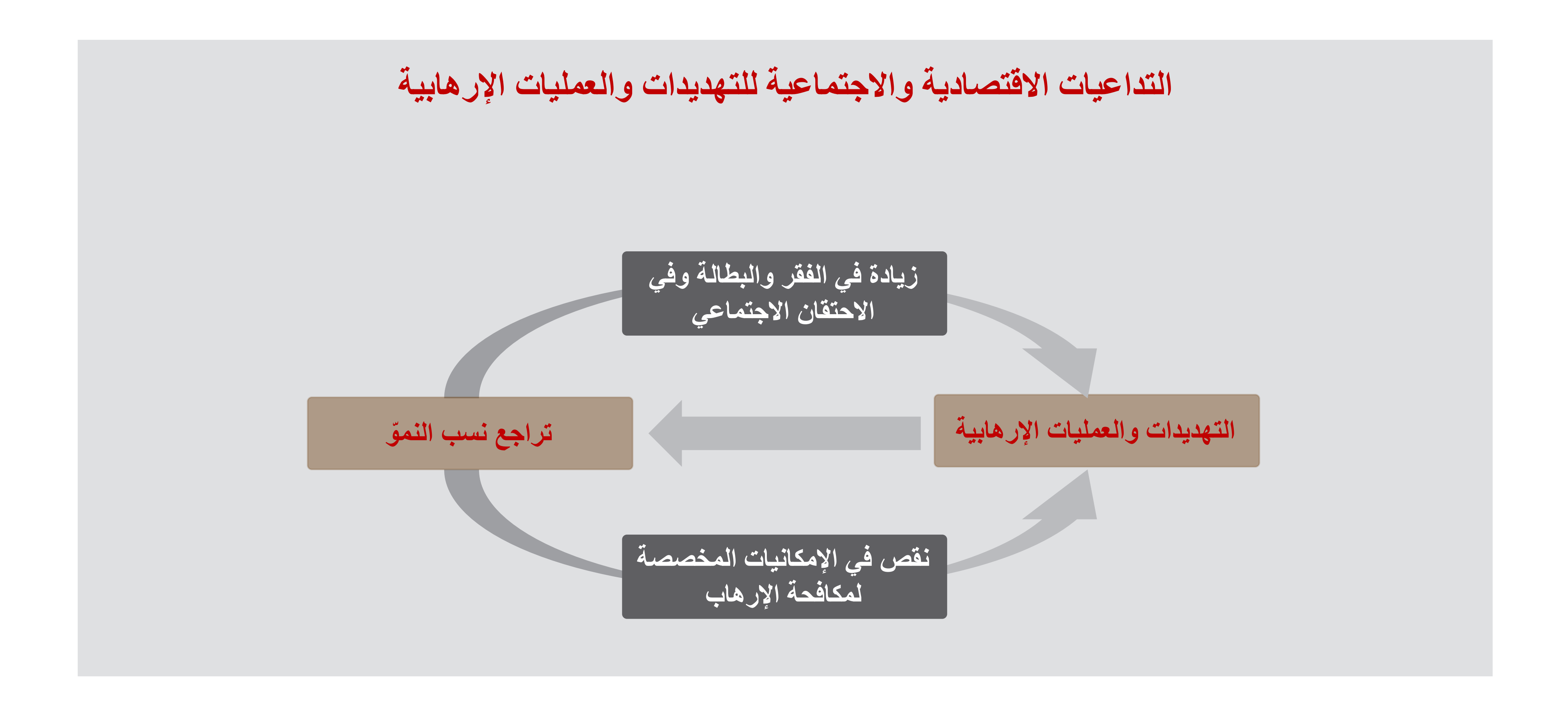
- بقطع النظر عن تقييم هذه المنظومة الموازية (طريقة جمع الأموال أو توزيعها – أهداف المنظومة - ...)، فإنها شكلت تعاقدا ضمنيا تمتع بموجبه سكان المناطق الحدودية والمناطق الريفية بجملة من الإعانات العينية مقابل مراقبة تلك المناطق

- إثر الثورة انهارت المنظومة الموازية وتركت فراغا كبيرا لم تقدر على سده الزيادة المعتبرة في التحويلات الاجتماعية الرسمية

- تم استغلال هذا الفراغ من قبل المجموعات الإرهابية خاصة في المناطق الحدودية المهمشة من أجل بناء حاضنة اجتماعية تمدها بالمؤونة والمعلومات والتغطية بفضل ما تمتلكه هذه المجموعات من إمكانيات مادية هامة



إعادة بناء تعاقدات جديدة مع الأطراف تقوم على أساس تمكينها من عناية إضافية مقابل انخراطها في منظومة مكافحة الإرهاب


التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للتهديدات والعمليات الإرهابية
زيادة في الفقر والبطالة وفي الاحتقان الاجتماعي
تراجع نسب النموّ
التهديدات والعمليات الإرهابية
نقص في الإمكانيات المخصصة لمكافحة الإرهاب

	التداعيات المحتملة	الإجراءات
تداعيات على المدى القصير	• انخفاض المداخيل السياحية • انخفاض مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة • تكاليف الإجراءات العاجلة وإجراءات الدعم للقطاعات المتضررة • انخفاض قيمة الأسهم في البورصة • الخسائر البشرية • ارتفاع معاليم التأمين • صعوبات في قطاع النقل الجوّي (تراجع الحجوزات - تشديد إجراءات السفر - تعزيز الإجراءات الأمنية ...)	• **الحاجة لمعالجة عبر مقاربة إدارة المخاطر والأزمات.** • وضع خطط للطوارئ تحدّد الإجراءات العاجلة وإجراءات الدعم للقطاعات المتضررة يتم تحيينها بشكل متواصل. • وضع خطة للطوارئ في المجال الصحي والحماية المدنية. • وضع خطة للتواصل (Communication de crise). • إنشاء خلية أزمة (Cellule de crise) عند حصول العمليات الإرهابية.
تداعيات على المدى المتوسط	• مقاومة الإرهاب عملية حتمية ومكلفة جدا تفرض الزيادة في حجم الإنفاق العمومي وبالتالي في عجز الميزانية. • تراجع مستوى المبادلات التجارية الخارجية بحكم تعزيز الإجراءات الأمنية. • بروز معوقات لاقتصاد السوق ولأنظمة التصرف الحديثة المعتمدة على مبدإ «Just in Time» بحكم تشديد الإجراءات الأمنية • توجيه جملة من الموارد المخصصة للتنمية لمقاومة الإرهاب	• ضبط مستوى الاستثمارات الضرورية في مجال مقاومة الإرهاب والحرص على مردودية هذه الاستثمارات (الاستثمارات في المجال يجب ان لا تحد من فرص النموّ). • الانخراط في المنظومة الدولية لمقاومة الإرهاب للتقليص من حجم الانفاق في مجال مقاومة الإرهاب. • ادماج معطى الإرهاب كعنصر مهم في تحديد منوال التنمية الجديد.
خسائر مادية	• تدمير المنشآت الاقتصادية (خسائر مادية مباشرة + خسائر غير مباشرة مترتبة عن الاضطرابات الحاصلة في الدورة الاقتصادية وتعطيل حركة الانتاج) • تدمير البنية التحتية	• تحديد وحماية المنشآت الاقتصادية والبنى التحتية الأكثر حساسية (الطاقة / النقل الجوي / نظم المعلومات / القطاع المالي/ ...) : 1. المنشآت ذات القيمة المرتفعة 2. المنشآت التي تمثل مفصلا من مفاصل الاقتصاد
تداعيات على سلوكيات الفاعلين الاقتصاديين	• أجواء عدم الثقة التي تخلقها التهديدات والعمليات الإرهابية تحدث تشوهات (Distorsions) على مستوى سلوكيات الاستثمار والاستهلاك والادخار تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.	• جهد تواصلي متواصل مع السياسي والإعلامي والمدني, الهدف منه تخفيف الصدى (**résonance**) بين مناخ الأعمال والمخاطر الارهابية.

- تقوم إستراتيجية "الجهاد العالمي" على فكرة أساسية هي **"تفكيك الدولة وتركيب الخلافة"**، والمقصود تفكيك الدولة القائمة على أساس يطلق عليه طاغوتي، أي لا يحكم بالشريعة، لإقامة دولة على أنقاضها
- تقوم خطة تفكيك الدولة القائمة على مرحلتين:
  - **مرحلة المصاولة:** القائمة على ما يسمى بشوكة النكاية والإنهاك أي **استهداف مفاصل الدولة** ومؤسساتها وتخريب مواردها ومواطن القوة فيها
  - **مرحلة إدارة التوحش:** وهي مرحلة لاحقة لانهيار الدولة بشكل كلي أو جزئي، والمقصود بها حسن إدارة "الفوضى المحمودة" باعتبارها **مرحلة انتقالية أساسية لإقامة مركز دولة الخلافة أو إماراتها** التي ستلحق بها
- وتبنى **تنظيم القاعدة** هذه الخطة وانخرط في تنفيذها منذ ما يزيد عن عشر سنوات قبل الثورة، وبعد الحراك الثوري الذي أدى إلى تغيير عدد من الأنظمة في المنطقة العربية اعتبر تنظيم القاعدة أن **هذه الثورات حققت ما كان يصبو إليه التنظيم** نيابة عنه وأصبح عليه تجيير الأوضاع الجديدة لصالح مشروع إقامة دولة الخلافة وذلك من خلال:
  - **مزيد إضعاف الدولة** وإرباكها
  - **إفشال كل محاولات إصلاحها** وإعادة بنائها
  - **الدفع بالمنظومة السياسية إلى أقصى ممكنات الفوضى** والتوحش
  - محاولة إقامة **نواة لمركز الخلافة في المنطقة** التي تتوفر فيها الشروط

III فك الظاهرة عن محاضنها الإستراتيجية

4 فك الظاهرة عن حاضنتها الجغراسياسية – تونس في استراتيجيات "الجهاد العالمي" (2 من 2)

- تؤكد المعطيات البحثية أن كل ما نسب لمنظوري هذا التيار في تونس من أعمال عنف وإرهاب وتجميع سلاح واستعداد لوجستي وبشري وتدريبي ليس عملا معزولا بل هو **حلقة من حلقات الخطط الإستراتيجية للـ"جهاد العالمي"** المنصوص عليها والتي التزم بها فرع التنظيم في تونس التزاما دينيا عقائديا وسياسيا وتنظيميا بمقتضى البيعة بكل أبعادها الدينية والسياسية

- كما تشير كل المعطيات البحثية والعملية إلى ان ما شهدته تونس من حركة استقطاب وتجميع للموارد البشرية وحشد وشحن ودعاية وانتظام وأحداث عنف وإرهاب هو حلقة من حلقات هذه الاستراتيجية وأن **المخاطر التي تواجهها تونس تتجاوز مجموعات عنف محلي** تحف بها ملابسات قطرية "اجتماعية سياسية تربوية ثقافية ..." إلى **استراتيجية عالمية شاملة تهدف إلى انخراط تونس في مشروع "دولة الخلافة المرتقبة"** والتي يُستنفر لها من كل أصقاع العالم الإسلامي

- وقد استجاب المئات من منظوري هذا التيار في تونس لدعوات النفير التي استغلت **الثورة السورية مدخلا لتنفيذ الإستراتيجيات** سالفة الذكر، وأصبح للتونسيين حضور بارز في كل الجبهات والفصائل ولا سيما في ما أصبح يعرف بدولة الخلافة، كما يراهن منظرو التيار في تونس على **الجبهة الليبية** التي تمثل قاعدة جديدة لإمارة إسلامية هي بالنسبة لاستراتيجيات هذا التيار **مركز إقليمي مرتقب لدولة الخلافة في المغرب الإسلامي**

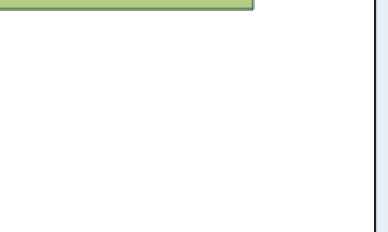
- ضمن الديناميكية الحالية للربيع العربي، ولأوضاع المنطقة ولحال الأجوار **تتفاقم الصفة الاستثنائية للحالة التونسية**، ممّا يعني التداخل الكبير بين السيرورة الداخلية للأوضاع الأمنية من جهة والأوضاع الخارجية من جهة أخرى
- **ملامح النموذج التونسي القابل للبقاء والاندراج في الفضاء الجيوسياسي:**
  - **خيار استراتيجي في محاربة الإرهاب** بالتعاون مع كل مكونات الفضاء الجيوسياسي
  - تعزيز **التعاون الأمني والاستخباراتي واللوجستي** مع الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالإرهاب، وعلى رأسها **الجزائر**
  - اعتماد **مقاربة شاملة للتعامل مع العائدين من مناطق التوتر**
  - **معارضة التدخل العسكري في المنطقة** تقديرا لتداعياته الخطيرة على استقرار المنطقة وتوازنها في سياق الخطر الإرهابي المستفيد من ارتباك الأوضاع
  - **عدم الانخراط في استقطاب المحاور الإقليمية**، مبني على دعم العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية مع كل الدول الصديقة
  - **عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول** واحترام سيادتها ومراعاة خصوصياتها
  - دعم خيار **المعالجة السياسية للملف الليبي** ودفع كل الأطراف إلى الحوار تحت سقف الدولة المدنية ورفض العنف
  - **دعم مقومات الدولة الوطنية** من خلال **تعزيز التوافق الوطني** والحفاظ على **المشتركات الجامعة** وتقليص حضور **التجاذبات الجهوية والسياسية** وغلق الطريق أمام **التدخل الأجنبي** في الشأن الداخلي
  - **منوال تنموي جاذب للاستثمارات الأجنبية منفتح على محيطه يوفر الضمانات الكافية للمستثمرين** ويراهن على موقع تونس الاستراتيجي وقدراتها البشرية

ضروروة الاندراج الهادئ في الفضاء الجيوسياسي وذلك بالتعامل الجدي مع ملف الإرهاب والتوافق المجتمعي والاستناد إلى التشاركية في تسيير شؤون البلاد وعدم الانخراط في المحاور الإقليمية

IV – منظومة أمنية ناجعة متكاملة وقانونية

1. تقديم المنظومة
2. الأعمال التحضيرية
3. الإجراءات الوقائية
4. إجراءات المواجهة

بناء المنظومة الأمنية لمكافحة الإرهاب



مخططات ذات صلة بمكافحة الظاهرة الإرهابية

المخططات الأمنية	مخططات إضافية
• المخططات الاستعلامية • المخططات العملياتية	خاصة بالسياحة والنقل وتأمين الشخصيات وتأمين الانتخابات والصحة....

حوصلة في وثيقة عملية متكاملة وشاملة تهدف إلى تحقيق الهدف

المنظومة الأمنية لمكافحة الإرهاب

تشخيص لظاهرة الإرهاب على المستوى الإقليمي والمحلي
تغذية

الملفات المتفرقة

- التعليمات القيادية
- التنسيق مع الوزارات
- التعاون الدولي
- المخططات والدراسات
- الحاجيات المادية والبشرية
- نتائج التفقدات
- العناصر الأمنية
- النشريات الصادرة
- ....

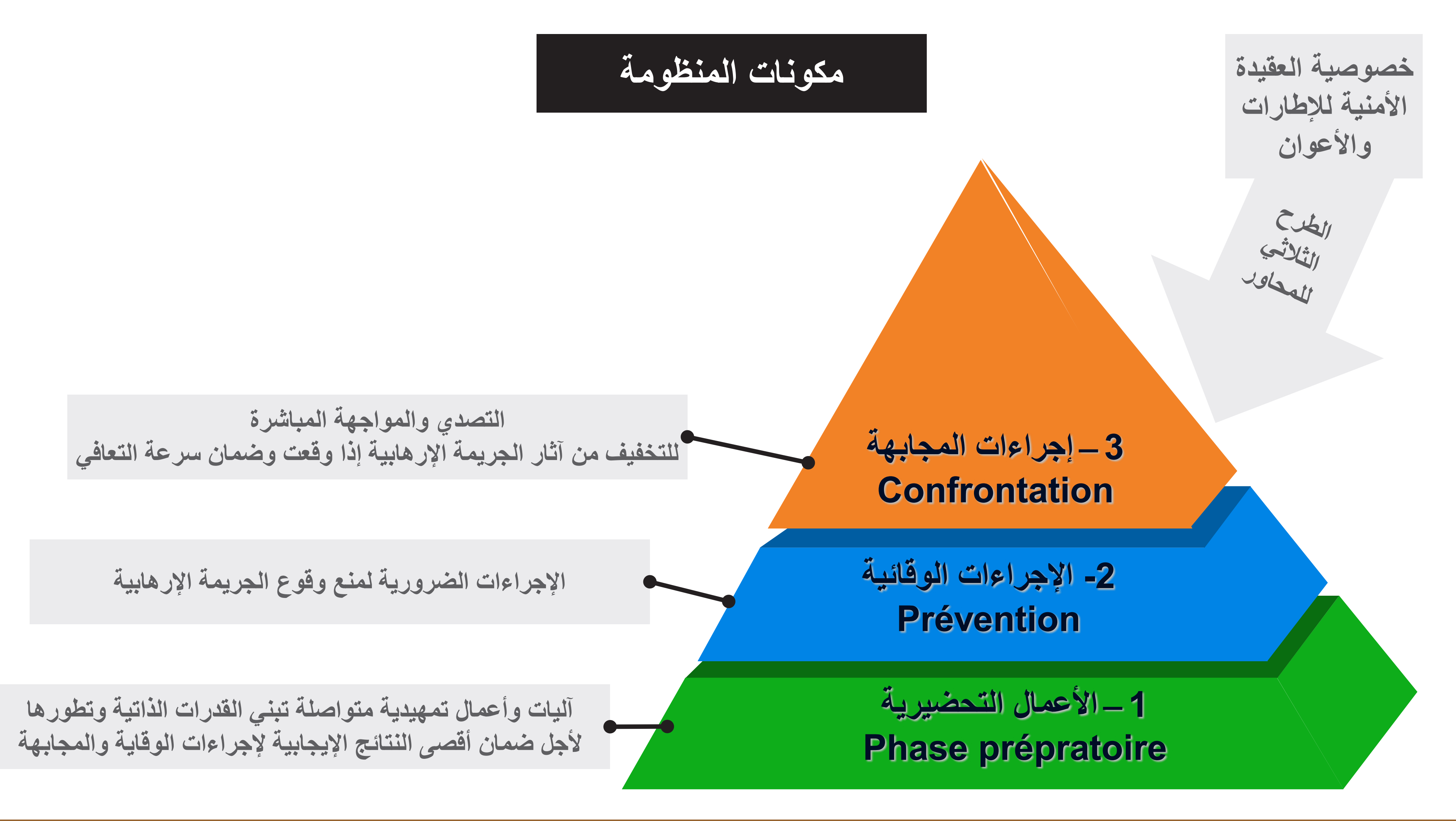
تغذية

- الاعتماد على إجراءات عملية قابلة للتنفيذ
- التكامل في المحتوى وفي الأدوار بين مختلف المضامين بحيث لا يتناقض مضمون مع آخر
- القابلية للتقييم والمراجعة الدورية
- التغطية الشاملة لكل التراب الوطني ولمختلف الأطراف المعنية بالظاهرة

IV منظومة أمنية ناجعة متكاملة وقانونية

1 تقديم المنظومة الأمنية لمكافحة الإرهاب – المحاور الثلاثة للمنظومة

- يمكن أن نكثف ونجمع حاصل الأداء المطلوب في هذا الملف في **مكونات ثلاثة متكاملة** مع بعضها تحتاج دوام التعميق في ذاتها وفي تكاملها واجتماعها

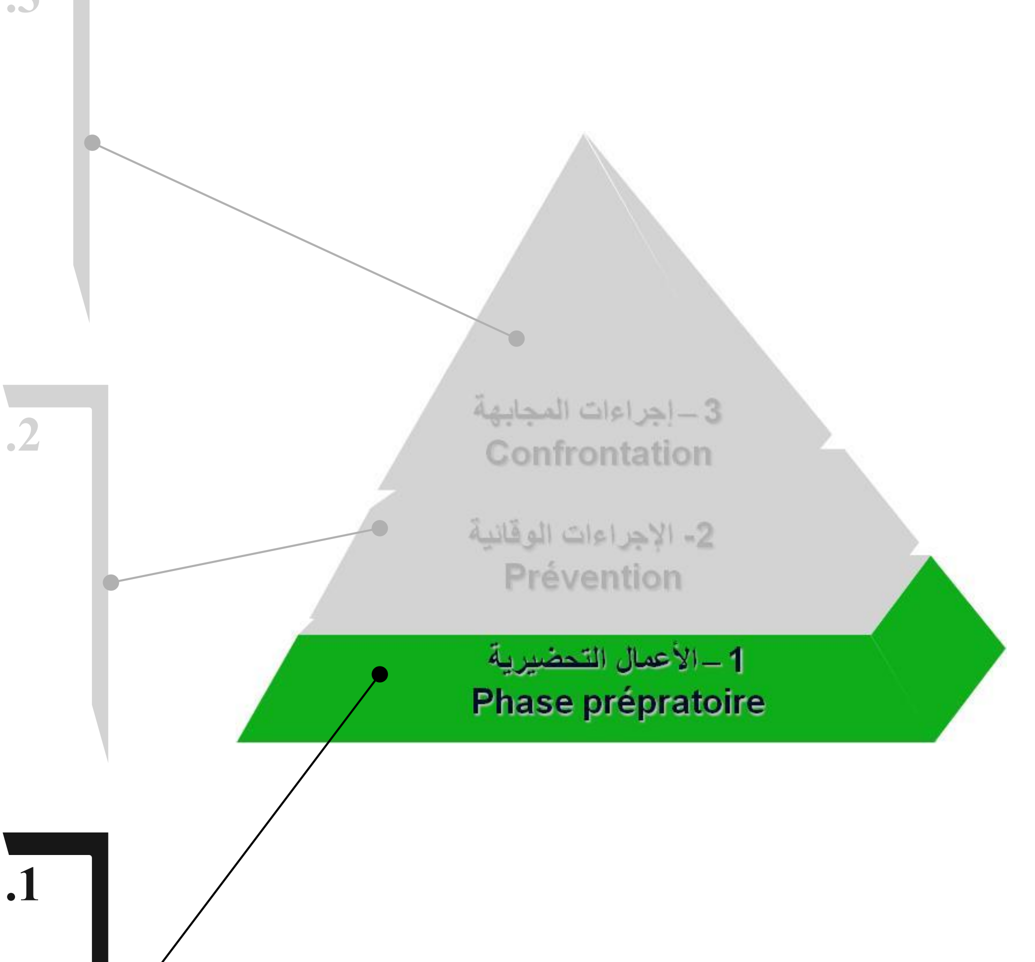


3. إجراءات المجابهة

1. الجاهزية المدعومة بالاحتياط
2. الجمع بين تعدد المتدخلين ووحدة القرار والمتابعة
3. السلامة القانونية لإجراءات المجابهة
4. الهيمنة على الحدود بعد مركزي في المجابهة
5. حماية المجابهة

2. الإجراءات الوقائية

1. تحيين وتعميق المخططات الاستعلامية
2. المخططات العملياتية والعمليات البيضاء
3. الضغط الأمني الميداني المسترسل
4. تحصين مؤسسات الدولة من الاختراقات
5. بناء وترتيب الجهد التواصلي على اعتباره مكونا وقائيا مركزيا



1. الأعمال التحضيرية

1. الاهتمام **بالرصيد البشري** صلب المؤسسة الأمنية
2. تطوير **البنية التحتية** للمؤسسة الأمنية و**الإسراع في إصلاحها**
3. **المتابعة الدائمة** للأوضاع والتحيين المستمر للمعطيات
4. توفير **شروط الفاعلية الميدانية**
5. العناية **بالتنسيق الأفقي**



منظومة أمنية ناجعة متكاملة وقانونية

الأعمال التحضيرية – الاهتمام بالرصيد البشري صلب المؤسسة الأمنية



- توجد **علاقة عضوية بين المنظومة من جهة والرصيد البشري المخصّص لها من جهة أخرى**، بحيث يمر تطوير هذه المنظومة بالضرورة عبر تطوير العنصر البشري

- الاهتمام بالرصيد البشري صلب المؤسسة الأمنية يمكن أن يتخذ مسالك أربعة:

  - **توفير التعداد المطلوب**، خاصة بالنسبة لنشاط **الوحدات المختصة** في المجالات الثلاثة، الاستعلامي والفني والعملياتي، مع ضابط **أن تكون الطلبات واقعية** تراعي واقع الإمكانات

  - **حسن انتقاء الأعوان**، بحيث تراعى جملة من الخصال الذاتية والمهنية في الفرد، والتي أهمها الانضباط والقدرة والكفاءة والسيرة الحسنة

  - **الرفع من المؤهلات الفردية** (التكوين، الرسكلة، الاستفادة من مراكز البحوث في مجال الإرهاب)، حيث أن قابلية الظاهرة للتطور يحتّم تنمية القدرات المهنية للأفراد بما يواكب الاحتياجات الميدانية المتطورة لدى مختلف الاختصاصات المعنية (الشرطة، الحرس، الجيش، الحماية المدنية، السجون)

  - الاعتماد على **سياسة التحفيز** بتنويع الحوافز المعنوية والمادية وإعادة النظر في قيمتها بما يتناسب مع حجم المخاطر الإرهابية (الإصابات، الاستشهادات، التهديدات للعائلات...)



- **الإسراع في نسق إصلاح المؤسسة الأمنية** في إطار منظومة تعتمد على **وضوح الرؤية (التخطيط الاستراتيجي) والقيادة والإدارة**
- **توفير الوسائل المادية المناسبة** من أدوات فنية ووسائل تنقل وتجهيزات فردية، مع ضرورة ترشيد الطلبات وتوحيدها وإيلاء الأولوية للوحدات الحدودية ووحدات الاختصاص
- **توحيد الهيكلية وتطويرها**
- تحقيق **التوازن بين وحدات الاختصاص**
- إعطاء **الأولوية للهياكل المختصة**
- **تطوير طرق العمل**

- التعامل الجدّي مع **الإفادات** الواردة
- حسن استغلال **التعليمات القيادية** ومتابعة تنفيذها
- وضع برنامج عمل مسبق **للتفقدات الميدانيّة** (السرية والعلنية) يشمل المكونات الأساسية للمنظومة (الأفراد / الوسائل / الملفات)
- إعداد برنامج خاص **للزيارات الميدانيّة**
- ضبط رزنامة **الجلسات التقييميّة للمنظومة** على المستوى المحلي والجهوي والمركزي
- اعتماد أسلوب **المحاسبة الجادة والمستمرة** بالنسبة لتنفيذ مكونات المنظومة
- تطوير **أساليب البحث والتحري ووسائل الإثبات**

- التسريع في **تبادل المعلومة** (التنسيق الأفقي إضافة إلى العمودي، مأسسة عدد من اللجان ذات الطابع الاستعلامي)
- تطوير **استغلال المعلومة** (تعميمها بشكل جيّد وحفظها بطريقة علميّة)
- ضبط الاحتياجات الماديّة والبشريّة بصفة واقعيّة
- بعث **هياكل جديـــدة** (لجان قارة تساعد على متابعة تطورات الظاهرة بمختلف أبعادها وعلى تحليل المعطيات الاستعلامية وعلى متابعة تنفيذ العمليات الميدانية)



- **المتابعة الدائمة للأوضاع** (الوضع الدولي، الوضع الإقليمي، الوضع الداخلي)
- إمكانية **الانفتاح على المحيط الأكاديمي** والاستعانة بالكفاءات الجامعية في جوانب كثيرة من بينها التحليل النفسي والاجتماعي للظاهرة، المعلوماتية في رصد الاتصالات، التحاليل الإجرائية والتشريعية...
- **التحيين المستمر للمعطيات المتوفـرة** سواء ما تعلق منها بالقوائم الاسمية أو النقاط السوداء أو الشخصيات المهددة أو الأماكن المستهدفة
- **تحيين قواعد البيانات** المختلفة والانفتاح على قواعد البيانات الجهوية والدولية



- **تحسين مكونات الانتشار الأمني** من حيث:
  - الشكل
  - التمركز
  - الوسائل
  - التأطير
  - المتابعة
- **الاعتناء بالحملات الأمنية** والذي يقتضي:
  - نسقا زمنيا مسترسلا
  - نطاقا ترابيا واسعا
  - أهدافا متنوعة
  - تأطيرا قياديا رفيعا



- **عديد الأسلاك** المعنية مباشرة بتنفيذ المنظومة: **الأمن الوطني، الجيش الوطني، الحرس الوطني، الحماية المدنية، الديوانة، القضاء**

- الحاجة إلى **الانسجام التام** بين مختلف الهياكل العاملة **داخل السلك الواحد**

- التنسيق داخل السلك الواحد يقتضي:

  - **التبادل الفوري للمعطيات** المفيدة

  - **التنسيق أفقيا** ثم **الإعلام عموديا**

  - **التعميم للمعطيات** المتوفرة

  - إعطاء الأفضلية **للتعامل المباشر** على التعامل بالمراسلات



- **التكامل في تنفيذ المنظومة** ومختلف آلياتها وإجراءاتها يفترض **التزامن في التنفيذ بين كل الأسلاك المعنية** بالوقاية والتصدي كل حسب اختصاصه ومشمولاته
- **الاختلال** في تنفيذ المنظومة بين مختلف الأسلاك قد يوفر "نوافذ" و**فرص للخلايا النائمة** للجماعات الإرهابية في تحركاتها وأنشطتها



التنسيق داخل السلك الواحد | التنسيق بين الأسلاك | **التنسيق بين الوزارات** | التنسيق بين الدول | تفعيل دور المجتمع المدني

التنسيق بين الوزارات

الفضاء الديني
تأهيل المساجد بعد تحييدها

الفضاء الجمعياتي
تعميق المرسوم 88 وتعزيز جهد متابعة الجمعيات

الفضاء الافتراضي
التفعيل السريع للوكالة الفنية للاتصالات

البعد الاجتماعي
تطوير العمل الاجتماعي في المناطق المهمشة

مصادر التمويل
مكافحة تمويل الإرهاب

المنظومة القانونية
وضع قانون لمكافحة الإرهاب يوازن بين النجاعة واحترام حقوق الإنسان

الوزارة المكلفة بالشؤون الدينية

التنسيق داخل السلك الواحد | التنسيق بين الأسلاك | **التنسيق بين الوزارات** | التنسيق بين الدول | تفعيل دور المجتمع المدني

تأهيل المساجد بعد تحييدها

ضعف تكوين نسبة هامة الإطارات المسجدية (أئمة الجمعة والصلوات الخمس)

الثورة

الانفلات والفوضى والعنف

أخلال في سير المساجد

انتشار الخطاب الديني المتطرف

تغذية للإرهاب

1. عانت المساجد قبل قيام الثورة من **ضعف المستوى التكويني للإطارات المسجدية**

2. مع حدوث الثورة، ساهم هذا الضعف في **انتشار الانفلات والفوضى** في المساجد (أكثر من خمس المساجد كانت خارج السيطرة في بداية 2012)

3. ضعف مستوى الإطارات وانفلات المساجد ساعدا على **انتشار الخطاب الديني المتطرف** الذي يغذي الاحتجاج والفوضى ويفسح المجال **لدعوات العنف والكراهية ومصادمة الدولة والإرهاب**



التنسيق داخل السلك الواحد | التنسيق بين الأسلاك | **التنسيق بين الوزارات** | التنسيق بين الدول | تفعيل دور المجتمع المدني

تأهيل المساجد بعد تحييدها

- **التسريع** في تسوية ملفات المعالم الدينية التي تنشط خارج القانون
- **الحيلولة دون الاستيلاء** على المعالم الدينية
- **تعيين مشرفين على المساجد** حسب معايير موضوعية
- مواصلة توجيه **وتأطير الخطاب المسجدي** ضمانا لاعتداله
- **مراقبة الإطارات المسجدية** عبر الوعاظ **والحزم في التعامل مع التوظيفات الحزبية** للمساجد
- **تكوين الإطارات المسجدية ورسكلتهم** وتطوير الخطاب الديني
- **تصحيح عدد من المفاهيم** التي تستغلها التيارات التكفيرية الجهادية (الجهاد، الطاغوت...)



الكتابة العامة للحكومة

تعميق المرسوم 88 وتعزيز جهد متابعة الجمعيات

- لقد كانت الجمعيات في تونس، شأنها شأن بقية مكونات المجتمع المدني كالنقابات وغيرها محاصرة أو موظفة من طرف السلطة وهذا ما يفسر إدراج إعادة النظر في الإطار القانوني للجمعيات ضمن أولويات الإصلاحات السياسية التي انطلقت إثر الثورة، وهذا ما يفسر كذلك الاتجاه نحو تغيير جذري لهذا الإطار بإصدار المرسوم الجديد (**مرسوم عدد 88** بتاريخ 24 سبتمبر 2011)، الذي قطع نهائيا مع السياسة السابقة حيال الجمعيات، ولم يقع الاكتفاء بتنقيح القانون الذي كان قائما أي قانون 7 نوفمبر 1959

- وقامت الفلسفة العامة للمرسوم الجديد على **مبدأين** اثنين: أولهما ضمان **حرية تأسيس الجمعيات** والانخراط بها والنشاط داخلها، وثانيهما **النأي بالجمعيات** وبالمجتمع المدني بشكل أعم **عن السلطة السياسية** بمعناها العام

- وقد تطور النسيج الجمعياتي وتوسع إذ بلغ عدد الجمعيات المتأسسة منذ جانفي 2011 ، 7736 جمعية إلى حدود موفى أوت 2014

- غير أن مناخ الحريات وتراجع قبضة الدولة عن المجتمع قد يستثمر في غير صالح المشروع الوطني الديمقراطي وبناء تونس الجديدة من طرف عديد القوى، و**قد يوظف النسيج الجمعياتي في غير ما هو مرصود له** من تعزيز الأواصر داخل المجتمع والنهوض بمهام لا يستطيع أو لا ينبغي للسياسي أن يقوم عليها درءا للتداخل والتوظيف في غير مهام وأغراض العمل الجمعوي، من ذلك **تمويل أنشطة التنظيمات الإرهابية**



تعميق المرسوم 88 وتعزيز جهد متابعة الجمعيات

- ولعل التجربة اليوم كشفت عن أخلال تتعلق بإدارة هذا الفضاء ومرجعيته القانونية، من ذلك مثلا أن المرسوم لم يوضح بصفة دقيقة وشاملة تحجير **العلاقات والعمليات المالية التي تقوم بها بعض الجمعيات مع الأحزاب والجهات السياسية** المتواجدة على الساحة الوطنية أو في الخارج لأن النص الحالي يشير إلى تحجير عمليات دعم الأحزاب والمترشحين التابعين لتلك الأحزاب بمناسبة الانتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية بينما المساعدات الحقيقية والهامة تقدم خارج هذه المناسبات
- كما أن القانون يظل غير دقيق بشأن **العمليات المالية التي تقوم بها بعض الجمعيات مع جهات غير حكومية من الخارج**، إذ أقر المرسوم حرية التعامل مع كافة الدول باستثناء الدول التي ليست لها علاقات ديبلوماسية مع الجمهورية التونسية وكذلك المنظمات التابعة لتلك الدول، كما أقر المرسوم مبدأ **مسك حسابات الجمعية حسب نظام القيد المزدوج** في حين أن جل الجمعيات لا تتقن هذا النظام المعمول به من قبل المؤسسات والشركات الكبرى التي لها صبغة تجارية بحتة. كما أن المعيار المحاسبي الخاص بالجمعيات لم يصدر بعد من قبل مصالح وزارة المالية، في حين أن المرسوم قد حدد أجل سبتمبر 2012 لتطبيق الأحكام الواردة في النص المذكور
- كما أن التجربة اليوم تكشف **قلة جاهزية مؤسسات الدولة لمتابعة هذه الجمعيات** سواء إعانة لها أو تأهيلا، أو متابعة ومراقبة لمدى التزام أدائها بالمبادئ والتوجهات المعلنة والتي على أساسها نالت الصفة القانونية
- نحتاج بعد هذه الخبرة الحاصلة بعد أكثر من ثلاث سنوات على إصدار المرسوم المنظم للجمعيات إلى **تدقيق المنظومة القانونية** بما يعين على تمحض تلك الوحدات إلى دورها دون انحراف أو توظيف وإلى تعزيز جهد المتابعة والمراقبة

الوزارة المكلفة بالاتصالات

التفعيل السريع للوكالة الفنية للاتصالات

- **الإشكالية مطروحة على عديد البلدان**، حيث أن تنامي وسائل الاتصال والاستعمال المطرد لشبكة الإنترنت ترافقه مجموعة من المخاطر من شأنها أن تهدد الأمن القومي لهذه البلدان

- مراقبة الفضاء الافتراضي أولوية في السياسات الأمنية في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين وتركيا والهند، وترصد لها إمكانيات مادية كبيرة

- المطلوب تحقيق **معادلة بين النجاعة وحفظ حقوق الإنسان**

- المطلوب تحقيق **معادلة بين حفظ حقوق جميع الأطراف المعنية**

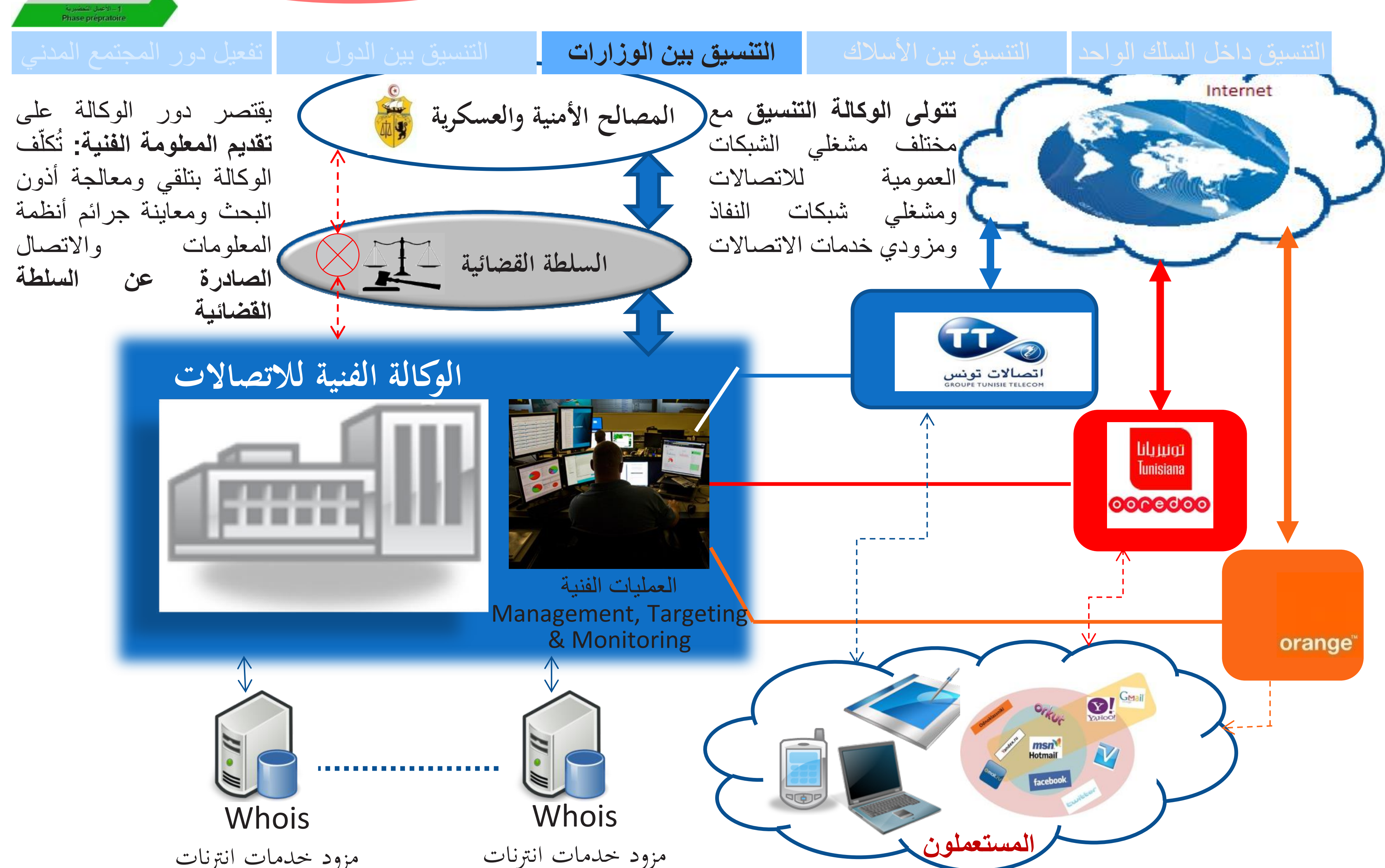
- المطلوب تحقيق **معادلة بين الشفافية التي تحول دون التجاوزات والسرية التي تقتضيها خصوصية المجال**

- مراعاة **الصفة الاستعجالية** للحل المطلوب

التفعيل السريع للوكالة الفنية للاتصالات

الحل المتمثل في إحداث الوكالة الفنية للإتصالات

- الصفة الاستعجالية للحل المعتمد اقتضت تجنب اللجوء إلى التقنين عبر المجلس الوطني التأسيسي
- الأمر عدد 4506 لسنة 2013 والمؤرخ في 6 نوفمبر 2013 يتعلق بإحداث الوكالة الفنية للاتصالات وبضبط تنظيمها الإداري والمالي وطرق تسييرها
- تتولى الوكالة الفنية للاتصالات تأمين **الدعم الفني للأبحاث العدلية** في جرائم أنظمة المعلومات والاتصال
- تُكلّف الوكالة بتلقي ومعالجة أذون البحث ومعاينة جرائم أنظمة المعلومات والاتصال **الصادرة عن السلطة القضائية** (الإذن والتسخير القضائي)، **وتتولى التنسيق** في ذلك مع مختلف مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات ومشغلي شبكات النفاذ ومزودي خدمات الاتصالات
- اقتصار دور الوكالة على تقديم المعلومة الفنية (التعريف بالمستعمل)



تتولى الوكالة التنسيق مع مختلف مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات ومشغلي شبكات النفاذ ومزودي خدمات الاتصالات

يقتصر دور الوكالة على **تقديم المعلومة الفنية:** تُكلّف الوكالة بتلقي ومعالجة أذون البحث ومعاينة جرائم أنظمة المعلومات والاتصال **الصادرة عن السلطة القضائية**

الوزارة المكلفة بالعدل
مجلس النواب

3 - الإجراءات المجابهة Confrontation
2- الإجراءات الوقائية Prévention
1 - الأعمال التحضيرية Phase préparatoire

التنسيق داخل السلك الواحد | التنسيق بين الأسلاك | **التنسيق بين الوزارات** | التنسيق بين الدول | تفعيل دور المجتمع المدني

وضع قانون لمكافحة الإرهاب يوازن بين النجاعة واحترام حقوق الإنسان

نقائص عديدة في التشريع التونسي في مجال مكافحة الإرهاب

- **القانون الجزائي العادي لا يتلاءم** ولا يسمح بمكافحة الإرهاب بشكل ناجع
- **لا توجد دوائر قضائية مقننة مختصة** بالنظر في قضايا الإرهاب
- النص التشريعي **المعتمد حاليا** يتمثل في **القانون عدد 75 لسنة 2003** المتعلق بدعم المجهود الدولي لمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال، والذي وقع تنقيحه بالقانون عدد 65 لسنة 2009
- هذا النص في مجال مكافحة الإرهاب **اعترته نقائص كثيرة**
- رافق تطبيقَ القانون **عديدُ الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان** واستعمل القانون **كذريعة لتصفية حسابات سياسية** ومحاكمة الآراء ونوايا

الوزارة المكلفة بالعدل
مجلس النواب



التنسيق داخل السلك الواحد	التنسيق بين الأسلاك	**التنسيق بين الوزارات**	التنسيق بين الدول	تفعيل دور المجتمع المدني

وضع قانون لمكافحة الإرهاب يوازن بين النجاعة واحترام حقوق الإنسان

مقترحات تطوير التشريع التونسي في مجال مكافحة الجرائم الإرهابية

- إعادة النظر في القانون طبقا **للمعايير الدولية في إطار إيفاء تونس بالتزاماتها الدولية** والممارسات الفضلى المعتمدة في مجال مكافحة الإرهاب وبشكل **يكفل احترام حقوق الإنسان**
- السعي للتوفيق بين **معادلة تحقيق الأمن ومجابهة خطر الإرهاب من جهة واحترام مبادئ حقوق الإنسان وحقوق الدفاع من جهة أخرى**
- استلهام أحكام جديدة من أحدث توجهات القانون المقارن في إطار **مواكبة المستجدات في مجال مكافحة الجريمة الإرهابية المنظمة**
- تخليص القانون من الضبابية و**اقتراح أحكام إجرائية مضبوطة وتعريفات دقيقة** للجرائم الإرهابية
- **تعريف الجرائم الإرهابية باعتماد منهجين**:
  - الأول يعطي **تعريفا خاصا** قطاعيا على ضوء الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية والإقليمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب التي تمثل **الإطار القانوني العالمي المشترك** (علما أن تونس صادقت على 14 اتفاقية بروتوكول دولية، إلى جانب الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب ومعاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي)
  - المنهج الثاني يعطي **تعريفا للجريمة الإرهابية من حيث ركنيها المادي والمعنوي** والذين وقع تدقيقهما صورة ومقصدا تجنبا للغموض الذي كان يميز قانون 2003



الوزارة المكلفة بالعدل
مجلس النواب

وضع قانون لمكافحة الإرهاب يوازن بين النجاعة واحترام حقوق الإنسان

- تعريف **المقصود بمصطلح تنظيم إرهابي**
- تعريف **المقصود ببعض المصطلحات** مثل "الجريمة عبر وطنية" و"طائرة في حالة طيران" و"طائرة في الخدمة" و"الأشخاص المتمتعون بحماية دولية" و"المنصات الثابتة القائمة في الجرف القاري" و"المواد المشعة" و"الأسلحة البيولوجية" الخ
- **مراجعة الأحكام المتعلقة بالتوبة** بشكل يحقق الموازنة بين مصلحة المتهمين وحقوق الضحايا والنظام والأمن العامين ولا ينبغي أن يتحول إلى عدم مؤاخذة جزائية وتبييض للإرهابيين
- **مراجعة أحكام زجر تمويل الإرهاب** بما يسمح بمزيد **إحكام السيطرة على مسالك التمويل** وهو ما يقتضي بالتوازي مراجعة المرسوم المنظم للجمعيات
- **مراجعة قواعد الاختصاص الدولي الترابي للقضاء التونسي في إطار مواءمته للمعايير الدولية** (من ذلك موضوع الطائرات، السفن، إذا ارتكبت الجريمة خارج تراب الجمهورية من قبل مواطن تونسي، إذا ارتكبت خارج تراب الجمهورية ضد طرف تونسي، إذا ارتكبت خارج تراب الجمهورية ضد مصالح تونسية...)
- تعميق النظر في مسألة **آجال الاحتفاظ والإيقاف التحفظي وحضور المحامي في فترة الاحتفاظ** في مثل هذه القضايا (علما أن مشروع تنقيح مجلة الإجراءات الجزائية المودع لدى المجلس الوطني التأسيسي خفض في آجال الاحتفاظ وقرر حضور المحامي منذ بداية الاحتفاظ)



وضع قانون لمكافحة الإرهاب يوازن بين النجاعة واحترام حقوق الإنسان

- **مراجعة بعض الأحكام مجلة حماية الطفل** لجعلها متوائمة مع خصوصيات الجريمة الإرهابية التي يتورط فيها الطفل
- ضبط **الإطار القانوني والترتيبي المنظم لعمل الوحدات الأمنية المختصة بمكافحة الإرهاب** وإسنادها صفة الضابطة العدلية لإضفاء الصحة على أعمالها
- اقتراح إقرار **تقنيات مستحدثة للبحث والتحري** (إمكانية اللجوء إلى اعتراض اتصالات الأشخاص، الاختراق بواسطة عون أمن متخفي أو مخبر، التقاط وتثبيت ونقل وتسجل كلام وصورة شخص بصفة سرية...) تأخذ بعين الاعتبار خطورة الجريمة الإرهابية ولتعقدها وصعوبة إثباتها
- اقتراح **تكوين نواة من القضاة المتخصصين** في مجال مكافحة الإرهاب **ومركزة حمايتهم**
- **تكريس حق ضحايا الجرائم الإرهابية** في الحصول على **الإعانة العدلية المباشرة** لإجراءات القضائية المدنية أو الجزائية المعلقة بهم ومساعدتهم على **تسوية وضعيتهم** والحصول على التعويضات المناسبة عن الأضرار اللاحقة وتوفير **المساعدة الطبية والمساعدة الاجتماعية** الضرورية للضحايا لتيسير إعادة إدماجهم في الحياة الاجتماعية

الوزارة المكلفة بالعدل
مجلس النواب

وضع قانون لمكافحة الإرهاب يوازن بين النجاعة واحترام حقوق الإنسان

مؤسسات :
- القطب القضائي
- اللجنة التونسية لمكافحة الإرهاب

قانون
مكافحة الإرهاب

تشديد عقوبات جرائم الإرهاب والتحريض عليها

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

إجراءات استثنائية في طرق التحري مع إخضاعها لرقابة القضاء

حق النظر في الجرائم الإرهابية المرتكبة خارج تراب الجمهورية

حماية المكلفين بمكافحة الإرهاب

مساعدة ضحايا الإرهاب

توفير الضمانات المتعلقة باحترام حقوق الإنسان أثناء مكافحة الإرهاب بما يسمح بالاندراج في المنظومة الدولية لمقاومة الارهاب

الوزارة المكلفة بالعدل
مجلس النواب

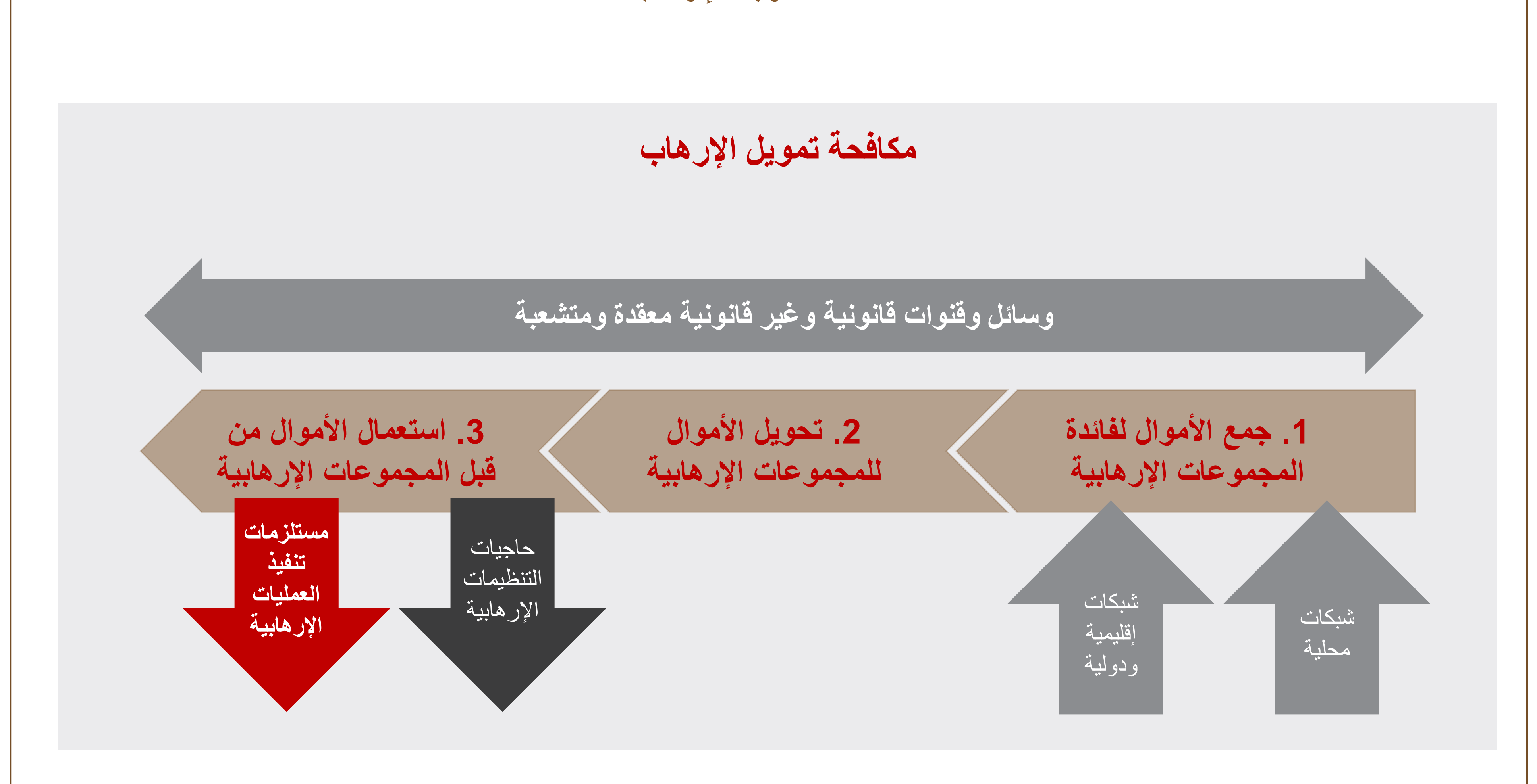


وضع قانون لمكافحة الإرهاب يوازن بين النجاعة واحترام حقوق الإنسان

التوصيات والإجراءات المقترحة:

- تحقيق **التوازن بين مكافحة الجريمة الإرهابية وحماية حقوق الإنسان وكافة الأطراف المتدخلة** من شهود وقضاة وأمنيين وعسكريين وضحايا ومتضررين ودفاع
- **تدقيق بعض التعريفات** والمضامين القانونية
- **توفير الضمانات القانونية** للمظنون فيهم ولأعوان الأمن بما يسمح **بالتصدي للتعسف والتجاوزات**
- **التعرض للجانب الوقائي** من الجريمة الإرهابية بالاستناد إلى المعالجة التربوية والثقافية والاجتماعية
- إحداث **مكتب تحقيق مجلسي** (مركب من ثلاثة قضاة تحقيق مثلا) على غرار ما وقع في مجلة الإجراءات الجزائية الفرنسية
- **دعم تركيبة اللجنة التونسية لمكافحة الإرهاب** تحقيقا لمزيد من النجاعة

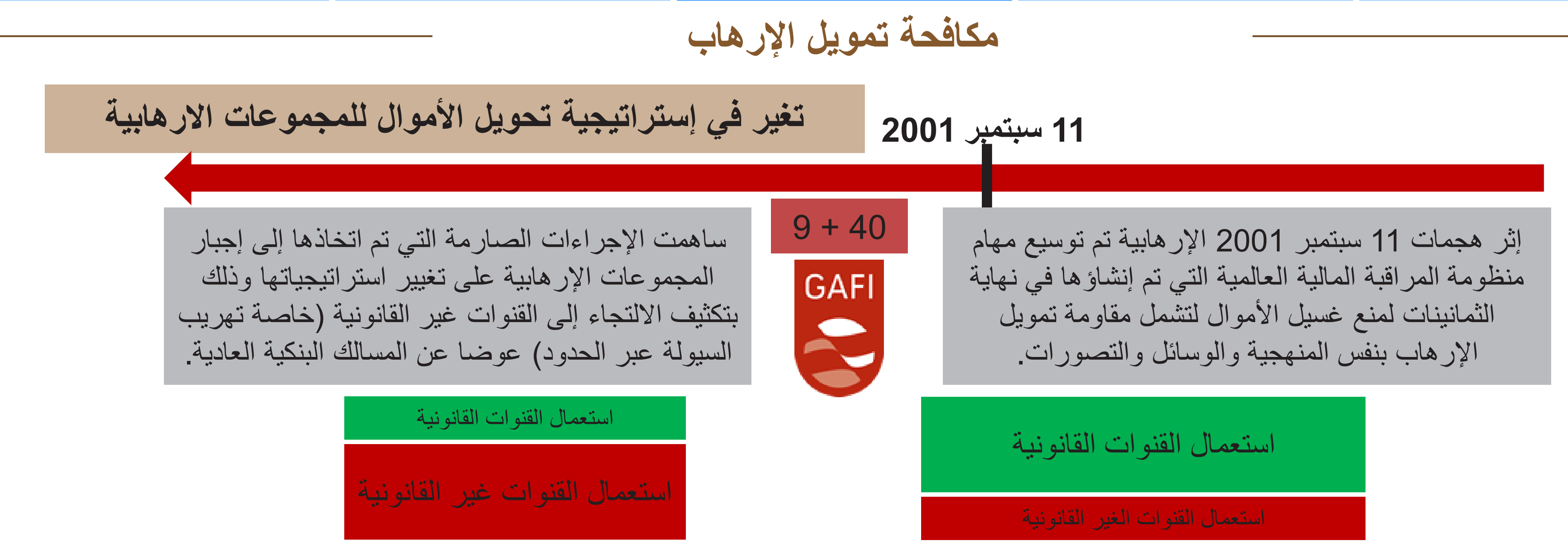
مكافحة تمويل الإرهاب

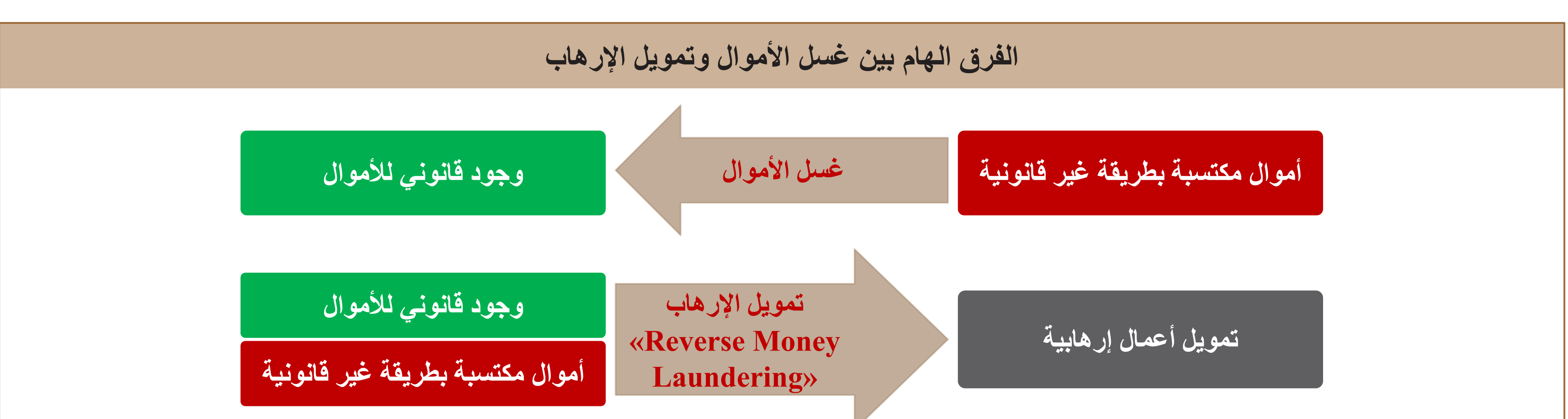


الوزارة المكلفة بالمالية
البنك المركزي

التنسيق داخل السلك الواحد | التنسيق بين الأسلاك | **التنسيق بين الوزارات** | التنسيق بين الدول | تفعيل دور المجتمع المدني

مكافحة تمويل الإرهاب





مكافحة تمويل الإرهاب

جمع الأموال بغرض تمويل الإرهاب

أموال مكتسبة بشكل قانوني
- تبرعات
- أموال شخصية
- أنشطة قانونية

أموال مكتسبة بطريقة غير قانونية (رشوة، تجارة مخدرات، تجارة أسلحة، سرقات، تحويل أموال، سطو، ...)

شبكات محلية

شبكات دولية وإقليمية

استعمال الأموال في أغراض إرهابية

- يتم استعمال الأموال إما في تنفيذ العمليات الارهابية أو لحاجيات التنظيمات الارهابية (التفرغ - الانتدابات - شراء المعدات - الدعاية - اللوجستيك - حاجيات عائلات الإرهابيين - .تمويل الخلايا النائمة لمدة سنوات - ...).
- المبالغ اللازمة لتنفيذ العمليات الإرهابية أقل بكثير من المبالغ اللازمة لحاجيات بناء وبقاء التنظيمات الإرهابية.

الوزارة المكلفة بالمالية
البنك المركزي

3 - الإجراءات المجابهة Confrontation
2- الإجراءات الوقائية Prévention
1 - الأعمال التحضيرية Phase preparatoire

التنسيق داخل السلك الواحد | التنسيق بين الأسلاك | **التنسيق بين الوزارات** | التنسيق بين الدول | تفعيل دور المجتمع المدني

مكافحة تمويل الإرهاب



الاندراج ضمن المنظومة الدولية والإقليمية لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- **مطابقة القوانين الوطنية للمعايير الدولية** في مجال مقاومة الإرهاب والجريمة المنظمة وغسل الأموال وتمويل الإرهاب
- **التزام بتطبيق القوانين الدولية** في المجال
- **مقاربة إقليمية** من أجل مقاومة الجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب وتبادل المعلومات
- مقاومة تمويل الإرهاب في إطار احترام الحياة الفردية والحريات العامة

بناء منظومة وطنية لمقاومة تمويل الإرهاب تتلاءم مع خصوصيات الحالة الإرهابية التونسية

- **التركيز على الجانب الاستعلاماتي** : فهم وكشف الوسائل المستعملة من قبل الإرهابيين والمجموعات الإرهابية لجمع وتحويل واستعمال الأموال في أنشطتها الإجرامية، ويتم التركيز على :
  - ✓ **متابعة الأنشطة الاجتماعية** داخل الأوساط والجمعيات القريبة من الأوساط الإرهابية
  - ✓ و**اختراق القطاع الموازي** ومسالك التهريب
- **الحد من استعمال السيولة** في المعاملات الاقتصادية وإضفاء المزيد من الشفافية على المعاملات المالية
- تكثيف **مراقبة مرور السيولة النقدية عبر الحدود**
- **تشديد العقوبات** على جرائم تهريب السلاح والمخدرات
- إحداث **هياكل مختصة** في المجال تعمل في إطار منظومة أمنية ومالية مندمجة
- **التواصل الشعبي** حول تمويل الإرهاب



نواحي أخرى للتنسيق

الأمني / العسكري

- **التنسيق الدوري بين وحدات الأمن والجيش** على مستوى الإجراءات الميدانية للوقاية والمجابهة
- **توحيد القيادة الميدانية**
- تشريك **أعوان الغابات والحراس** في جهد **الإبلاغ عن كل التحركات المشبوهة داخل الفضاءات الغابية**



نواحي أخرى للتنسيق

الفني المسند للأمني

- الحد من مخاطر استعمال **مادة الآمونيتر** وتعويضها بأسمدة آزوتية بديلة مع ضبط تنقلات الأسمدة
- التنسيق مع الجهات المتعهدة بالأبحاث قصد وضع فرق للرصد **وتتبع محتويات الصفحات الإرهابية**
- تفعيل القوانين المتعلقة **بالبيع العشوائي لشرائح الهاتف الجوال**
- التعاون **لتأمين المنشآت** التي يمكن أن تستهدفها العمليات الإرهابية
- التفكير في إحداث **خطة ملحق أمني بديوان وزارة السياحة** مكلف بالتنسيق وبمتابعة تفعيل المنظومة الأمنية اعتبارا لحساسية القطاع
- تأمين **الأدوية والأدوات الطبية** التي قد تسعى الجماعات الإرهابية إلى اختلاسها وتهريبها من المستشفيات
- التأمين **للمتاحف والمواقع الأثرية** الموزعة على كامل تراب الجمهورية

نواحي أخرى للتنسيق

القانوني القضائي

- إجراءات متعلقة بالهياكل:
  - تكوين **اللجنة التونسية لمكافحة الإرهاب**
  - هيكلة **القطب القضائي** وتمكينه من الإمكانيات اللازمة
  - إنشاء **وحدة سجنية مختصة** في إطار قانون الإرهاب

التربوي التكويني

- **التصدي لظاهرة استقطاب التلاميذ** في المدارس والمعاهد من طرف دعاة الفكر السلفي التكفيري

الاقتصادي الاجتماعي

- **فك الالتحام بين التهريب والإرهاب** (الحيلولة دون إدخال السلاح والمخدرات، تشديد العقوبات على جرائم تهريب السلاح والمخدرات)
- تطوير **العمل الاجتماعي في بعض المناطق المهمشة** والفقيرة قطعا للطريق أمام عمليات الاستقطاب القائم على استغلال الفقر

وزارة الخارجية
وزارة الداخلية
وزارة الدفاع

3- الإجراءات المجابهة Confrontation
2- الإجراءات الوقائية Prévention
1- الأعمال التحضيرية Phase préparatoire

التنسيق داخل السلك الواحد | التنسيق بين الأسلاك | التنسيق بين الوزارات | **التنسيق بين الدول** | تفعيل دور المجتمع المدني

إحداث لجنة مختصة لتنسيق التعاون الدولي

حاصل الإتفاقيات الدولية لتونس في مجال مكافحة الإرهاب

- صادقت تونس على 14 اتفاقية دولية وبروتوكول من جملة 19 صكا دوليا ضد الإرهاب
- الاتفاقيات الخمس التي لم تصادق عليها تونس لم تدخل بعد حيّز النفاذ
- أهم الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال مكافحة الإرهاب:
  - الإعلان المشترك التونسي الهندي للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع في المخدرات والجريمة المنظمة
  - الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب
  - اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته
  - الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل
  - معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي
  - الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب
  - اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية ومنظمة الأمم المتحدة بشأن الترتيبات المتعلقة بانعقاد المؤتمر الدولي حول الإرهاب بتونس
  - بروتوكول اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته
  - الاتفاقية الدولية لقمع الإرهاب النووي

وزارة الخارجية
وزارة الداخلية
وزارة الدفاع

إحداث لجنة مختصة لتنسيق التعاون الدولي

الإشكال

- صورة غير واضحة لحاصل التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب
- ضعف آليات التنسيق في تجميع المعطيات
- عدم قدرة على تقييم محتوى التعاون وعلى مراجعته على ضوء الحاجيات الوطنية

إحداث لجنة مختصة لتنسيق التعاون الدولي

التوصيات والإجراءات المقترحة

- إحداث **لجنة وطنية تشرف على تنسيق التعاون الدولي** في مجال مكافحة الإرهاب وتتولى:
  - **ضبط احتياجات وأولويات تونس** في التعاون في مجال مكافحة الإرهاب
  - تفادي التكرار والتقاطعات في مشاريع التعاون (Redondance)
  - **تصويب الدعم الدولي** إلى المجالات المستحقة
  - **التعريف خارجيا بالتدابير التي اتخذتها تونس** في مجال مكافحة الإرهاب لأجل استغلالها دبلوماسيا
- **تركيبة اللجنة**:
  - ممثلين عن وزارة الشؤون الخارجية
  - ممثلين عن وزارة الداخلية
  - ممثلين عن وزارة الدفاع الوطني
  - ممثلين عن وزارة العدل وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية
  - ممثلين عن وزارة الاقتصاد والمالية (الإدارة العامة للديوانة والإدارة العامة للتمويل)





التنسيق داخل السلك الواحد	التنسيق بين الأسلاك	التنسيق بين الوزارات	التنسيق بين الدول	**تفعيل دور المجتمع المدني**

- اعتبار **الإرهاب قضية وطنية** يقتضي **انخراطا وإسهاما من الجميع** في حماية بلادنا من الظاهرة الإرهابية اعتمادا على مفهومي **الأمن القومي** و**المصلحة العليا للبلاد** الذين يعلوان على كل الاعتبارات المادية والسياسية والمطلبية

- تنظيم **محطات حوارية مع الأحزاب ومكونات المجتمع المدني** (مؤتمر وطني لمكافحة الإرهاب، جلسات دورية لعرض ملامح المشهد الأمني وتقييم دور مختلف الأطراف...)

- **التنسيق مع المجتمع المدني** (جمعيات، منظمات، إعلام...) ليكون **طرفا فاعلا** في تنزيل المنظومة الأمنية بشكل ناجع خاصة في ما يخص:

  - تطوير **الخطاب السياسي** المتعلق بمعالجة الظاهرة الإرهابية

  - **التصدي للعمل التعبوي** للتنظيمات الإرهابية

  - مراعاة **معنويات مختلف الأسلاك** (الأمن الوطني، الجيش الوطني، الحرس الوطني، الحماية المدنية، الديوانة، القضاة)

3. إجراءات المجابهة

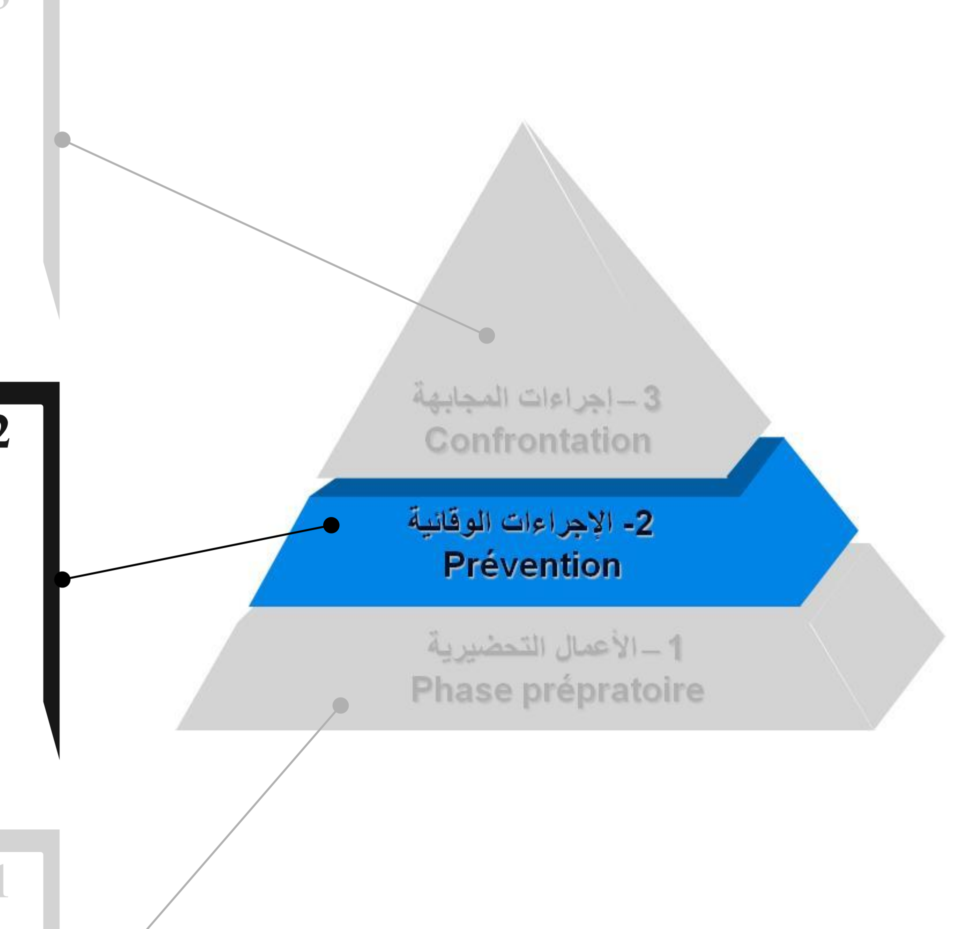
1. الجاهزية المدعومة بالاحتياط
2. الجمع بين تعدد المتدخلين ووحدة القرار والمتابعة
3. السلامة القانونية لإجراءات المجابهة
4. الهيمنة على الحدود بعد مركزي في المجابهة
5. حماية المجابهة

2. الإجراءات الوقائية

1. تحيين وتعميق **المخططات الاستعلامية**
2. **المخططات العملياتية والعمليات البيضاء**
3. **الضغط الأمني الميداني المسترسل**
4. تحصين مؤسسات الدولة من **الاختراقات**
5. **بناء وترتيب الجهد التواصلي** على اعتباره مكونا وقائيا مركزيا

1. الأعمال التحضيرية

1. الاهتمام **بالرصيد البشري** صلب المؤسسة الأمنية
2. تطوير **البنية التحتية** للمؤسسة الأمنية
3. **المتابعة الدائمة** للأوضاع والتحيين المستمر للمعطيات
4. توفير **شروط الفاعلية الميدانية**
5. العناية **بالتنسيق الأفقي**





تقديم المخططات الاستعلامية

- المخططات الاستعلامية عامة وخاصة:
  - **المخطط الاستعلامي العام** هو عبارة عن برنامج مسبق لتنظيم المجال الاستعلامي تمهيدا **لإجراءات الوقاية في كل المنظومة الأمنية**، ويشمل 15 برنامجا (متابعة الوضع الأمني العام وكذلك مشاغل الرأي العام والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والشأن الرياضي والثقافي والتربوي...) تساعد على **الإنذار المبكر بالتهديدات المحتملة**
  - **المخطط الاستعلامي الخاص بالتوقي من الإرهاب** وهو مكمّل للمخطط الاستعلامي العام ويتضمن عديد الأعمال الميدانية (تحليل المعطيات، التحريات والملاحقة، دراسة رزنامة الأحداث الإرهابية...) بما يساعد على **تحديد الأهداف العملياتية**



وحدة للرصد والمتابعة للعائدين من بؤر التوتر

- لقد تأصلت ظاهرة "المقاتلين الإرهابيين الأجانب" في المشهد الميداني إلى حد أنها كانت محل **القرار الدولي 2178 بتاريخ 24 سبتمبر 2014** الذي أعرب عن "القلق إزاء إنشاء الإرهابيين والكيانات الإرهابية لشبكات دولية تربط بين دول المنشأ والعبور والمقصد وينقل من خلالها ذهابا وإيابا المقاتلون الإرهابيون الأجانب والموارد اللازمة لدعمهم ..."
- وهو ما دعاه إلى التأكيد على الدول الأعضاء أن تعمل على "**منع تجنيد أو تنظيم أو نقل أو تجهيز الأفراد** الذين يسافرون إلى دولة غير التي يقيمون فيها أو يحملون جنسيتها بغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو المشاركة فيها، أو توفير تدريب على أعمال الإرهاب أو تلقي ذلك التدريب، وتمويل سفر هؤلاء الأفراد وأنشطتهم" وأكد على أن **تعمل جميع الدول الأعضاء على أن تنص قوانينها** ولوائحها الداخلية على تجريم الأفعال التالية:
  - سفر رعاياها ، أو محاولتهم السفر إلى دولة غير التي يقيمون فيها أو يحملون جنسيتها، انطلاقا من أراضيها إلى دولة أخرى، بغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو المشاركة فيها، أو توفير تدريب على أعمال الإرهاب أو تلقي ذلك التدريب ...
  - قيام رعاياها بتوفير الأموال لغرض تمويل السفر إلى دولة أخرى لأغراض أعلاه
  - قيام رعاياها، أو الاضطلاع في أراضيها، عمدا بتنظيم سفر أفراد إلى دولة للأغراض أعلاه...
- وفي كل الحالات فإنه ينبغي بناء وحدة تتصدى للظاهرة على مستويات ثلاثة: التصدي للتجنيد والاستقطاب، و**التصدي للتسفير إلى بؤر التوتر** و**التصدي لمسألة العودة من الناحية الرقابية والأمنية** (إرساء منظومة محيّنة لتتبع ومراقبة العناصر الإرهابية المنقولة ووضع خطط للتصدي لها) ومن الناحية القانونية (التنسيق المباشر مع النيابة العمومية لإيجاد تغطية قانونية في حال الإيقاف أو الإحالة على القضاء) ومن الناحية الإدماجية الاجتماعية

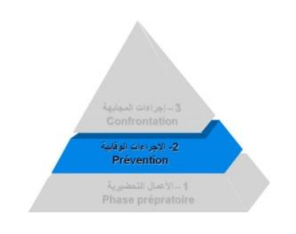




- تمثل **المخططات العملياتية** أرقى أشكال التنظيم المسبق للعمل الأمني الميداني
- غايتها **تحقيق أهداف مدروسة** اعتمادا على **إجراءات أمنية عملية وواقعية** قابلة للتنفيذ (تأخذ بعين الاعتبار التهديدات المحتملة والإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة)
- تُعنى المخططات العملياتية أساسا بالمجالات التالية: تأمين الحدود والمقرات والأفراد والشخصيات وتنظيم الانتشار الأمني وإدارة الأزمات...
- نجاح المخططات العملياتية يفترض **العناية بالعمليات البيضاء**، وهي عبارة عن **برنامج أمني قائم على المناورة الافتراضية**، قابل للتأقلم مع المستجدات الميدانية ومحاكاة نسق التهديدات بالداخل والخارج
- العناية بهذا الإجراء تقتضي احترام رزنامة التمارين والتنفيذ الجدي لمختلف مراحلها والتقييم الموضوعي للأداء الميداني لمختلف الوحدات المشاركة



- يمكن أن يأخذ الضغط الأمني الميداني المسترسل شكل **الملاحقة المستمرة** أو **التفتيش الوقائي**
- تتمثل **الملاحقة المستمرة** بالأساس في:
  - إيقاف **المفتش عنهم** في القضايا الإرهابية
  - القضاء على مظاهر **التهور والاعتداء على مؤسسات الدولة**
  - الإصغاء الجيد **للإفادات الواردة**
- يشمل **التفتيش الوقائي** المدعّم من وحدات الاختصاص النقاط السوداء أو النقاط التي تحوم حولها الشبهات على غرار الجبال والغابات والكهوف والبنايات المهجـورة والمحيط السياحي وبعض الفضاءات الترفيهية والضيعات الفلاحية وبعض الجوامع والمساجد والشقق المفروشة



IV

منظومة أمنية ناجعة متكاملة وقانونية

3

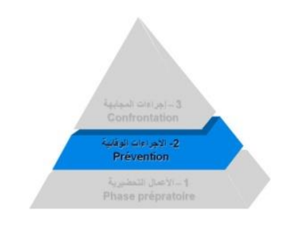
إجراءات الوقاية – تحصين مؤسسات الدولة من الاختراقات

- تحصن مؤسسات الدولة عادة من أقسام عديدة من الاختراقات أهمها: **اختراقات الإرهاب الالكتروني** و**اختراقات الخلايا النائمة** التابعة للتنظيمات الإرهابية

- يستوجب تحصين مؤسسات الدولة من **اختراقات الإرهاب الالكتروني** رصد المخاطر والمحاولات واقتراح الحلول الكفيلة بحماية **المنظومة المعلوماتية في بلادنا**

- يمر تحصين مؤسسات الدولة من **اختراقات الخلايا النائمة** عبر جملة من التدابير أهمها:

  - مراجعة الانتدابات **الوظيفة العمومية** (مع التركيز على سنوات 2011، 2012، 2013 والسداسي الأول من 2014)
  - مراجعة الانتدابات في صفوف **قوات الأمن الداخلي** في علاقة بمحاولات الاختراق الأمني (مع التركيز على سنتي 2011 و2012)
  - المحافظة على **الأزياء النظامية** والتجهيزات الفردية و**الوثائق الشخصية**
  - تأمين **المراسلات والاتصالات**
  - تحسيس الأعوان بالمخاطر وحسن تأطير الجدد من بينهم



مأسسة الجهد الإعلامي

- في زمن العولمة والثورة الرقمية والشبكات الاجتماعية، وفي **وقت يقرن فيه الإرهاب والإرهابيون بين الأداء العملياتي والتهويل والدعاية الإعلامية**، وفي ظل استفحال الإرهاب واستحكامه في المنطقة، وفي ظل **انفتاح مؤسسات الدولة على المواطنين إعلاما وتحسيسا وتشريكا وتعبئة** ...
- في ظل كل التطورات تصبح **السياسة الإعلامية مكونا رئيسا** من مكونات منظومة مكافحة الإرهاب، فإضافة إلى التواصل بعد الأحداث وخلال الأزمات، ينضاف التواصل المستمر حول المخاطر المحتملة وحول المخططات والأعمال الإرهابية التي وقع اكتشافها والتصدي لها قبل وقوعها
- وإضافة إلى معنى **التواصل الموجه للمواطنين ولوسائل الإعلام**، فإن **الجهد التواصلي كمكون وقائي** يستهدف تعهد جهد **اليقظة العامة للمواطنين (اليقظة المواطنية)** من أجل إسهامهم في جهد التأمين العام للبلاد، ضمن هذا المنظور فإن الأمن والمساهمة فيه ليس فقط حقا بل هو واجب يعني الجميع
- وعلى جهد التأسيس في هذا المجال أن ينحو منحيين أساسيين:
  - تركيز **وحدة قارة للعناية بهذا البعد**، يتجاوز الترتيبات الإعلامية الظرفية المصاحبة للأحداث والأزمات
  - **توزيع الجهد التواصلي بين السياسيين والمختصين الفنيين** من أجل ضمان دقة المعلومة من جهة أولى واندراجه ضمن مفردات سياسية مرافقة ومصاحبة من جهة أخرى
- ومن المهم **دوام تحيين هذا الجهد** على مستوى المضامين ودقة الصياغة وعلى مستوى الوسائط المستعملة وعلى مستوى آثاره الحاصلة لدى المختصين (تكريس الشفافية والرفع من المعنويات) وعموم المواطنين (اليقظة المواطنية والتشاركية) والطرف الآخر (إفشال العمل الدعوي التعبوي)
- يمكن الاستئناس بالتجربة البريطانية في **توعية قطاعات واسعة من المواطنين المعنيين بالمسائل المتصلة بمكافحة الإرهاب** (عبر برنامج GRIFFIN الذي لاقى استحسان عديد الدول المتقدمة)



وضع ترتيب إعلامي تواصلي خاص بفترة الأزمات

- والمقصود بذلك **مأسسة ترتيب خاص بالتواصل على إثر العمليات الإرهابية** على مستوى رئاسة الحكومة وعلى مستوى الوزارات المعنية، من أجل تأكيد حضور الدولة وجاهزيتها للتعاطي مع النتائج المختلفة للعملية الإرهابية، ومن المهم أن تقع هيكلة التمشي مسبقا بما يتيح التفاعل السريع والجاد مع الحدث. ومن المهام الأساسية لهذا الترتيب ضمان سرعة تجميع المعلومة من المصالح المختلفة على المستويات المركزية والجهوية والمحلية، وضمان توزيعها ونشرها بعد ذلك

- ومن المهم **أن يميز هذا الترتيب بين مستويين** أساسيين في الخطاب ومفرداته، **المستوى الفني العملياتي والمستوى السياسي الحكومي**

- أما الهدف الأساسي لهذا الترتيب فهو **جهد استيعابي** للصدمة و"عقلنة" للأحداث وتوجيه شفاف للرأي العام و**تخفيف من الآثار البسيكولوجية للحدث الإرهابي**، وتنسيق جهود التصدي للحدث وترتيبها بين المصالح المختلفة

3. إجراءات المجابهة

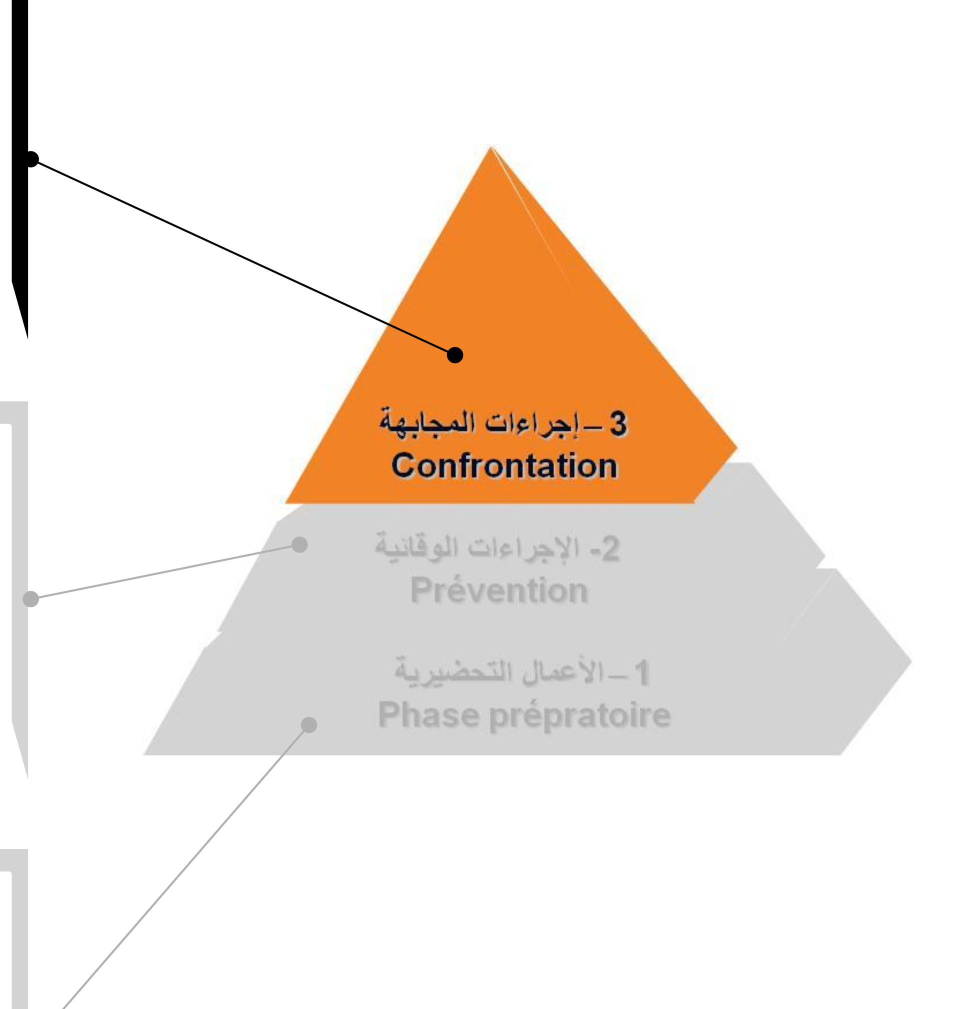
1. **الجاهزية** المدعومة **بالاحتياط**
2. الجمع بين تعدد المتدخلين و**وحدة القرار والمتابعة**
3. **السلامة القانونية** لإجراءات المجابهة
4. **الهيمنة على الحدود** بعد مركزي في المجابهة
5. **حماية المجابهة**

2. الإجراءات الوقائية

1. تحيين وتعميق **المخططات الاستعلامية**
2. **المخططات العملياتية والعمليات البيضاء**
3. **الضغط الأمني الميداني المسترسل**
4. تحصين مؤسسات الدولة من **الاختراقات**
5. بناء وترتيب **الجهد التواصلي** على اعتباره مكونا وقائيا مركزيا

1. الأعمال التحضيرية

1. الاهتمام **بالرصيد البشري** صلب المؤسسة الأمنية
2. تطوير **البنية التحتية** للمؤسسة الأمنية
3. **المتابعة الدائمة** للأوضاع والتحيين المستمر للمعطيات
4. توفير **شروط الفاعلية الميدانية**
5. العناية **بالتنسيق الأفقي**





الجاهزية

الاستعداد الذهني + الأهبة العملياتية ← تقليص الهامش الزمني للتحرك الميداني الناجح

الاحتياط

تغطية كامل تراب البلاد + التنوع في الاختصاص (حضور الأسلاك الثلاثة) ← التخفيف من آثار الاعتداء



- تتطلب المجابهة الناجحة تنسيقا فعليا بين أطراف متعدّدة قبل وأثناء وبعد المهمة

تعدد المتدخلين ووحدة القرار والمتابعة والتقييم الذاتي للأداء الميداني

تعدد الأطراف المعنية بالتنسيق

داخل السلك الواحد ← الاستعلامي + العملياتي

بين الأسلاك ← الأمن الوطني + الحرس الوطني + الجيش الوطني

تعدد جزئيات المجابهة وأهمية آثارها ← وحدة مصدر القرار (القيادة العليا)

حساسية المعطيات والخشية من التضارب والاختراقات ← وحدة المتابعة (هيكل واحد)

علوية قرار المجابهة

التغطية القضائية للمهام



التوثيق الجيد لكافة المراحل والمهام

+

الحجز المفيد لكل ما يخدم قانونية الإجراءات

السلامة القانونية لإجراءات المجابهة والتقاضي





منظومة أمنية ناجعة متكاملة وقانونية

4

إجراءات المجابهة – الهيمنة على الحدود بعد مركزي في المجابهة

- الإرهاب ظاهرة ما فوق-قطرية لها امتدادات في دول الجوار والنجاح في التصدي للأطراف المعادية بالداخل يقتضي **حماية الحدود الوطنية من التسللات** لنصرة هذه الأطراف الخاضعة للضغط الأمني الميداني المسترسل

- هذا التوسيع للقطاع العملياتي إلى المناطق الحدودية **يضع مختلف القيادات الجهوية الراجعة بالنظر إلى المؤسسة الأمنية تحت إشراف القيادة العسكرية** حفاظا على وحدة القيادة في الميدان الواحد

IV

منظومة أمنية ناجعة متكاملة وقانونية

4

إجراءات المجابهة – حماية المجابهة

- حماية المجابهة تقتضي:

  - حسن التعامل مع **الإعلام** جمعا **بين النجاعة الأمنية ومبدإ الشفافية**
  - استعمال **التشفير في التخاطب** تحوطا من الاختراقات
  - **حماية مسرح العمليات**
  - **السرية المطلقة** لإدارة العمليات

V – حوكمة ملف مكافحة الإرهاب

1. مبادئ موجهة في حوكمة ملف الإرهاب
2. مؤسسات قائمة متعددة
3. هيكل تنسيقي شامل

V حوكمة ملف مكافحة الإرهاب

مقدمة

- إن ملفا بهذا الحجم، موزعا بين أبعاد أمنية دقيقة وأبعاد استراتيجية شاملة، وفي ظل أجندة وطنية دقيقة وحساسة، وفي ظل أوضاع إقليمية **تحمل من المخاطر أكثر مما تحمل من الفرص**، يقتضي حوكمة تعمّق **جهد التخطيط للملف** وتقوم على تجميع المتناثر من المؤسسات ذات العناية بالظاهرة وتستحدث الناقص منها وتُحكم **تنزيل الاستراتيجية** بحسب المحاور والأولويات، كما **تجمّع حاصل الأداء** على الجبهات المختلفة وحاصل التطورات الطارئة على الظاهرة وطنيا وإقليميا ودوليا وكذلك جديد الخطط والأساليب في مواجهتها من أجل **النهوض بالجهد الوطني العام لعلاج الظاهرة** تحقيقا لأهداف الاستراتيجية الوطنية وعلى قاعدة الوفاء لمبادئها والتزاما بروحها وفلسفتها

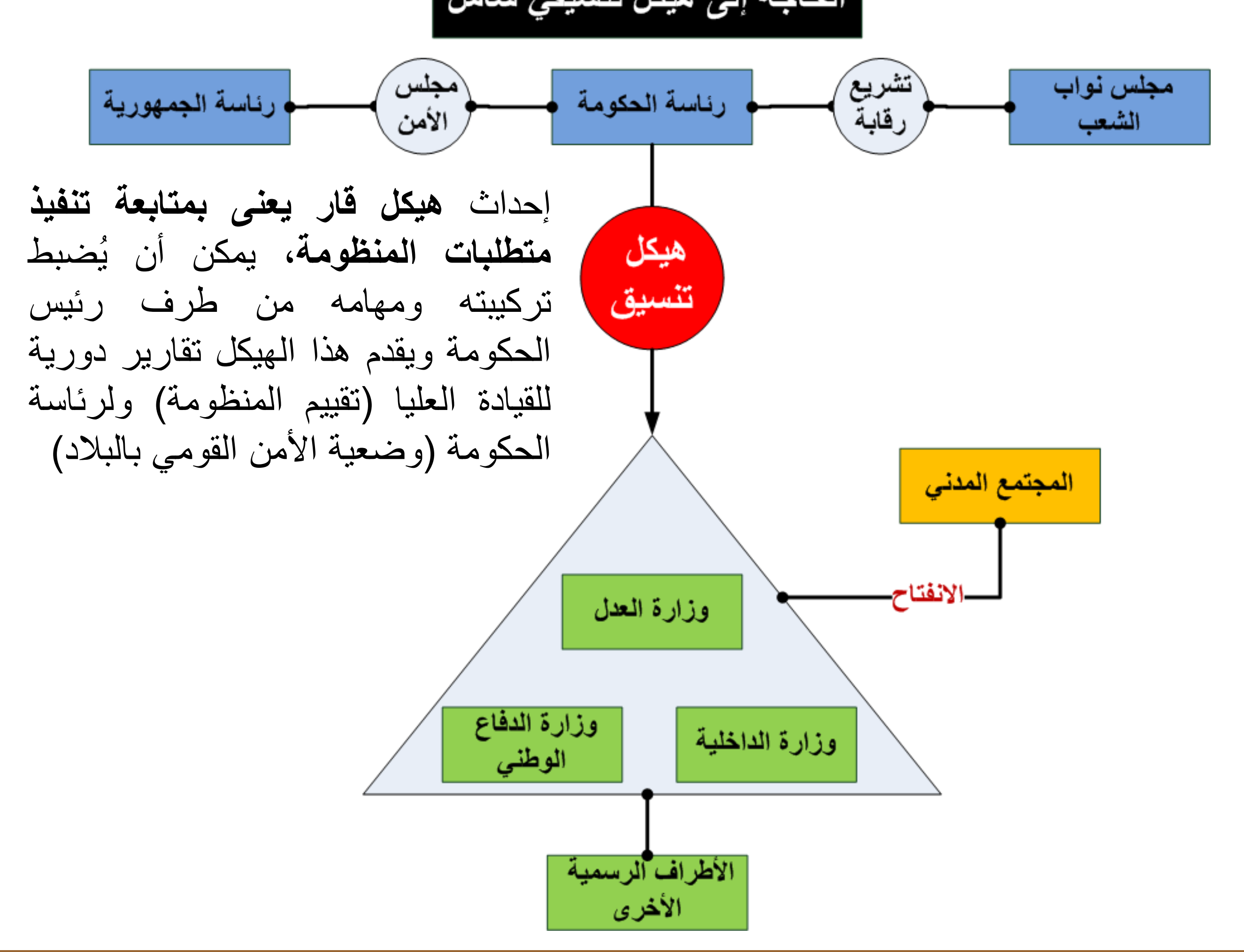
V حوكمة ملف مكافحة الإرهاب

1 مبادئ موجهة في حوكمة ملف الإرهاب

- إن بناء حوكمة ناجعة للملف تتأسس على جملة من الموجهات الكبرى والأساسية، من ذلك:
  - **الوضوح المؤسساتي**، إذ أن بعض جوانب الحوكمة موزعة بين الحكومة والرئاسة ومجلس نواب الشعب، وهو ما يقتضي **التوافق على نقطة الارتكاز** (centre de gravité) لهذا الملف من أجل ضمان سرعة القرار والإنجاز
  - **التكثيف والتركيز للمؤسسات ذات الأدوار المتشابهة** وتفادي تكرارها، ففي ذلك إضعاف للقدرات وتضخم بيرقراطي يحجب الميدان ويبعده ويضعف البعد العملياتي في المكافحة
  - **التخفيف من انكفاء المعلومات وراء جدران الأجهزة المتقاربة** الذي يقتضي مواقع لتجميعها سريعا وتعميق تحليلها وإعادة بثها إلى الأجهزة المعنية بها في أسرع الأوقات
  - العناية و**التركيز على جانب الاختصاص** في معالجة الظاهرة لما في ذلك من معنى القاطرة للتقدم السريع في الملف **ضمانا لسرعة اتخاذ القرار والإنجاز**
  - **توحيد مسالك التعاون الدولي** في هذا الملف من خلال ضبط خطة في التعاون ترصد الاحتياجات وتصنفها بحسب الأولويات وتبني مسالك التقدم في هذا الجهد
  - **ضبط سياسة إعلامية** وبناء خطاب خاص بهذا الملف، وتقديم وجوه وإطارات تختزن هموم وتفاصيل هذا الملف وتحسن تقديمها للرأي العام
  - بناء محاور وفضاءات ومناسبات **الانفتاح على المجتمع السياسي والمدني** في هذا الملف وبناء علاقات ثقة تسمح بالتعاون الوثيق في مكافحة هذه الظاهرة والتصدي لها
  - لا بد أن تتضمن الحوكمة **فضاءا دراسيا واستشرافيا** يواصل التعمق في فهم الظاهرة وآليات اشتغالها، ترتد خلاصاته على الجهد العام تعميقا وتوجيها وتسديدا

- هناك **العديد من المؤسسات** التي لها عناية مباشرة أو غير مباشرة بإدارة هذا الملف ومن المهم أن تنتبه الحوكمة إلى **إحكام التنسيق** بينها:
  - وزارة الداخلية
  - وزارة الدفاع
  - وزارة العدل
  - وزارات وهياكل أخرى
- من المهم أن يقع **تقييم هذه المنظومة واستكمال مؤسساتها** الناقصة وأن يُحكم بعد ذلك التنسيق بين مكوناتها المختلفة مع ضمان **وحدة القرار ووحدة المتابعة** وإن تعدد المتدخلون

- لا بد من حوكمة تجمع وتوحّد بين القائم من المؤسسات، وفي هذا الإطار يمكن البدء **بهيكل تنسيقي على مستوى رئاسة الحكومة**، لا يكون بديلا عن القائم ولا يكرره، بل يتولى توحيد الجهد في هذا الملف إلى حين بناء تصور دقيق لإدارته



إحداث **هيكل قار يعنى بمتابعة تنفيذ متطلبات المنظومة**، يمكن أن يُضبط تركيبته ومهامه من طرف رئيس الحكومة ويقدم هذا الهيكل تقارير دورية للقيادة العليا (تقييم المنظومة) ولرئاسة الحكومة (وضعية الأمن القومي بالبلاد)


الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
www.kasbah.tn